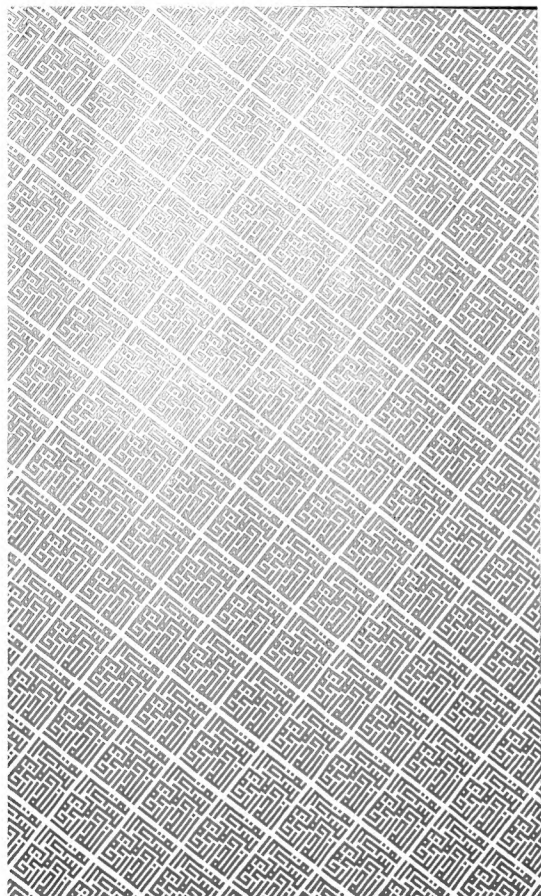
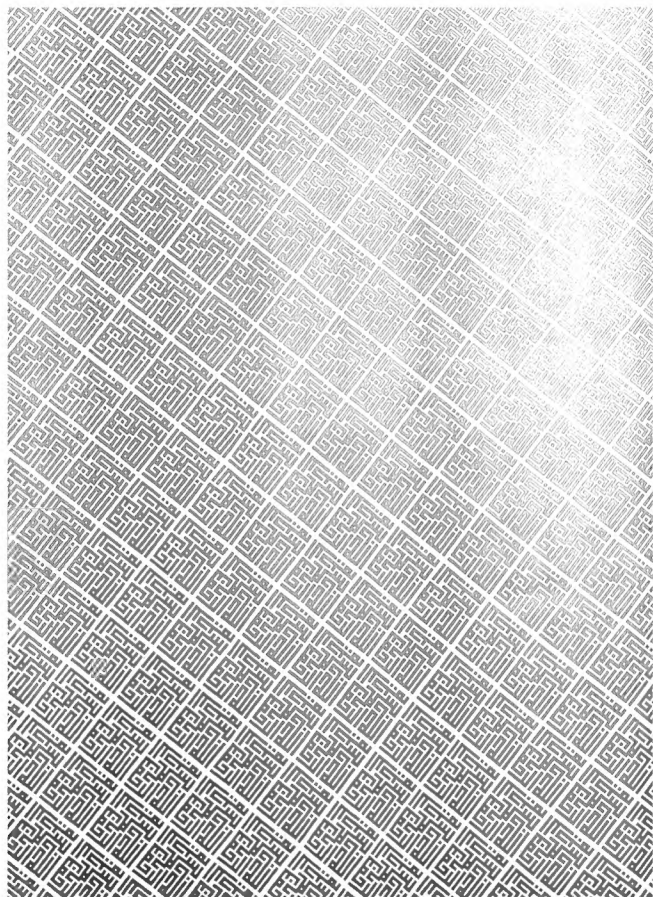


محاضر
اجتماعات مجلس الشيوخ المصري

١٩٣٢





مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

الإدارة التشريعية

قوانين

خاصة بخفيض الأيجارات الزراعية

المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٩٣٣

فهرس

(ع)

صفحة

تقرير لجنة المالية مجلس النواب عن الاقتراح المذكور — مناقشة مجلس النواب بجملة

٤٠	٤ أبريل سنة ١٩٢٢	...
٤٩	مناقشة مجلس النواب بجملة ٥ أبريل سنة ١٩٢٢	...
٥٢	الاقتراح النهائي من مشروع القانون مجلس النواب بجملة أول يونيو سنة ١٩٢٢	...
٥٣	إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية مجلس الشيوخ	...
٥٤	تقرير لجنة الحفانية مجلس الشيوخ عن مشروع القانون	...
٥٥	مناقشة مجلس الشيوخ بجملة ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٢	...
٦٧	القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢	...

القسم الثالث

٧١	(١) مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٢ بمنع هبة لرفع الإيجارات الزراعية...
	(ب) اقتراح مشروع قانون بمنع هبة لرفع الإيجارات الزراعية من سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢
٧١	الزراعة مقدم من حضرة النائب المحترم خليل إبراهيم عبد القادر
٧٢	إحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة المالية مجلس النواب
٧٢	تقرير لجنة المالية مجلس النواب عن الاقتراح المذكور

مناقشة مجلس النواب حول الاقتراح :

٧٣	(١) بجملة ٢١ مارس سنة ١٩٢٣	...
٧٥	(ب) بجملة ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٣	...
٧٧	إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية مجلس الشيوخ	...
٧٨	تقرير لجنة الحفانية مجلس الشيوخ عن مشروع القانون	...
٧٨	مناقشة مشروع القانون مجلس الشيوخ بجملة ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٣	...
	(ج) مرسوم بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٢٢ بمنع هبة لرفع الإيجارات الزراعية	
٨٧	رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٢ بشأن منع الإيجارات الزراعية	...

صفحة

يانات

القسم الأول

١	(١) مرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٠ بمنع هبة لرفع الإيجارات الزراعية...
	(ب) اقتراح مشروع قانون مقدم من حضرة النائب المحترم عبد الرحمن الطيلى ألقى بتعديل المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٠ الخاص بمنع هبة لرفع الإيجارات الزراعية
٢	إحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة الاقتراحات والمراضى مجلس النواب
	تقرير لجنة الاقتراحات والمراضى مجلس النواب عن الاقتراح المذكور — مناقشة تقرير
٥	إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية
٩	مناقشة مجلس النواب بجملة ٧ يوليو سنة ١٩٢١
	تقرير لجنة المالية مجلس النواب عن الاقتراح المذكور — مناقشة مجلس النواب
١٢	بجملة ١٤ يوليو سنة ١٩٢١
٢٠	مناقشة مجلس النواب بجملة ١٥ يوليو سنة ١٩٢١
٢٩	إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية مجلس الشيوخ
٣٠	تقرير لجنة الحفانية مجلس الشيوخ عن مشروع القانون
٣١	مناقشة مجلس النواب بجملة ٢١ يوليو سنة ١٩٢١
٣٥	القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٢١

القسم الثاني

٣٩	(١) مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٢١ بمنع هبة لرفع الإيجارات الزراعية
	(ب) اقتراح مشروع قانون مقدم من حضرة النائب المحترم فريد خير الله بن بقبض
٣٩	إيجار الأطنان الزراعية من سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١
٤٠	إحالة الاقتراح المذكور إلى لجنة المالية مجلس النواب

بيان

فأحال مجلس النواب هذا المشروع إلى لجنة المالية فيبحثه ويضع مشروع قانون يتضمن عدم قبول دعوى المالك أو المستأجر الأصل فيا يتعلق بإيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية عن أطيان استؤجرت لزروع فقط على الوجه المتاد في المطالبة بأكثر من سبعة أشتار الإيجار المذكور ويشترط في ذلك أن يكون المسأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

وقد أشار مقرر اللجنة عند نظر مشروع القانون إلى أن الغرض من العبارة الأخيرة "وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية" أن يكون التعاقد قد تم في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية أو قبل هذا التاريخ. وقد وافق مجلس النواب على مشروع هذا القانون بمجلسته المنعقدة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٣

ثم ورد المشروع إلى مجلس الشيوخ فأحاله إلى لجنة المالية وهذه قلعت عنه فقرا قرار المجلس عند المناقشة فيه بجلسته ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣ تأجيل النظر فيه إلى الدورة المقبلة .

٤ - ومع هذا فقد رأى من المقيدين أن جميع المراسم والقوانين التي صدرت في هذا الشأن والمناقشات البرلمانية التي دارت حول هذا الموضوع في مراسله المختلفة .

٥ - وقد روى في وضع المجموعة الملحقه بهذا البيان أن تنضم إلى أقسام ثلاثة :

الأول - خاص بالسنة الزراعية ١٩٢٩ - ١٩٣٠

الثاني - » » » » ١٩٣٠ - ١٩٣١

الثالث - » » » » ١٩٣١ - ١٩٣٢

ملاحظة :

بعد إصدار هذه المجموعة أصدرت الحكومة مرسوما بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٣٣ بمد أجل المهلة البيئية في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ بشأن دفع الإيجارات الزراعية .

وبما أن المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ خاص بالإيجارات الزراعية عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية فقد نشر المرسوم رقم ٨٣ لسنة ١٩٣٢ في ذيل القسم الثالث من هذه المجموعة .

١ - رأت الحكومة في سنة ١٩٣٠ - نقاء هبوط أثمان المحاصيل الزراعية مجوما وبخاصة القطن هبوطا تجاوز كل تقدير - أن تمنح مستأجرى الأطيان الزراعية مهلة لدفع إيجارات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ فأصدرت في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠

ولذا استمر الهبوط وتجاوز الحد الذي وصل إليه في سنة ١٩٣٠ فلم حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلي اقتراحا بمشروع قانون يقضى بإسقاط ربح إجارة الأطيان التي تزرع فقط للسنة المذكورة . وقد وافق مجلس النواب على هذا الاقتراح بعد تعديله بأن جعل الإسقاط قاصرا على خمس الإيجار في صورة عدم قبول دعوى المالك أو المستأجر الأصل . ثم أحيل مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ فأقره بالصيغة الواردة من مجلس النواب . وقد صدر به القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣١

٢ - ولما تبليت الحكومة أن تولى الهبوط في أسعار القطن يوجب اتخاذ تدابير من نوع ما اتخذ بالمرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ أصدرت في ٨ سبتمبر سنة ١٩٣١ مرسوما بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ بمنح مهلة لدفع الإيجارات الزراعية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

ثم قدم حضرة النائب المحترم فريد نغرا الدين اقتراحا بمشروع قانون يقضى بالتنازل عن ٤٠٪ من إيجار الأطيان التي تزرع فقط سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

وبعد مناقشته في مجلس النواب قرر الموافقة على المشروع بعد تعديله بأن جعل الإسقاط قاصرا على ٣٠٪ من الإيجار في صورة عدم قبول دعوى المالك أو المستأجر الأصل وقد أقره مجلس الشيوخ بالصيغة الواردة من مجلس النواب وصدر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢ في ٧ يولييه سنة ١٩٣٢

٣ - رأت الحكومة أخيرا أن الحالة المالية والاقتصادية تدعوها مرة أخرى إلى التدخل فأصدرت في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ بمنح مهلة لدفع إجارة السنة الزراعية ١٩٣١ - ١٩٣٢ للمستحق تنفيذ الإيجار سابق على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

وتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٣٣ قلّم حضرة النائب المحترم خليل إبراهيم عبد المال اقتراحا بمشروع قانون يعافه المستأجر والمستأجر من الباطن لأرض تزرع فقط من سداد ٣٠٪ من قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية .

القسم الأول

القانونان

انحصان بإيجارات الأطنان الزراعية

عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية

مذكرة إيضاحية

"لقانون تخفيض الإيجارات الزراعية ومنع مهلة لدفعها"

أصابت الأزمة العالمية مصر وشكلت عليها الخلق فهذلت الوزارة الحاضرة بجهودها الجارية في تخفيف وطأتها وعملت - بألويت من كفاية وتأييد وعطف - على الحد من شتتها، ومن الوسائل التي لجأت إليها استصدار رسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ يمنع مهلة لدفع الإيجارات الزراعية أملاً في أن تخلص الأحوال وأن تعود المعاملات إلى سابق عهدها يمكنها اتفاق المتعاملين.

غير أن الظروف لم تواتر فاستقر حيلوط أسعار القطن والحاصلات الأخرى مما دفع طائفة المستأجرين - وهم فريق كبير من الأمة إلى التذمر والشكوى ومطالبة الحكومة بالتدخل في الأمر تشريعا عملا سابقة سنة ١٩٢١ التي تدخل فيها المشرع بين المستأجر والمالك بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢١ لهذا كان لابد الآن من وضع تشريع يستقر به العلاقة بين المالك والمستأجر، ويمنح مع ما أئتمن الواقع من وقوف المستأجر موقف العجز الحقيقي عن الوفاء بالإيجار بعوامل خارجية عن إرادته.

فتمت المادة الأولى من القانون المرافق لهذه المذكرة على إعفاء المستأجر نهائياً من دفع ربح الإيجار من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية ومماق هذا الإعفاء على شرطين:

أولاً أن يكون قد سدد فعلاً ثلاثة أرباع الإيجار عن تلك السنة، وفي هذا حث للمستأجر على سداد قيمة ثلاثة أرباع الإيجار حتى يتجنب عذبة الإعفاء من الربح، وثانياً أن يكون قد سدد الإيجار مستمراً إذ استقرار الإيجار قد يقرّب عليه تراكم الضرر على المستأجر فيكون من هذه الناحية جديراً بالرعاية، ولذا وجب ألا يتبع الإعفاء النهائي إلا ذو القدر المستور.

ثم لوحظ أن الغلبة الواجب الإعفاء منها - نظراً للظروف والأحوال - تكون الربح فنص القانون على ذلك وهي نسبة تخشى مع العدل بين الطرفين إلى الحد المستطاع، فإنه وإن عبطت إلى ما يصحح يخضع نسبة أرباب هذه النسبة إلا أنه من جهة أخرى يجب ألا يجعل المالك مراً أهمل من هذا الحد.

ومن جهة أخرى لم يفت النص من عدم جواز استرداد ما يكون المستأجر قد دفعه زائفاً من إيجار تلك السنة على قيمة الثلاثة أرباع، ولا النص على عدم جواز تجميع المستأجر الأصلي بالتخفيض إذا كان المستأجر من ياطنه قد سدد له الإيجار عن تلك السنة بأكمله، ففي الحالة الأولى يكون جميع ما دفع حقا مكتسباً للمالك، وفي الحالة الثانية يتعين على المستأجر الأصلي الوفاء بكامل الإيجار ما دام قد استعمل عليه من المستأجر من ياطنه.

ولوحظ من المستأجرين الزراعيين السليطين على سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية عدم جواز مطالبة المستأجر المذكور على من يخطبها بالقيمة كذا قد وفي ثلاثة أرباع إيجار السنة المشايخ بها، وبالمثل كانت الإيجارات الزراعية ذاتية، وهو عار لا بد منه حتى لا يضار المستأجر بدفع إيجار عن مدة سابقة أثبت الواقع عجزه عن الوفاء به اضطراراً.

مشروع قانون

تخفيض الإيجارات الزراعية ومنع مهلة لدفعها

نحن نؤاد الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه. وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ - يفي نهائياً المستأجر أو المستأجر من الباطن لأرض تزوج قطناً على الوجه المعتاد من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ من دفع ربح الإيجار المستحق عن تلك السنة بشرط قيامه بدفع ثلاثة أرباع الإيجار واستقرار إيجاره عن السنة التالية.

مادة ٢ - لا يجوز للمستأجر أو المستأجر من الباطن الآتف ذكرهما استرداد ما دفع من إيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ زائفاً على الثلاثة أرباع. وكذلك لا يجوز للمستأجر الأصلي أن يمتنع بإضافته من دفع الإيجار إذا كان المستأجر من الباطن قد سدد إليه إيجار تلك السنة بأكمله.

مادة ٣ - إذا قام المستأجر أو المستأجر من الباطن الواردة ذكرهما بالمدينين السابقين بدفع ثلاثة أرباع الإيجار عن السنة المشار إليها فلا يجوز مطالبة بقاها من الإيجار المستحق من السنتين الزراعيتين السابقتين لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ من الأرض ذاتها.

مادة ٤ - المستأجر أو المستأجر من الباطن المشار إليهما الذي يتدفعه لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية والذي يكون قد دفع ثلاثة أرباع الإيجار المستحق عن السنة المذكورة لا يجوز مطالبة بقاها بغير الباقي قبل سبتمبر سنة ١٩٣٣

مادة ٥ - يجوز دفع الثلاثة أرباع المشار إليها في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين إقفال باب المرافعة، بل يجوز دفعها في أي وقت أثناء التنفيذ، على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع المحبوزات أو قبل دفع أول دفع التسمية المحبوز عليها تحت يد الغير، وفي الحالة الأولى إذا حكم القاضي بدفع الربع الباقي ويمتنع الإيجار أمراً لا يحصل التنفيذ إلا بمسح سنة ١٩٣٢، وفي الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ من التاريخ المذكور. وإذا كان دفع الثلاثة أرباع مصحوباً بدفع مصاريف التنفيذ والمصنفات القانونية تعتبر الإجراءات ملغاة.

مادة ٦ - تقرر أحكام هذا القانون على النظم المظروطة الآن أمام الحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها.

مادة ٧ - نأمر بأن يصمم هذا القانون بطابع الدولة ويشر بالحرية الرسمية.

وعلى وزير الحفانية تنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره بالحرية الرسمية.

الرئيس — يقضى القانون بأن يحال الاقتراح أولاً على لجنة الاقتراحات وهذه اللجنة تخدم تقرراً للجلستين فيه، إذا كان المشروع صالحاً للنظر أم لا؟ والجلس بعد ذلك أن يقرر إحالته على اللجنة المختصة به.

عبد اللطيف حلي غنام بك — إذا كان الأمر كذلك فإنا نعتب اقتراح.

الأستاذ عبد الرحمن البيلي — قدمت اقتراحى وكل رجاى أن يناقش بهدوء وروية ولكنى وجدت أن هناك شبهة حالة موبهة إليه من حيث الشكل قبل أن نصل إلى بحث موضوعه.

الذى فهمته من قانون النظام الداخلي للبرلمان هو أن لكل عضو أن يقدم اقتراحاً بقانون يشغفه بمذكرة إيضاحية ويرفعه للجلس الذى له أن يحيله على لجنة الاقتراحات، وهذه تنظر فيه نظراً عاملاً وتقدم للجلس تقرراً تبين فيه: إذا كان هذا المشروع صالحاً للنظر أم لا؟ والجلس بعد ذلك الرأى الأعلى في إحالة المشروع على اللجنة المختصة.

بقيت الآن مسألة الاستجبال، إن نص القانون النظامى قاطع في أن جميع مشروعات القوانين التى تعرض على المجلس تحال على لجنة الاقتراحات وتأت مسألة الاستجبال بعد نظر تقرير هذه اللجنة. وإنما استجيبكم في أن أفرد إن لهذا المشروع خطورة خاصة أتية من أن الدورة قريبة الانتهاء وسنحل نهاية سنة ١٩٣١ الزراعية قبل بدء الدورة المقبلة فإذا لم نعمل بنظر هذا المشروع تركنا المساجير والمالك في حالة غير مستقر عليهم وجود تشريع حاسم لحالهم.

تنص المادة ١١٤ من اللائحة الداخلية القديمة على ما يأتى :

“ عند تقديم أى اقتراح أو مشروع قانون يجوز لقبضه أولاً من واحد من الأعضاء طلب الاستجبال في نظره على أن يشفع هذا الطلب ببيان الأسباب المبررة له . فإذا قرر المجلس الاستجبال وكان الموضوع مشروع قانون يحيله على اللجنة المختصة أو التى يختارها ويكتفها بالنظر فيه قبل موافق من عملها . أما إذا كان اقتراحاً بزيادة فللمجلس أن يقرر فيه فوراً أو يحيله على اللجنة السابقة ”.

وعلى ذلك أرى أن ليس هناك تعرض من نص السادس ٧٣ و ٧٤ من القانون النظامى للبرلمان وبين طلي نظر هذا المشروع على وجه الاستجبال.

الرئيس — إن المادة ٥٨ تنص أن تخدم لجنة الاقتراحات تقريرها عن المشروع للمحال عليها في ظرف ١٥ يوماً . فبذلك يقصد حاضرة العضو المتمتع بالاستجبال أن تقدم اللجنة تقريرها في ١٥ يوماً أو يقصد أنه توضع لجنة الاقتراحات في اليومها بنظر الموضوع على وجه الاستجبال ؟

الأستاذ عبد الرحمن البيلي — ما أريد هو أن تبطل لجنة الاقتراحات في هذا الموضوع وتقدم تقريرها قبل ختفى ١٥ يوماً لأن النص إجمالى يمتنع لجنة الرافض والاقتراحات لتقدم تقريرها عن الاقتراحات تقدم إليها خمسة عشر يوماً وتكون ولائها هذه اللجنة لأن لها أعمالاً الآن فستكون لها تقرير هذا للمشروع في أسبوع أو أقل .

أما فيما يخص بإعطاء سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية فقد رأى الأسيى القانون الحوادث ولا يسرف في التنازل أو التنازل، فنص على تأجيل المطالبة برجع إعادها إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، وفى ذلك الوقت يكون لدى المشروع الفرصة لاستقرار الحال في ذلك التاريخ أو قبله حسب دلالة الحوادث ولا إصابات الظروف .

ونص في القانون على وجوب سرية ما على الدعاوى المنظورة حالاً أمام المحاكم ، ونظم طريقة الولاء بما يكفل الصالح العام لتحقيق الفائدة من التشريع بتلاقي الأضرار .

مجلس النواب

إحالة هذا الاقتراح

مشروع قانون إلى لجنة الاقتراحات والعرائض

جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١

الرئيس — ونظراً لعدم انتهاء عملية فرز أوراق اقتراحات لجنة الاقتراحات والعرائض نخطي إلى نظر المسألة التالية في جدول الأعمال وهي الاقتراح بقانون المقدم من الأستاذ عبد الرحمن البيلي بتعديل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ الخاص بمنع موهلة دفع الإيجارات الزراعية ، وهذا الاقتراح يجب أن يحال على لجنة الاقتراحات والعرائض .

عبد اللطيف حلي غنام بك — أنا أعارض في هذا الاقتراح من الوجهة الشكلية وقد قدست اقتراحاً كتابياً بذلك .

على عبد الرزاق بك — إن مشروعاً كهذا يس أم أبواب القانون المدني . وهو باب التمهيدات والالتزامات . لا يصح أن يمر بتل هذه المرحلة بل يجب أن يطبق ويوزع علينا حتى قلع عليه ونفهم معناه .

الرئيس — ألفت نظر حضرة العضو المتمتع إلى المادة ٥٨ من القانون الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان التى تنص على أن كل مشروع قانون يقترحه أحد الأعضاء يجب أن يحال في أول جلسة يعرض فيها على لجنة الاقتراحات . **على عبد الرزاق بك** — إن المادة ٥٨ من هذا القانون تخصي بأن تعرض المشروعات على المجلس ليقر في أول جلسة إجرائها على اللجنة المختصة وهذه اللجنة لا تطلب للمجلس الآخذ بمشروع .

الرئيس — هذه المادة خاصة بالمشروعات المقدمة من الحكومة ونحن الآن نبحث مشروعاً من أحد الأعضاء .

وأما فيما يخص على عدم تأجيل هذا الاقتراح فهو هذا الموضوع من الرعية الشككية فخطي هذا الاقتراح على جدول الأعمال . وفى ذلك الوقت يكون لدى المشروع الفرصة لاستقرار الحال في ذلك التاريخ أو قبله حسب دلالة الحوادث ولا إصابات الظروف .

ومن هذا نضح أنه ليس من الضروري في الأحوال المستعجلة أن يحال المشروع على لجنة الاقتراحات بل يحال على اللجنة المختصة مباشرة متى أجاز المجلس ذلك ، لأن نص المادة لا يشترط أن يحال المشروع على لجنة معينة بل ترك النص مطلقا .

الرئيس — أرجو أن يلاحظ حضرة النائب المقدم أن المادة ٧٣ تنص على حالتين :

الأولى أن يكون هناك مشروع قانون مقدم من الحكومة وهذا يجوز إحالته على اللجنة المختصة مباشرة لنظره بصيغة مستعجلة متى وافق المجلس على ذلك . والثانية أن يكون هناك اقتراح من أحد الأعضاء رأى المجلس جواز نظره . ومعنى هذا أنه يجب إحالته على لجنة الاقتراحات أولا وبعد ذلك ينتظر المجلس في صفة الاستقبال متى قوتت لجنة الاقتراحات والمعارض صلاحيته للنظر .

محمد حسن أفندي — إن هذه المادة كما تجيز للحكومة طلب نظر المشروع المقدم منها بصيغة مستعجلة تجيز كذلك للأعضاء أيضا .

الرئيس — يجب إحالة المشروع المقدم من أحد الأعضاء على لجنة الاقتراحات حتى يقرر المجلس جواز نظره وينظر بمصلحك في صفة الاستقبال .

محمد حسن أفندي — إن المادة ٧٣ تجعل الجواز للمجلس وهو الذي يقرر إحالة المشروع على اللجنة المختصة بصيغة الاستقبال .

السيد حبيب أفندي — أعارض حضرة الزميل المقدم محمد حسن أفندي لأن المادة ٥٤ تتكلم عن مشروعات القوانين التي تقدم من الحكومة أما المادة ٥٧ فتتصّل على أن :

”كل اقتراح يقاوم أمده أحد أعضاء المجلس يجب أن يقدّم كتابة وإن يكون موقفا عليه من صاحبه معروفا في مواد ومرفقا بمذكرة إيضاحية . ولا يجوز أن يوقع أكثر من عشرة أعضاء على أي اقتراح يقاوم“ . إذن فهذه المادة هي التي يجب تطبيقها قانونا لا المادة ٥٤ ولا المادة ٥٥ ، ذلك لأن المادة ٥٧ خاصة بالاقتراحات التي تقدم من الأعضاء .

وإن أعارض في إحالة هذا المشروع على لجنة المالية لأننا لو سلمنا عرضه عليها لسلمنا ضمنّا أنه من القوانين المالية فتصبح اللجنة غير مختصة بنظر مثل هذا المشروع أصلا إذ أن السلطة التشريعية منحومة من اقتراح القوانين المالية بنفس الدستور . وأقوى أراءه أن هذا المشروع من اختصاص لجنة المالية وإذا شق فتشكل لجنة خاصة لنظره وهذا حل وسط يوفق بين رغبتكم في سرعة إنجاز هذا القانون الهام وبين النصوص القانونية .

حسن حسني أفندي — إن الاقتراح المقدم الآن للمجلس تكلم عنه مقلّمه وطلب إحالته على لجنة المختصة طبقا للقانون النظمي للمجلس ، وطبيعي أن يحال هذا المشروع أولا على لجنة الاقتراحات قبل الكلام على اختصاص لجنة الموضوع واستقبال النظر فيها .

أحد رشدى أفندي — في ملاحظة على جواز نظر المشروع قبل إحالته على لجنة المعارض والاقتراحات ، إذ لا يجوز ذلك إلا في الشروط التي تقدم من الحكومة .

محمد محمود نصير بك — المادة ٥٨ تنص على ما يأتي :

”كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب أن يحال في أول جلسة يعرض فيها على لجنة الاقتراحات لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه . ويجب أن تقدم لجنة الاقتراحات تقريرها في ظرف خمسة عشر يوما .

فإن رأى المجلس نظر المشروع تتبع في شأنه حكم المادتين ٥٥ و ٥٦“ . وأطلب إحالة مشروع هذا القانون على لجنة الاقتراحات مؤيدا في ذلك حضرة النائب المقدم الأستاذ عبد الرحمن البيل .

على المتزلاي بك — يظهر أن المجلس يميل إلى تأييد هذا الاقتراح تأييدا كاملا ، والذي نعمته بما دار من المناقشة أن آلية تنجيح إلى إحالته على لجنة الاقتراحات والمعارض ، فإنما ما مر بها ردت إلى المجلس لإحالته على اللجنة المختصة التي لم تشكل إلى الآن ولا ينظر تشكيلها إلا بعد انتهاء وضع اللائحة الداخلية للمجلس . وفي هذا من الخطر ما فيه لما تستغرقه هذه الإجراءات من وقت طويل يفوت الغرض المقصود من هذا المشروع ، لأن القانون الذي سته الحكومة في هذا العام يؤجل دفع ٢٠٪ من المطلوب من الإيجارات المتأخرة لدى المستأجرين إلى أول سبتمبر سنة ١٩٣١ ؛ وفي هذا الوقت سيكون المجلس في عطلة ، وعلى ذلك لا يكون مشروع القانون نافذا . وأرى أن تشكل لجنة خاصة بمحال عليها هذا المشروع لنظره بصيغة مستعجلة ويحدد لها أجل يمكنها من إنجازها قبل نهاية هذه الدورة .

الرئيس — هذا مع مراعاة إحالة هذا المشروع على لجنة الاقتراحات والمعارض أولا قبل أن تنظره اللجنة المختصة .

على المتزلاي بك — أرى أن نظر هذا المشروع من اختصاص لجنة المالية وقد شكلت هذه اللجنة اليوم وعليه أرجو أن توافقوا على إحالته على هذه اللجنة .

الرئيس — إن هذا لا يمنعا من إحالة هذا المشروع على لجنة الاقتراحات أولا بل أن تعدد اللجنة أن تقدم تقريرها عنه يوم الاثنين المقبل حتى يحيله المجلس على اللجنة المختصة .

عبد السلام وجب باش أفندي — أتمنى صوتي لك ما قاله حضرة زميل عبد الرحمن البيل أفندي فيما يخص إحالة هذا المشروع على لجنة الاقتراحات لتنظره بطريق الاستقبال حتى يمكن إحالته على لجنة المالية لفصل فيه قبل انتهاء الدورة .

محمد حسن أفندي — أريد اقتراح الأستاذ عبد الرحمن البيل ولي كلمة خاصة بالمرحلة الأولى من قانون النظام الداخلي للمجلس التي تنص على أن : ”كل مشروع يقترح عليه المجلس يجب أن يحال في أول جلسة يعرض فيها على لجنة الاقتراحات لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه“ .

الأستاذ عبد الرحمن البيل — هذا المشروع يتناول البحث في مقدرة المستأجر على الوفاء وفي مركز المالك مالياً، وهناك المسائل هنا في الواقع ماثلة.

لنا أرى وجوب إحالة هذا المشروع على لجنة المالية لفحصه وتقدير ظروفه، حتى نحوى بقدر الإمكان بين مصلحة المالك والمستأجر والمصلحة العامة. وهناك سابقة لهذا الموضوع، فقد قدم إلى مجلس النواب في سنة ١٩٢٧ مشروع من هذا القبيل فأحيل على لجنة المالية.

وقد فهمت من حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية في حديث دار بيننا أنه يرى أن هذا المشروع من اختصاص لجنة المالية.

لذا أصر على طلب إحالة على لجنة المالية.

على عبد الرزق بك — سبق أن طرح مثل هذا الموضوع على مجلس النواب في سنة ١٩٢٧، واختلط فيه الآراء، فقال فريق إنه من اختصاص لجنة الزراعة لأنه يتضمن مسائل فنية، وقال فريق آخر إن لجنة المالية هي المختصة. وقد تطلب الرأي الأخير، فأحيل على لجنة المالية، ولكنه أضحى بذلك من تقرير اللجنة أنها لم تبحث فيه من الوجهة المالية مطلقاً.

وإن أرى أن هذا المشروع يمس القانون المدني في جميعه، بل يمس جميع القوانين المعمول بها الآن، فهو في الواقع من اختصاص لجنة الحفانية. ولكن بما أن هذه اللجنة لم تشكل بعد، فليس لي إلا أن أوافق على إحالة هذا المشروع على لجنة المالية.

الرئيس — إذا كان حضرة النائب المحترم يرى أن هذا المشروع هو من اختصاص لجنة الحفانية، فليس هناك ما يمنع من تشكيلها إذا وافق المجلس على ذلك.

على عبد الرزق بك — إذا كان الأمر كذلك فاني أرى إحالة المشروع على لجنة الحفانية، إذ هي اللجنة المختصة في الواقع.

عمود الطويريك — أرى تخصيصاً إحالة هذا المشروع على لجنة الحفانية، لأنه يتناول تعديل قانون أصدرته وزارة الحفانية.

الدكتور محمد صالح بك — أرى أن هذا المشروع غير صالح لأن نظره المجلس ويصب وقضه من الآن بدلا من ضياع الوقت في نظره.

الرئيس — قالت لجنة الاقتراحات في تقريرها إنه صالح لأن يتظره المجلس، فأرجو بيان الأسباب التي يفتض بها حضرة النائب المحترم تقرير اللجنة.

الدكتور محمد صالح بك — المجلس الراي الأصل، فهو الذي يقرر ما يشاء إن كان صالحاً أو غير صالح.

إن هذا المشروع يخضرات النواب يستعمل في عقود قايمة بين طرفين، وهي بمثابة قانون لها، فهذا لا يتدخل من شأنه أن يوجب أرتبا كما كثيراً في المناظرات وتوقع الثقة بهذه العقود، ويشجع الناس على المناظرة والطعن وأكل حقوق الغير، وليس صحيحاً ما جاء في المدونة بالإضافة لهذا الاقتراح.

وبما أن الجلسة المقبلة لن تمتد إلا في يوم الاثنين المقبل فلهذا لجنة الاقتراحات الوقت الكافي لتقديم تقريرها من هذا المشروع حيث يقرر المجلس ما يراه.

وبناء عليه أقترح إحالة هذا المشروع بقانون على لجنة الاقتراحات على أن تقدم تقريرها يوم الاثنين المقبل.

الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح يقف.

(وقفت أظلية).

الرئيس — إذن تحررت إحالة هذا المشروع على لجنة الاقتراحات والمراض على أن تقدم تقريرها يوم الاثنين المقبل.

مجلس النواب

تقرير لجنة الاقتراحات والمراض

قرار المجلس — إحالة الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة المالية

جلسة ٢٩ يونيه سنة ١٩٣١

الرئيس — الكلمة لحضرة النائب المحترم محمود الطويريك مقرر اللجنة.

محمود الطويريك — أألو على حضراتكم قرار اللجنة :

”نظرت لجنة الاقتراحات والمراض بجلسته يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٣١ في الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل بخصوص مشروع قانون بتعديل القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ الخاص بمنح مهلة لنفع الإيجارات الزراعية وأحال على اللجنة من المجلس بجلسته ٢٢ يونيه سنة ١٩٣١ على أن تقدم تقريرها عنه يوم الاثنين ٢٩ يونيه سنة ١٩٣١ فرأت اللجنة :

أنه اقتراح بمشروع قانون ؛

وأنه مقبول شكلاً لتوفر الشروط المنصوص عليها في المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان، وأن مشروع القانون بما يميز المجلس النظر فيه ؛

بناءً على ذلك وعلى نص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١

تقدت اللجنة إحالة على اللجنة التي يرى المجلس تشكيلها، وقد اتفقت اللجنة حضرة النائب المحترم محمود الطويريك مقرر لها أمام المجلس.”

الرئيس — قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل وهذا نصه :

”يتمتع بصفة الاقتراح بمشروع قانون الأشخاص يتخللوا الإجراءات الزراعية إلى لجنة المالية وذلك على ما يلي عليه.”

على المتلاوى بك — يا حضرات النواب :

أن الموضوع بسيط لا يحتاج إلى كل هذا الجدل والمناقشة .

بعد أن قدمت لجنة الاقتراحات تقريرها يجوز نظر هذا المشروع يجب أن ينحصر البحث في أية لجنة يحال عليها بعد ذلك . وهذا في اعتقادي لا يحتاج إلى تفكير كثير ، فإن لجنة المالية هي المختصة بالبحث في المسائل الاقتصادية وفي أسرار الأقطان وكذا في الحالة المالية العمومية للبلاد ، وهي أقدر من غيرها على معرفة الحالة المالية في السنة الماضية ، وهي السنة المطلوب تخفيض الأعباء بالنسبة لها وعمل ذلك تكون هي المختصة بنظر هذا المشروع . أما لجنة الزراعة فهي مختصة بنظر قوانين تحديد الزراعة وإدارة ديدة القطن وما شاكل ذلك . فلا شأن لها إذن بهذا المشروع .

ولجنة الحفانية لا شأن لها كذلك بهذا المشروع ، لأنه موضوع الآن في قلب قانوني ثم هناك لجنة تشريعية لها أن تميد النظر في صيته القانونية .

أما ما اقترحه حضرة النائب العظم الأستاذ مصطفى محمود الشوربجي بإسائه على لجنة المالية ثم لجنة الحفانية فبني عليه شواهد لورقت لا مبرر له .

إني أطلب إليكم أن تنظروا إلى هذا المشروع بعين العطف ، فالفلاح الآن في حالة يؤس وقر مدقع ، واستمحقك أن أتحديث إليكم من الحالة التمسدة التي وصل إليها (صعبة)

الرئيس — هذا كلام في موضوع الاقتراح .

على المتلاوى بك — إن حضرة النائب العظم الذي سبقي تكلم في مهم الموضوع ، وما أردت إلا إزالة الأمر الذي ملق بالأثمان من كلامه . وأنا أصرأهنا على رأيي ، وهو أن اللجنة المختصة هي لجنة المالية .

الأستاذ حسن حسني — أقترب من المجلس أن يجيل هذا المشروع على لجنة الحفانية للأسباب الآتية :

أولاً — إن النرض منه هو تحديد العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وهذا قانوناً طرفي حدد . وهذا موضوع قانوني لا مالي . وأذكر المجلس بلجان تخفيض الأسعار التي سبق أن أشئت للفصل في المعازمة بين المالك والمستأجر ، فقد كانت هذه اللجنة تطبق القواعد القانونية ولا شأن لها بالقرارد المالية .

ثانياً — يؤخذ من نص المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ ما يدل على وجوب إسائه على لجنة الحفانية إذ أنه مقتضى العبارة الآتية :

” وبناء على ما عرضه وزير الحفانية “

كذلك جاء بالإشارة السائدة عنه ما يأتي :

” على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون “

ولم تجد إدارة الإدارة وزير المالية مخالفاً .

وساء بالذكر الإيضاحية المقدمة من حضرة صاحب الاقتراح ما يليه :

” إن على المجرع رقم القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ وعلى ذلك يكون نظر هذا المشروع يتفرع عن شخصيات لجنة الحفانية ومقالة الحفانية ، كما أن

من أنه وضع لأجل استقرار المعاملة بين المالك والمستأجر ، إذ أن الأحوال قد استقرت فعلا بين المستأجر الصغير والمالك ، فقدت اتفاقات بينهما وظل المستأجر يزرع الأرض محققاً عواشه .

أما المستأجر الكبير الذي يضارب بامتياز آلاف الأقدنة ، وهو على ما أعهدت يتقصص من هذا التشريع ، إذ هو الذي سيتضع منه .

وكبار المستأجرين يستأجرون آلاف الأقدنة بأسعار مخفضة ويجرونها من باطنهم بأسعار مرتفعة فيكسبون في المتوسط جنيين في كل فدان على الأقل . فإذا استأجر الواحد منهم ألف فدان مثلاً يسرع ٩ جننيات للفدان الواحد ، أجرة المستأجر الصغير يسرع ثمانية جننيات ، فيضمن ربها قدره ألفاً جنيه في هذه العنفة ، هذا في السنين السابقة . أما الآن فليس عنده إلا البكلا والمويل ومحاولة تخفيض الأعباء قانون استثنائي كهذا ولا قصد له إلا إلهاء الرعب . فقد بدأت الأسعار ترتفع والحالة الاقتصادية العامة تقتضي حتى أن يمر القطن الذي كان ١٣ ريالاً في اليوم السابق لانتقاد البرلمان قد وصل الآن إلى ١٧ ريالاً تقريباً ، فلما أطلب رفض مشروع القانون في هذه الجلسة .

محمد منصور تصديق بك — يعض من المصادرين ٥٨ و١٣٠ من القانونين المقاضيين للبرلمان أن الشارع أراد أن تكون لدى المجلس هيئة تدين فيما كل عضو كونه المشروعات المروضة على المجلس والمقرض منها حتى يأتي المجلس — وهو الهيئة التشريعية العليا للبلاد — أن يصدر ما يحميها ليس فيه علم لأحد . لذا أرى أن نقضى مع القانون فنصدق يوماً مناقشة في المشروع المروضة عليها ، لاسيما أنه عرض ومقتضى .

الرئيس — لقد مار المجلس في مناقشة هذا المشروع طبقاً القانون . فقدت لجنة الاقتراحات تقريرها فعلا طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٨ وهنا نصها :

” يجب أن تقدم لجنة الاقتراحات تقريرها في ظرف خمسة عشر يوماً “ وأرى أنه يجب أن تقتصر المناقشة الآن في تطبيق الفقرة الأخيرة من هذه المادة ونصها .

” فإذا رأى المجلس نظر المشروع تتبع في شأنه حكم المصادرين ٥٥ و١٣٠ “ لأنه لا يجوز أن السادة ٥٥ نجد أنه يجب أن يقرر المجلس إحالة المشروع على اللجنة المختصة أو على لجنة خاصة .

محمد منصور تصديق بك — إذني أرى أن اللجنة المختصة بنظره هي لجنة الحفانية . وأطلب من المجلس أن يجيل للمشروع في هذه اللجنة .

الأستاذ مصطفى محمود الشوربجي — إن المناقشة التي أثارها حضرة النائب العظم الدكتور مجملها بك موضوعية وليس جعلها الآن . بل جعلها بعد أن تقدم اللجنة أو اللجان المختصة بنظر الموضوع تقريرها .

في بابي أن المشروع يجب أن يحال أولاً على لجنة المالية لأنه مرتبط بمسائل اقتصادية . واللجنة الثانية التي يجب أن يحال عليها بعد ذلك هي لجنة الحفانية ، لتنظر إن كان يتعارض مع الأصول السياسية أو مع بعض نصوص قانون المدني .

لنا أرى أن يحال هذا المشروع على اللجنة الخاصة التي نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨، وأن يكون أكثر أعضاء هذه اللجنة عددا من رجال المال والاقتصاد، وأن يضم إليها بعض القانونيين وانجلترا بالأحوال الزراعية (تصديق).

الأستاذ عبد حسن — يجب البحث أولا في مدلول المادة ٦٠ من النظام الداخلي للبرلمان وفيما إذا كانت تخم وجوب مناقشة مشروعات القوانين من حيث صلاحيتها ونفعها من وجهة الموضوع، بعد أن تقدم لجنة الاقتراحات تقريرها عنها، أم أن هذا أمر يرسا الفصل فيه إلى ما بعد إحالة على اللجنة المختصة بنظر الموضوع.

تم مشروعات القوانين عند بحثها برلماني الأولى شكلية والثانية موضوعية.

الرئيس — نحن نتكلم الآن في المرحلة الشكلية.

الأستاذ عبد حسن — لقد بين المشرع الطريق الدستوري لنظر مشروعات القوانين ونص على وجوب مرورها برلماني بحث في الأولى منها من الوجهة الشكلية من حيث استيفائها للشروط والصيغة وعدم مخالفتها لنصوص الدستور أو معارضتها لقوانين معمول بها.

أما في المرحلة الثانية فتبحث من حيث الموضوع.

وقد فرق المشرع بين مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة للجلس وبين التي يقتريها حضرات الأعضاء، فالمشروعات الأولى لا يعضها المجلس من حيث الشكل أو الصيغة، لأن الحكومة أقلام قضائيا تستوفى المسألة من هذه الوجهة. أما المشروعات المقدمة من حضرات الأعضاء فيجب أن تمر بلجنة الاقتراحات لدى ما إذا كانت مستوفاة من حيث الشكل والصيغة أم لا. فإذا وجدت أن مشروع القانون لا يتعارض مع الدستور في شيء وأنه قابل للنفاذ كفائون — لا أنه صحيح كفائون — إحالته على المجلس ليكون محل مناقشة في الموضوع.

تنص المادة ٦٠ من النظام الداخلي على أن "المشروعات المقدمة من الأعضاء والتي لم ير المجلس جواز النظر فيها أو التي رفضها لا يجوز إعادة تقديمها في دور الانعقاد نفسه". فعبارة "والتى لم ير المجلس جواز النظر فيها أو التي رفضها" معناها أن تكون مخالفة للمعسبر أو تكون غير مستوفاة الشكل. أما في الموضوع فقد بين القانون النظام طريقة مناقشة المشروعات، فنص في المادة ٦٦ منه على أن تختص المناقشة للفرق بمناقشة عامة في مبدئي مشروع القانون، ومنه هنا أن تقرير المناقشة في أي مكان لمشروع سألها كفائون أم لا، وهذا أولى للمبدأ للامتناع.

لذا أرى أن ينظر المجلس المشروع الذي نحن بصدد إسناده باختيار أن لاناقش شكلنا من جهة كفائون وليس من حيث صلاحية أو عدم صلاحية موضوعا كفائون صالح البلاد.

وأي أوجه نظر حضراتكم إلى عبارة وودت في تقرير لجنة الاقتراحات من هذا المشروع وهي "تفتتح اللجنة إحالة على اللجنة التي يرى المجلس تشكيلها". وفيهم من هذه العبارة أن الأمر قد أشكل على لجنة الاقتراحات نفسها، ولكنني أعتقد أني أودعت الأمر لحضراتكم بالإدلة التي سقتها إليكم.

قد يترض بأن لجنة الحفانية لم تشكل بعد، والواقع أن السبب في عدم تشكيلها إلى الآن هو أن القانون النظامي ترك أمر تشكيل اللجان إلى اللجنة الداخلية، ومشروع هذه اللجنة قد وضع ووزع علينا اليوم وسيظهرها المجلس في هذا الأسبوع، لذا أرجو الموافقة على إحالة المشروع على لجنة الحفانية.

وزير المعارف العمومية — طلب حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح أن يفصل المجلس اليوم في جواز نظر المشروع المروض علينا الآن، ولكن المجلس لم يفصل في طلبه.

لقد بين القانون النظامي في المادة ٥٨ منه مرحلتين، يجب أن يمتازهما كل مشروع مقدم من أحد الأعضاء ورئب القانون على هذه المسألة الشكلية حكما بينه في المادة ٦٠، فنص على أن المشروعات التي لم ير المجلس جواز النظر فيها بعد الإطلاع على تقرير لجنة الاقتراحات لا يجوز إعادة تقديمها في دور الانعقاد نفسه، نظرا أرى أن يؤخذ الرأي على ما اقترحه حضرة الدكتور عبد صالح بك.

الرئيس — نعم إن رأي المجلس لم يؤخذ ولكن الظاهر من روح المناقشة هو أنه موافق على جواز نظر المشروع.

وزير المعارف العمومية — رأيي أنه يجب أن يؤخذ رأي المجلس بشكل جلي، لأن حضرة النائب المحترم الدكتور صالح بك أبدى رأيه بصراحة وطلب أخذ الرأي فعلا، وأقصد بهذا تصحيح الإجماعات التي مار عليها المجلس في المناقشة.

الأستاذ وهيب دوس بك — أؤيد رأي معالي وزير المعارف العمومية. يقضي القانون النظامي بأن ينظر المجلس في موضوع المشروعات المقدمة إليه ليرى إن كانت صالحة للنظر أم لا، فإذا أقرها الصالح — بعد مناقشتها طيبا — وجب أن يبحث في أي الجمان تتولى تخضيره. لهذا كانت الصيغة التي قامت عند كلام حضرة النائب المحترم الدكتور صالح بك تخالف روح القانون ونصومه. وأطلب الآن إلى معالي رئيس المجلس أن يسمح للأعضاء بالبحث في موضوع الاقتراح ومناقشته.

أما في يخص اللجنة التي يحال عليها المشروع الذي نحن بصدد تارأي أن تكون هذه اللجنة خليطا من الجان التي أشار إليها معطيات من سجنف.

إن هذا المشروع اقتصادي تماما لإصلاحه بالشرع قبل أن يؤخذ من الوجهة الاقتصادية مدى أثره في علاقات الناس ومعاملهم. ومن جهة أخرى أرى أنه قد تمخض عند تطبيق هذا القانون حالات لها تأثير في المراكز القانوني كما حدث هذه هليلي قانون تجنيز الإيجارات الذي أصدرته الحكومة. فالجائبة إلى عنصر رئيسي كما أنه قد يوجب الأمر الرجوع إلى رأي لجنة

ونحن ننظر الآن في المشروع من وجهة الشكل . ولا شك في أن كل قرار تصوره لجنة من اللجان يعرض على المجلس الذي له الكلمة الأخيرة في صحة هذا القرار أو عدم صحته ، لأن عمل اللجان تنهيدى . وقد نظرت لجنة الاقتراحات في جواز نظر هذا المشروع شكلا أو عدم جواز نظره ، ومعنى هذا أنها تنظره فيما إذا كان يتفق مع نصوص الدستور والنظام أم لا ، ورأت أن لا مانع من نظره ورغبت رأيا للمجلس .

بعد هذا يأتي دور اللجنة المختصة . قال بعض حضرات الأعضاء أنها لجنة المالية ، وقال آخرون إنه يجب أن تولى لجنة خاصة ، وقال فريحي خلاف ذلك ، والواقع أن كل لجنة فيها القانونيون الذين يمكنهم نظر المشروع من الوجهة القانونية ، ولذلك أرى إحالة للمشروع على لجنة المالية لأن أعضائها تتوافر فيهم الكفاءة من جميع الوجوه .

الأستاذ حسن جد اسماعيل — أرتأ جدلا طويلا — ولكن بحق — حل مسألة هامة ، ويظهر أن سبب هذا الجدل هو عدم الانتهاء من وضع اللجنة المالية وعدم الفراغ من تشكيل اللجان . هل أتى اعتماد أن ينوبنا الآن لأمانة مؤقتة فيها من الموضوع ما يفي عن كل هذا الجدل .

تملأون أن السبب الأصلي الذي من أجله نص في النظام الداخلي على تأليف اللجان المختصة هو إعطائهم فرصة لعدد من الأعضاء يقول

الرئيس — تكلم في جواز النظر من مدمه .

الأستاذ حسن جد اسماعيل — نص النظام الداخلي على تشكيل لجنة الاقتراحات لبحث مشروعات القوانين من الوجهة الشكلية ثم عرضها على المجلس ، لا ليبحث من حيث الموضوع ، بل ليقرر إذا كانت اللجنة قد أصابت في حكمها وإذا كان اختصاص المجلس في هذه الخطوة منحصر في نظر الاقتراح من الوجهة الشكلية ، فلذا رأى أن لجنة الاقتراحات قد استوفت بحث هذا الاقتراح من الوجهة الشكلية أحالة على اللجنة المختصة . وإنى لا أنهب بيما في رأي هذا فأمام حضراتكم المادة ٥٥ وقد نصت على أن تعرض على المجلس للمشروعات المقدمة من الحكومة أو المرسلات من المجلس الآخر ليقرر في أول جلسة أحالتها على اللجان المختصة أو على لجنة خاصة فبما في أول جلسة " ففهم هذا أن عدم إحالة المشروعات على لجنة الاقتراحات أنها تبحث من حيث الشكل بحسب معرفة الحكومة أو المجلس الآخر وعلى ذلك تكون مهمة المجلس هنا هي نظر الاقتراح الذي نحن بصدد من الوجهة الشكلية فقط ثم تأتي بحث الموضوع في جلسات تالية بعد إحالته على اللجنة المختصة .

بنام جلته أرى أن يبحث للمشروع العروض علينا الآن من حيث قبوله شكلا ، ثم يقرر بعد ذلك إحالته على لجنة الزراعة لأن الموضوع يتعلق بمسألة زراعية . وعا أن لجنة الزراعة لا تشكل إلى الآن فأرى أن يعال على لجنة المالية مؤقتا لخدمة استثنائية على ألا تعتبر هذه الإحالة سابقة زمنية . ولما كان

وزير المعارف العمومية — إن العرض الذي أرى إليه من إثارة المناقشة في هذا الأمر هو الوصول إلى تصحيح الإجراءات الواجب علينا اتباعها في هذا المجلس . فقد أراد حضرة النائب المحترم الأستاذ جد حسن أن يخصص مدلول المادة ٦٠ من النظام الداخلي للمجلس من الوجهة الشكلية فقط ولكن لا أرى دأيه ، إذ أن هذه المادة ترتب حكما شديدا الخطورة على مسألة جواز النظر أو عدم الجواز ، وهذا الحكم هو عدم جواز إعادة تقديم المشروع في دور الانعقاد ذاته . ويستخلص من هذا أن المجلس لا ينظر في الموضوع من حيث هو بكتيكية عامة لا أن يفرق بين الشكل والموضوع ، والمجلس بعد أن يبدي رأيه أن يتنقل إلى المراحل الأخرى بحسب بيانها الوارد في القانون .

عبدالمعطي حسن مصطفى بك — لقد قرر المجلس في جلسة ماضية نظر هذا المشروع بصفة مستعجلة ، وذلك لتسرب حلول موعد انقضاء دور الانعقاد الحالي ، ولكن بعض حضرات الأعضاء يرون اليوم إحالة للمشروع على بلات الحفانية والزراعة والمالية ، وبما أن المشروع مستعمل وحل جانب عظيم من الأهمية لا يتباطأه بالزاديين والملاك ، فأتى أرى أن يعرض المشروع على هيئة المجلس ليتناقش في الموضوع ، إذ أعشى ألا يتم تشكيل اللجان إلا قبل انقضاء المجلس يوم أو يومين ولذا لا يكون لدينا مسع من الوقت لنظر المشروع .

محمد السيد أنقى — أرى أنه يجب نظر مشروع القانون من الوجهة الشكلية أولا .

نص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥ من النظام الداخلي للبيان على ما يأتي : "فأما رأى المجلس نظر المشروع اتبع في شأنه حكم المادتين ٥٥ و ٥٦" وتقول الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥ من النظام "ويحسب للمجلس أن يقرر ثلاثة للمشروع قبل إحالته على اللجنة " .

ومعنى الجواز أن المجلس يحدد عودة المشروع من لجنة الاقتراحات ينظر فيما إذا كان المشروع صالحا من حيث هو قانون فيجعله على اللجنة المختصة ، أو غير صالح فيقرر رفضه . وعلى هذا لا أرى حلا لضياع الوقت في المناقشة وأطلب إحالة المشروع على لجنة المالية لبحثه وتقديم تقيمه بمحضها في أقرب وقت لأنها أحق اللجان بنظره .

اسماعيل الشقاني بك — أطلب أخذ الرأي وأضع على رأى حضرة النائب المحترم على المتأخرى بك .

الأستاذ السيد حبيب — نحن أمام مبادئ جلية يجب أن يتحدها المجلس ، لأن قانون النظام الداخلي للمجلس لم يشرع به ، فيجب على المجلس أن يفسره في هدوء ووضوح ، ولذا أرى أن تستولى المناقشة في كل صبح للمجلس أن ينظر المسألة من الوجهة الشكلية أم يتناول الكلام في الموضوع .

الأستاذ أمين عامر — رتب القانون طريقة التدرج ترتيبا واضحا ، فإذا بطريقة نظر المشروع من وجهة الشكل ، ثم انتقل إلى نظره من وجهة الموضوع ففي كل مرحلة يجب أن يهدف التدرج عند الحد الذي بينه القانون .

الرئيس — تأخذ الآن الرأي في هاته النقطة وهي :

هل يوافق المجلس على تقرير لجنة الاقتراحات انحصاراً بجواز النظر في هذا المشروع ؟

(وافقت الأغلبية) .

الرئيس — يبي أن تعرف على أية لجنة يحال ؟ فالموافق على إحالته على لجنة المالية يقف .

(وقفت أغلبية) .

(تصفيق) .

مجلس النواب

المنقشة التي دارت حول مشروع القانون

جلسة ٧ يوليوز سنة ١٩٣١

رئيس مجلس الوزراء — ورد هذا المشروع إلى الحكومة بالأساس، ولم يجرع الحكومة لحضور المناقشة بشأنه في اللجنة ، بل دعي فقط سعادة عبد الحميد بنوي بإشادته الرأي فيما يخص بصياغة القانون، ولكن الموضوع في ذاته لم تعالجه الحكومة ، ولم يطلب وزير المالية ليبدى رأيه في اللجنة فيما يتعلق بنصوص هذا القانون ، وهناك كذلك مسائل تتعلق بوزارة الأوقاف ، أريد أن يتاح لوزيرها الإدلاء بما لديه عنها . أظن أن كل ذلك يصعب أن يكون في الجلسة العلنية ، لأنه يترتب عليه إطالة المناقشات ، وأرى من المناسب أن تجرى المناقشة أمام الهيئة المكلفة بالبحث التفصيلي ، فإذا راق المجلس ذلك ، أرجو أن يبادر المشروع إلى لجنة المالية ليتاح لوزيري المالية والأوقاف أن يقدمتا ما لهما من الملاحظات ، وأظن أن ذلك يكون من الأوفى لأن لوزيري الأوقاف بعض ملاحظات تتعلق بمقالة خاصة بالأوقاف . أما إذا ضم المجلس على نظره الآن فيمكن أن أدلى بما لدى ويلوح في أن الموضوع الذي سأتكلم فيه سهل ويمكن ، إضماراً حضراتكم به في وقت قصير ، ولكن الجانب المتعلق بوزارة الأوقاف فيه دخول في تفصيلات ، أظن أن الأفضل أن يكون على بيانها في اللجنة المختصة .

على المترلاوي بك — ليس هناك مناس لإعادة المشروع إلى اللجنة .

رئيس مجلس الوزراء — أرجو أن يفهم المجلس أن الحكومة ترحب بهذا القانون (تصفيق) .

المجلس الآن قد استوفى الموضوع بحثاً من الوجهة الشكلية فأقترح إقفال باب المناقشة وأخذ الرأي على إحالة المشروع على لجنة المالية لبحثه على وجه البعيرة .

الدكتور عبد العزيز نظمي بك — بما أن لجنة الاقتراحات قد استوفت بحث الموضوع من حيث الشكل ، فأرى أن يقرر المجلس الآن قبول المشروع أو رفضه من حيث الموضوع، وأطلب من معالي الرئيس أن يأخذ الرأي على ذلك، فإذا ما قرر المجلس قبول المشروع يحال على اللجنة التي يختارها، وإلى أزيد رأي. حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك بتشكيل لجنة خاصة يكون أكتف أعضاءها من رجال المال والاقتصاد وأن يضم إليها بعض القانونيين وانخبراء بالأحوال الزراعية .

الأستاذ السعيد حبيب — أصبحوا لي أن أنه حضراتكم إلى أن الموضوع الأصلي المزمع طبعه الآن يكاد يفرق في تيار المناقشات الفرعية . فقد أثار معالي وزير المعارف العمومية مسألة أيدته فيها حضرة الأستاذ المحترم وهيب دوس بك وأرى أن هذه المسألة يجب نظرها وبالت فيها أولاً لأنها على جانب عظيم من الخطورة .

يقول معالي الوزير إن مجلس النواب يجب أن يقرر أولاً بجواز نظر مشروعات القوانين قبل أن يسير خطوة أخرى في إتمام الإجراءات التي ينص عليها قانون النظام الداخلي .

فإذا وافقت على هذا الرأي — وأنا من مؤيديه — كان من حق المجلس أن يناقش تبعاً في الموضوع ولا يقتصر على نظر مشروعات القوانين التي تعرض عليه من الوجهة الشكلية، وبناء على ذلك أرجو من حضراتكم أن تبحثوا المسألة من هذه الناحية، وأن تصدروا في هذا الصدد رأياً صريحاً قاطعاً، وأن تقرروا في هذه المرحلة جواز نظر هذا الاقتراح بقانون شكلاً وموضوعاً .

وللمجلس دائماً الحرية الكاملة في مناقشة التفاصيل، وله أن يفتي أو يعدل ما يشاء من النصوص وفق ما تشير به الجلبان المختصة التي تتولى عرض الاقتراح مشفوهاً برأيها وملاحظاتها .

وزير المعارف العمومية — إن كل ما أردت أن أنه إليه هو أن المجلس يستطيع أن يقول في كلمة واحدة إذا كان هذا المشروع جائزاً للنظر فيه أم غير جائز، وأنه متى كان مثل هذا المشروع مقدماً من أحد حضرات الأعضاء فإنه يترتب الفصل في هذه المسألة قبل الانتقال إلى خطوة أخرى . ولا كان حضرة النائب المحترم الدكتور عبد صالح قد أثار المناقشة في الموضوع دون أن يبيّن إلى هذه المسألة رأيت أن أنبه إليها . ومن المقرر أن للمجلس الرأي في هذا الصدد فله أن يقرر أن هذا المشروع جائز للنظر فيه أو غير جائز، وبعد ذلك تتبع الإجراءات القانونية الأخرى (تصفيق) .

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى أن الكلام الآن خاص بطلب التأجيل .

على عبد الرزاق بك — دلت أنه شكلت لجنة في وزارة المالية بمحت هذا المشروع وأيدت رأيها فيه ، وأعلم أنه مساعدة عبد الحيد بدوى باشا حضراتي المجلس ، وليت ساعداً أملاً في الاتصال بلجنة المالية ليبدى لها رأيه في هذا الموضوع ولكنه لم يتمكن من ذلك ، وقد وضعت اللجنة تقريرها على مجلس دون أن تسمع بأي مساعده ، واكتفت بأن أوفدت أحد أعضائها إليه فادلى له رأيه ، وكان الأجدر باللجنة أن تستدعيه إلى اجتماعها ليدلى بأرائه إليها مباشرة .

لذا أوافق على طلب التأجيل الذي أبداه حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

الأمين البسيد حبيب — لى اعتراض من الوجهة الشكلية أرجو أن نضعها البعيد لسماعه .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون النظامى على ما يأتى :

” ويجب أن يذكر التقرير رأى الأغلبية وخلف الاقتراحات للمعارضة ويليخص الأسباب التى بليت عليها . ويقدم التقرير إلى رئيس المجلس . ويعرض الرئيس المجلس بيرويه في أول جلسة “ . وأما ما الآن تقرير بلجنة المالية وليس فيه رأى الأغلبية أو الأقلية . فهو غير مقبول شكلاً . ولذا أطلب تأجيل نظر المشروع إلى أن تصحح لجنة المالية تقريرها من الوجهة الشكلية .

أما من الوجهة الموضوعية فقد وق دولة رئيس مجلس الوزراء هذه المسألة . ولذا أرجو من حضرات النواب أن يتريثوا في نظر المشروع ولا يصدروا فيه قراراً يمثل هذه السرعة ، فانه من المشاريع الدقيقة التى تتماق بالمعاملات وتتصل — كما قال دولة رئيس مجلس الوزراء — بوزارة متشعبة المصالح هي وزارة الأوقاف .

لهذا أطلب تأجيل نظر الموضوع من الوجهتين الشكلية والموضوعية .

عبد سليم جام إندى — إن تأجيل نظر المشروع اليوم يحكى تأجيله إلى الدورة القادمة .

الرئيس — جندنا الأسبق القدام ويمكن نظر المشروع فيه .

عبد سليم جام إندى — إذا كان في نية الحكومة ألا تنفض الدورة قبل الانتهاء من نظر هذا المشروع فهجن نرافق على تأجيله .

الاستاذ عبد الرحمن البيل — ليس في قانون النظام الداخلى للبرلمان ما يشير إلى وجوب حضور حضرات الوزراء في الجلسان ، وكان مما يشرف اللجنة أن يتفضل أحد حضرات الوزراء بالاتصال بها ليدلى بملاحظات ، وأريد أن يكون من تخاليد المجلس الثابتة حضور حضرات الوزراء في الجلسان لإبداء رأى الحكومة في المواضيع المختلفة ، أما فيما يخص طلب تأجيله نظر المشروع فيمكن مساعدة وزير الأوقاف من الإبداء رأيه فيه ، فأتى أوافق عليه لأهمية سرعة البت في الموضوع ، أما القول بأننا لم نتصل بالحكومة ، فقد كان في الشرف بالاتصال بمساعدة عبد الحيد بدوى باشا ، ولم يكن الفرض من ذلك صياغة القانون فقط ، وقد فهمت من مساعده أن فكرة تخفيض الإيرادات كانت على بحث الحكومة وأنها عرضتها على المجلس الاقتصادى ، وفهمت من مساعده أيضاً — كما سمعت الآن من دولة رئيس مجلس الوزراء — أن الحكومة لا تتماق في إصدار هذا القانون ، ويظهر أن الفرض المطلوب من التأجيل هو إعطاء فرصة لمساعدة وزير الأوقاف ليدلى برأيه في المشروع ، ولكنني شخصياً أعارض كل المعارضة في طلب التأجيل لأن الموضوع في ذاته لا يتماق بوزارة الأوقاف فقط ، بل هي تعتبر كأحد المؤجرين الذين لهم علاقة بالمستأجرين ، ولأنها وزارة خيرات وإصلاح الأوقاف أشق من غيرها على المستأجرين ، ولأنها وزارة خيرات وإصلاح .

الاستاذ حسن حبيبي — الموضوع المطروح على حضراتكم هو تشريع لجانة طارية استثنائية ، فيجب أن يبحث بروية ونعكده ، لذا أرى أن طلب التأجيل في محله ، وأخالف حضرة الزميل المحترم الأمين البيل في المعارضة في التأجيل ، وقد كرون أنه جند المناقشة في إحالة هذا المشروع على اللجنة المختصة بتعويضات الآله فيما يتعلق باللجنة التى يحال عليها ، فافنا طلب التأجيل اليوم فإن هناك أسباباً تبرره ، وقد قال حضرة الاستاذ البيل إن وزارة الأوقاف ما هي إلا مؤسسة كبار المؤجرين ، ولكنني أظن أن الأمر يختلف ذلك ، لأن المسألة مسألة تعويض وبحث ، وعدم اتساع الوقت لا يمنع من هذا التعويض الواجب في مسائل التشريع على الأخص . لذا أرجو الموافقة على طلب التأجيل .

عبد المنعم عبد القادر الموم إندى — لقد عرض هذا المشروع على المجلس في أول مرة فقرر بالإجماع إحالته على لجنة الاقتصادات لنظره بصورة مستصيلة ، وبعد أن نظرت اللجنة فقر المجلس إحالته على لجنة المالية . لذا أطلب نظره الآن لأهميته .

على عبد الرزاق بك — كما نغفل من لجنة المالية التى أعجل عليها بحث هذا المشروع أن تأتينا بأرقام ميزان مالى اقتصادية تبرز إيجابه عليها ، ولكنها لم تأت برقم واحد ...

رئيس مجلس الوزراء — يظهر أن الفكرة التي دعت إلى المعارضة في التأجيل هي الظن بأن التأجيل سيكون إلى الدورة القادمة أي إلى ديسمبر القادم . ولكن كل ما طليته الحكومة هو أن يتاح لها إنشاء رأياً في جلسة تنقدها اللجنة ولو في هذه الليلة أو صباح الغد على أن يعرض المشروع على المجلس في الجلسة القادمة (تصفيق) .

القرار — لكيلا يظن أننا متعجلين في نظر المشروع أقول إن اللجنة توافق الحكومة على التأجيل لجلسة الاثنين القادم على ألا تنتهي الدورة قبل الانتهاء من نظر هذا المشروع .

أما اعتراض حضرة الأستاذ السيد حبيب على تقرير اللجنة فغير صحيح بالمرّة . لأن اللجنة ذكرت في تقريرها الأسباب العامة التي بني عليها المشروع وكانت اللجنة في هذا رأياً واحداً ، ولم يقدم إليها الاقتراح واحد يخالف رأياً . وإنما قدم حضرة على عبد الرزاق بك اقتراحاً برفض المشروع كله لا بتعديله فلم تلتفت اللجنة إلى هذا الاقتراح بلقاء الباعده . من النظام الداخلي .

أما القول بأن أحد أعضاء لجنة المالية ترك اللجنة في أثناء انعقادها ولمضى ساعة مع سعادة عبد الحميد بدوي بلقاء في غرفة أخرى للتخاطب بهم بشأن هذا المشروع فلم أكن أنتظره من حضرة على عبد الرزاق بك . خصوصاً أنه يعلم أني أنا ذاك المصير ، وأنّي قابلت سعادة بدوي بشأن بناء على طلبه ، لأن سعاده قد حضر إلى المجلس فعلاً لحضور جلسة اللجنة ، ولكن حدثت سوء تفاهم بخصوص المكان ، فبينما كانت اللجنة تنتظره في غرفتها كان هو ينتظر في غرفة أخرى .

الرئيس — المواقف على تأجيل نظر المشروع إلى يوم الاثنين القادم يفت. (وقتت أغلبية) .

الرئيس — إذن نقرر تأجيل نظر هذا المشروع إلى يوم الاثنين القادم .

مجلس النواب

(جلسة ١٣ يوليوس ١٩٢١)

الرئيس — ولأنّ على توافق على تأجيل نظر الاقتراح بمقتضى أخص بخصائص الإجراءات الرأعية إلى جلسة غد .

(موافقة طمة)

الشيخ عبيد إبراهيم الشاذلي — ليس هذا الموضوع ابن اليوم . بل معنى عليه عام كامل والناس يضحون منه حتى كاد الجناد يمس بما هو واقع على أهله . وقد قتل بحثاً وعرف لخاص والعام . وأشد الناس معرفة به هم أصحاب الأقطان . ولينهم يحصلون على نصف إيصارهم . ولقد نحن نطلب رحمة بالمستأجرين أن يكون التخفيض ٣٠ لا ٢٠٪ .

الرئيس — هذا كلام في الموضوع .

الشيخ عبيد إبراهيم الشاذلي — أما من جهة سلبية وزير الأوقاف فما هو إلا شخص معنوي ...

(ضحك وتصفيق) .

لا أقصد شخص معالي الوزير بل أقصد وزارة الأوقاف وهي حفا شخص معنوي يمثل معالي الوزير . وهو حاضر بيننا الآن ولا بد أن يكون بما حصل عليه من العلم ...

(ضجّة) .

أطلب نظر المشروع اليوم وأرجو أن يوافقنا سعادة وزير الأوقاف على هذا . (تصفيق) .

عبد الحميد عمر بك — إن الناس في كافة أنحاء البلاد يتعجبون بلهفة نتيجة نظر هذا المشروع . وإلى واقع أن تأجيل النظر فيه إلى الدورة القادمة يكون باعثاً قوياً على إيجاد اختلافات وزعزعات قد تؤدي إلى اضطراب الأمن العام . (تصفيق) .

فن واجب الحكومة أن تدبر الوقت الكافي لنظر هذا المشروع رافة بأولئك الضملاء الذين ينتظرون الرأفة من الحكومة . وما . وفي ذلك أطلب أن ينظر المجلس في هذا المشروع اليوم . (تصفيق) .

مدني حسن حزين أفندي — أجمعت آراء المتكلمين من حضرات النواب على أهمية هذا الموضوع ، فهو هم المستأجرين والملاك على السواء .

نحن لا نمانع في النظر بين الرجة إلى المستأجرين ، إنما نمانع كل الحرمان في امتعجال نظره بل هذا المشروع المجلد ، ولذا أطلب تأجيل نظره لثمة أسبوع .

عبد الحميد يوسف النصار بك — أما مدني في طلب التأجيل وأطلب نظير المشروع اليوم .

مجلس النواب

تقرير لجنة المالية

وملحقه من الاقتراح بقانون المذكور — المناقشة التي دارت حوله

جلية ١٤ يولية سنة ١٩٣١

محضره صاحب المالى رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى معاليك ملحقا لتقرير لجنة المالية من الاقتراح بقانون الخصاص بخصف الإيجارات الزراعية راجيا التكرم بمرضه على هيئة المجلس .

وقد اتفقت اللجنة محضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل مقروا لها .

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام ما

تحريرا ١٢ يولية سنة ١٩٣١

رئيس اللجنة

عل المتلازمين

الرئيس — قدم محضرة النائب المحترم الأستاذ حسن اسماعيل نائب بنى سوف ومعه عشرة من حضرات النواب اقتراحا هذا نصه :

”بما أنه مطروح على المجلس بجلية اليوم أمر النظر في تقرير اللجنة المالية عن الاقتراح بمشروع قانون انخاص بخصف الإيجارات الزراعية ؛

وبما أن الدورة البرلمانية الحالية وشبكة الانتهاء ، ومن الأهمية بمكان الانتهاء من بحث هذا المشروع الجوى الذى يخفف وطأة الضائقة المالية على السواد الأعظم من المزارعين ؛

وبما أنه لواتج المجلس الطرق السادية والاجراءات البليغة في نظره وطبق أحكام المادة ٦٢ من قانون النظام الداخلى للمجلس ترتب على ذلك عدم الانتهاء من نظر هذا القانون قبل مضى ثمانية عشر يوما على الأقل ، فضلا من أنه لم يصبح نهائيا إلا بعد عرضه على مجلس الشيوخ والتصديق منه عليه ، وفي هذا مضحية كبيرة للوقت ولانهاية النافعة المرجوة من وراء هذا التشريع ..

فلهذه الأسباب

وبعد مراجعة المادة ٧٣ من لأئحة المجلس الداخلية ، أقتح نظر هذا القانون بطريق الاستعجال ويؤدى في هذا الطلب حضرات النواب الموقعين على هذا “ .

لهل توافقون على هذا الاقتراح ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — الكلمة الآن لمحضره مقرر اللجنة .

الأستاذ عبد الرحمن البيل المقر — قمت لجنة المالية بتقريرين عن الموضوع الذى نحن بصدده سأتلوها على حضراتكم وهذا هو التقرير الأول :

”أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٣١ الاقتراح بمشروع قانون المعلق من محضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل بتعديل القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ الخاص بمنع مهلة لدفع الإيجارات الزراعية .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع في جلسيتين متتاليتين بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٣١ وأول يولية سنة ١٩٣١ ، وبعد المناقشة والمداولة وتبادل الرأى بين حضرات أعضائها بشأنه ،

رأت اللجنة أن ما ذهب إليه محضرة المقترح من وجوب تدخل المشرع بين المالك والمستأجر أمر يحضه ما وصلت إليه حالة الأزمة العمسية في البلاد وما جرته على المستأجر بصفة خاصة من ضيق وهوى ، مما يستتبع حثا إجراء يخفف من وطأته وتستقر على أساسه العلاقة بينه وبين المالك .

وليس أدل على حرج الحال ووجوب تدخل المشرع من استصدار المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ (الطلوب الآن تعديله) والذى منع المستأجرين بموجب مهلة لدفع حصص الإيجار المستحق عن سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ أملا في أن تحسن الأحوال فيتمكن المستأجرون من الوفاء بتعهداتهم . غير أن الحال لم تتغير عما كانت عليه وقت صدور المرسوم بل زادت سوءا على سوتها وأصبح مقطوعا بسجز المستأجرين اضطرابا عن الوفاء بما أمهلوا في سداده .

ولا يطن في هذا الرأى أن بعض الملاك قد تزلوا من علقاء أنفسهم المستأجرين من جزء من الإيجار قد يكون أزيد من النسبة المطلوب اغاؤهم من سدادها ، إذ أن حكم تدخل المشرع تميم السدل بين الناس فإذا كان بعض الملاك قد تزلوا المستأجرين من بعض المستحق عليهم ، فلا يزال هناك ملاك لم يتزلوا وآخرون لا يمكن التازل وهم نظار الأوقاف والأوصياء والقوام ومن في حكمهم . والواجب يضى أن يسوى بين المستأجرين من

وأقرت البنية اعتبار شرط سداد أربعة أخماس الإيجار أماساً للتمتع ببيعة الاعفاء من دفع الخمس ، لأن فيه حثاً للمستأجر على الوفاء ، واستماتها لعمته في السداد . ولكنها صرفت النظر عن الشرط الثاني وهو استقرار الإيجارة لسنة التالية ، فقد يكون للمالك من الاستقرار عجزاً للمستأجر عنه وهي حال ادعى للاعفاء .

٢ - يطلب المقترح أيضاً إبطال المستأجر في سداد ربح الإيجار المستحق عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، ونظراً لأن الحال لم يتكشف بعد بالنسبة لهذه السنة ، فقد رأت اللجنة ألا تسبق الحوادث وأنت تصرف النظر الآن عن التشريع لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

٣ - كذلك ورد في المشروع وقف المطالبة بالإيجار من السنتين السابقتين للسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٣ بالنسبة لمن وفي للمستحق عليه قانوناً من إيجارات تلك السنة . ولم تر اللجنة الموافقة على هذا الإغفال لأن ذلك الوقت له ظروفه وصرامه وقد مر ، وقد تكون العلاقات شتاء قد ظلمت بروابط وانفاقات خاصة لا موجب لرفضها . وبنشاء هل ما تقدم رأت اللجنة الموافقة على المشروع المذكور بعد إدخال التعديلات التالية وهي :

هؤلاء والمستأجرين من غيرهم ممن تسار لم الملك ، ولا يتأتى ذلك غير تشريع يسري على الجميع على السواء .

على أن القول بمصوّل التنازل من بعض الملاك عن جزء من الإيجار تأييداً للشروع وإقراراً لوجهة نظر اللجنة في مشروعية التدخل في ذاته من وجوب تخفيض الإيجار . وهذا ما أقرته اللجنة عند بحث المشروع على النحو الذي سيحس :

١ - يطلب مقترح القانون إعفاء المستأجر نهائياً من ربح الإيجار عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن الأرض التي تزوج قطناً بشرط قيامه بدفع ثلاثة أرباع الإيجار واستمرار إيجاراته عن السنة التالية .

وقد رأت اللجنة مع التسليم بجدواً وجوب الإعفاء أن تكون النسبة التي يفي بها المستأجر من دفعها موازية لقيمة خمس الإيجار فقط . وهذه نسبة معتدلة نظراً لظروف الطرئين والحالة الاقتصادية العامة ، وهي كذلك متشعبة مع النسبة المبنية بالمرسوم بانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٠ إلى أهول للمستأجر في سدادها .

ولم تجد اللجنة مستوجاً لفرض الإعفاء على الألبان التي تزوج قطناً لأن الكساد ويعوق الأسهم قد شل جميع الحاصلات على السواء . ولهذا رأت اللجنة أن يكون الإعفاء من خمس الإيجار عاماً لجميع الألبان على السواء . والمقصود بطبيعة الحال الإيجار التقديري لا النوعي .

نص المشروع

نص مشروع القانون كما أقرته اللجنة

نحن رؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - مع علم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٠ لاحتلال دعوى المالك أو المستأجر الأصل بالمطالبة بخمس إيجار الألبان الزراعية المستحق عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ولولم تكن الألبان قد استؤجرت تزوج قطناً على الوجه المعتاد وذلك إذا ما سدد المستأجر أو المستأجر من الباطن أربعة أخماس إيجار السنة المذكورة .

مادة ٢ - في حالة التأخير من الباطن لا يجوز لتاجر الأصل أن يملك بجزءاً هذا القانون إذا كانت قد قبض من الإيجار المستحق له من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية ما يزيد على قيمة الإيجار المطلوب منه عنها .

حذفت .

نص مشروع القانون المقترح

نحن رؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعني نهائياً المستأجر أو المستأجر من الباطن لأرض تزوج قطناً على الوجه المعتاد من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ من دفع ربح الإيجار المستحق عن تلك السنة بشرط قيامه بدفع ثلاثة أرباع الإيجار واستقرار إيجارته عن السنة التالية .

مادة ٢ - لا يجوز لتاجر أو المستأجر من الباطن الآتق ذكرها استرداد ما دفع من إيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ زائلاً على الثلاثة الأرباع . وكذلك لا يجوز لتاجر الأصل أن يملك أعفائه من ربح الإيجار إذا كان المستأجر من الباطن قد سدد إليه إيجار تلك السنة بأكمله .

مادة ٣ - إذا قام المستأجر أو المستأجر من الباطن الوارد ذكرهما بالمدينين السابقتين بدفع ثلاثة أرباع الإيجار عن السنة المشار إليها فلا يجوز مطالبة بالتعويض من الإيجار المستحق عن السنتين الزراعتين السابقتين لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن الأرض ذاتها حتى سبتمبر سنة ١٩٣٣

(٤) نص المشروع

نص مشروع القانون كما أقرته اللجنة	نص مشروع القانون المقترح
<p>حذفت .</p>	<p>مادة ٤ - المستأجر والمستأجر من الباطن المشار إليهما الذي يمتد عقده لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية والذي يكون قد دفع ثلاثة أرباع الإيجار المستحق عن السنة المذكورة لا يجوز مطالبته بالرجع الباقي قبل مجتمعة سنة ١٩٣٢</p>
<p>مادة ٣ - يجوز دفع الأربعة الأثمان المشار إليها بالمادة الأولى في أية حالة كانت عليها الدعوى إلى حين إفضال باب المرافعة ، وفي حالة التنفيذ يكون دفع الأربعة الأثمان مع المصاريف والمخلفات مانعا نهائيا من أى إجراء للتنفيذ .</p>	<p>مادة ٥ - يجوز دفع ثلاثة الأرباع المشار إليها في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين إفضال باب المرافعة بل يجوز دفعها قبلي وقت انتهاء التنفيذ على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع المحبوزات أو قبل دفع أول إيداع القيمة المحبوز عليها تحت يد الغير . وفي الحالة الأولى إذا حكم القاضي بدفع الرجع الباقي ويختار الإيجار بأمر بالأداء يحصل التنفيذ إلا بعد مجتمعة سنة ١٩٣٢ وفي الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ من التاريخ المذكور ، وإذا كان دفع ثلاثة الأرباع مصحوبا بدفع مصاريف التنفيذ والمخلفات القانونية فتعتبر الإجراءات ملغاة .</p>
<p>مادة ٤ - تسري أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام الحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون التي لم ينص صراحة على مخالفتها .</p>	<p>مادة ٦ - تسري أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .</p>
<p>مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .</p>	<p>مادة ٧ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .</p>
<p>أمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p>	<p>أمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p>

قصر التخفيض على الأرض التي تزرع قطنا على الوجه المتعارف وفقا للمشروع الأول ، وأبان في صدد هذا أن الأرض التي تزرع قصباً ، وكذلك الأرض التي تزرع حبوباً ، لم تتأثر عوامل الميوط في الاسرار التي استمدت الانتعاش إلى المشروع الحالي ، فكان الاتفاقية التي عقدتها الحكومة بشأن السكر ضمن نزاع القصب ربما ثابتة لمدة خمسة عشر عاماً ، كما أن الحماية البحرية الميزة الخاصة بالحبوب منعت صعود أسعارها . ولا حل يمد هذا لأن يشمل القانون كافة الأراضي على السواء ، بل يجب قصره على ما يزرع منها قطنا .

فاقترنت اللجنة بوجاهة الملاحظة وقررت بالإجماع الموافقة على قصر مشروع القانون على الأرض التي تزرع قطنا على الوجه المتعارف كما كان مقترحا من قبل :

ثم أدلى حضرة صاحب السعادة وزير الأوقاف برأيه في المشروع كما يأتي :

١ - إنه يتأكد قسريات قدم تمت بالفعل وجزء من الملاحظات المسماة بـ ١ وعرض سماعته بهذا الصدد ألا يبين في المشروع بمقتضى هذه التسميات التي تمدها فلا خلاف أن الطرفين يمد نهاية العام الزراعي .

أما الملاحظ الذي تقدمه اللجنة لحضراتكم فهذا نصه :

٢ - أحال المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٢٩ يولية سنة ١٩٣١ الاقتراح بقانون الخاص بتخفيض الإيجارات الزراعية ، فيجته ورفضت عنه تقريرها للجلسة بجلسة يوم الثلاثاء ٧ يولية سنة ١٩٣١

وعلى أثر المناقشة التي دارت بشأن ذلك المشروع والجلسة المذكورة قرر المجلس تأجيل نظره إلى جلسة يوم الاثنين ١٣ يولية سنة ١٩٣١ وأعادته إلى اللجنة حتى يتمكن حضرة صاحب السعادة وزير المالية من إبداء ملاحظاته عليه وليستطيع كذلك حضرة صاحب السعادة وزير الأوقاف بما له من الاتصال الوثيق بالمشروع إبداء رأيه فيه أيضا .

وبناء على ذلك عقدت اللجنة اجتماعها في صباح يوم السبت ١١ يولية سنة ١٩٣١ لتسمع رأى الحكومة في المشروع ، وقد حضر هذا الاجتماع للعرض السابق ذكره حضرة صاحب السعادة وزير المالية وحضرة صاحب السعادة وزير الأوقاف وحضرة صاحب السعادة وكيلا .

افترض حضرة صاحب السعادة وزير المالية على النص الوارد بالمادة الأولى الخاص باطلاق النص على جميع الأراضي الزراعية ، وعرض دولته

قضا يتعلق بالتعديل الأول لم ترالجنة علا للنص عليه في المشروع لأن المفهوم منه بطلانه أنه قاصر على الإيجار النقدي دون النوع وسبق أن أشارت اللجنة في تقريرها إلى هذا .

أما فيما يتعلق بالتعديل الثاني فقد كانت هذه المسألة ضمن المسائل التي سبق أن بحثتها وواقفت عليها وورد بشأنها نص خاص في المادة الثانية من المشروع .

٢ - كذلك تقدم إلى اللجنة تقرير من حضرة النائب المحترم على بك عبد الرزاق يطلب فيه رفض المشروع .

ووصلها أيضا من حضرة يوم جلسة ١١ يولييه سنة ١٩٣٦ اقتراح بتعديل المشروع بما يوافق مشروع اللجنة السابق رفضه إلى المجلس ضمن تقريرها الا من حيث جعل الإغفاء قاصرا على ما يزرع من الأطنان قطنا على الوجه المنطوق وبشرط استمرار الإيجار . وقد رأت اللجنة علا بنص المادة ٥٠ من قانون النظام الداخلي إغفال التقرير الأول .

أما الاقتراح بالعدل فقد كان بطبيعة عمل اللجنة بعد إعادة المشروع إليها محل بحثها ومناقشتها على نحو ما تقدم .

وبناء على ما جمع ما ذكر رأت اللجنة الموافقة بالإجماع على مشروع القانون المذكور بالصيغة الآتية :

”نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصل لها يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ من أطنان استلجرت قترع قطنا على الوجه المعتاد ، في المطالبة بأكثر من أربعة أطنان الإيجار المذكور .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محددا على أساس أسس القطن .

مادة ٣ - تسري أحكام هذا القانون على البطاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وكان ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وبعد تبادل الرأي بشأن هذه الملاحظة لم ترالجنة مانعا من النص صراحة في القانون المذكور على أن التصويات التي حصلت بين المالك والمستأجر بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ لا تنص بناء على أن هذه التصويات ، مهما يكن من شأنها ، قد رويحت فيها حال كل فريق من المتعاقدين بعد تكشف الحال وبعد تحديد الأرباح والخسائر بصورة اعتبرت بينهما أساسا لتسوية .

٢ - إنش هناك عقودا عند فيها الإيجار على أساس سرق القطن . وحرص معادته أن تستثنى هذه الحالة بنص خاص ، وبعد مناقشة قررت اللجنة النص على هذا الاستثناء . لأنه لا يتصور انطباق القانون على مثل هذه الحالة التي يحدد العلاقة بين الطرفين فيها نظام خاص يحلها متساويين في حالي ارتفاع سرق القطن وهبوطه .

٣ - إن النص على وجوب دفع أربعة أطنان الإيجار كشرط أساسي للتمتع بعم الإغفاء من المجلس يوجب على الوزارة رفع حوالى آلى قضية فوراً مع أنها كانت في غالب الأحيان تقسط الإيجار المتأخر على المستأجرين المضمونين لديها في الدفع . ولا يتحقق هذا مع شرط الإغفاء ، إذ لا يمكن أن يستفيد من الإغفاء أمثال هؤلاء المستأجرين ممن رأت الوزارة أن تقسط عليهم المطالبات منهم . وطلب وضع نص خاص يتضمن لمهامهم في ديسمبر سنة ١٩٣١

فاقتصر بعض حضرات أعضاء اللجنة - جميعا لفائقة واستقرارا للحالة - أن يطلق الإغفاء من شرط دفع الأربعة أطنان .

وبعد مدلاوات ومناقشات في هذا الاقتراح الأخير ، وافقت عليه اللجنة بالإجماع حتى لا يخال بين بعض المستأجرين وبين اللجنة بجنة الإغفاء لسبب الاتفاق على طريقة الوفاء . وقد وافق على ذلك أيضا حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة بشرط أن لا يترهنا سابقة تشريعية وأن ينص في تقرير اللجنة صراحة على أن الحكومة تمتد هذا الإغفاء استثناء خاصا لحالة شاذة دعت إليها الضرورة .

وعند المناقشة في جواز أو عدم جواز استرداد ما دفع من الأيجار زائفا على الأربعة أطنان الباقية بعد الإغفاء ، لم ترالجنة خلا للإشارة إلى عدم جواز استرداد الزائد اكتفاء في هذا المبدأ بالقواعد العامة التي لا تحمل على ذلك في عدم جواز استرداده ، إذ أنه لا يجوز أن دفع الدين كله أو بعضه أن يسترد ما دفعه . كما أن أثر الإغفاء يقتضي أن من استصبر حكا بأكثر مما أعطى منه المحتاج لا يصح له أن يلقف بأكثر من الأربعة أطنان .

هذا ولا يفلت اللجنة أن تشير إلى الآراء التي وصلتها عند بحث المشروع وهي :

١ - تقدم من حضرة النائب المحترم عبد الطيوط بك سليم غلام اقتراح بتعديل مقضاه النص على قصر القانون على الإيجار النقدي لا النوع . كما وصلها من حضرة عبد المناقشة في القانون جلسة ١١ يولييه سنة ١٩٣٦ تقرير يشير إلى أنه يمكنه باقتراحه الأول وإلى وجهه الذي أيضا على عدم النص بالموعد الذي يكون فيه الإيجار الإجمالي المضاف إليها .

الرئيس — طلب حضرة الأستاذ السعيد حبيب الكلام في مسألة شكلية قانونية فليفضل حضرته بالكلام .

الأستاذ السعيد حبيب — يا حضرات النواب : إن مشروع القانون المزمع على حضراتكم الآن يتصل اتصالاً وثيقاً بموافقكم ، ولكي تؤدي مهني بطريقة دقيقة أرجو أن تسمعوها لي أن أقول إنه قد حصل بالأمس خطأ في الإجراء . ذلك أنه تم تمرير لجنة المالية عن المشروع الخاص بتخفيض الإيجارات قد وزع على حضراتكم أمس قبل انعقاد الجلسة بوضع ساعات فقط ، مع أن المادة ٤٨ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تنص على أن "تقرر اللجنة مع نص المشروع أو الاقتراح طبع ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة للنقاش فيه بثان وأربعين ساعة على الأقل". وقد كان في يومئذ أن أثير هذا الاعتراض بالأمس ، ولكن رغبتي في التفتي مع حضراتكم في الإسراع بنظر هذا القانون حثني على المدول بالأمس عن إثارة هذا الإشكال القانوني .

واليوم وقد عرض أشكال أخرى في قوع بحيث لا يصبح أن يجاوز عنه المجلس ، أشعر بأن واجبي يقتضي على أن أثير هذا الإشكال في صراحة وأطلب إلى حضراتكم أن تاجبوا صراحة قبل أن تتصرفوا في اعتراض هذا ولا لتحكم الجلسة في نظر هذا المشروع في التجاوز من النصوص الصريحة التي جسم المجلس أنه يصونها وبرماها ، فيضرب للنحل البلاد على أن السلطة التشريعية هي أول هيئة تقرر على صراحة القوانين والنظم والمخضوع لنصوصها .

ان المادة ٤٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تنص على ما يأتي :
"مادة ٤٩ — يجب على اللجان عند بحث مشروعات القوانين والمذكرات المرتبطة بها أن تستشير اللجنة المذكورة في المادة ٩٩ من الدستور فيما يتعلق بضبط صياغتها القانونية والتوفيق بينها وبين التشريع القائم .

وحيث يصدر القانون المشار إليه في المادة المتضمن ذكرها لخاص بطريقة تشكيل تلك اللجنة ونظام سيرها وتشكل اللجنة من اللجنة الاستشارية التشريعية المنظمة بالإمرام الثاني الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ ، منحها إليها عضوان من مجلس النواب وعضوان من مجلس الشيوخ بينهم المجلدان "

هذه المادة يا حضرات النواب صريحة في أنه يجب أن يعرض مشروع القانون المطروح أمام المجلس اليوم على اللجنة التشريعية . وتكون حضراتكم أنكم التقيتم عضوين يمثلان مجلس النواب في تلك اللجنة التي مهمتها أن تراجع نص المشروع المعروض وأن تقارنه بالتشريع القائم وتبحث مع اللجنة المختصة في مشروعية نظر هذا القانون .

هذه الإجراءات كان يجب أن تتبع ولكنها لم تتم .

إنني أعلم أن الدورة في مثل هذا الفصل — فصل الصيف — يجب أن تنتهي بسرعة . كما أن هذا القانون ، على ما هو عليه من أهمية ، يجب أن تتعرض له بسرعة أيضاً . ولكن هناك شيئاً آخر . هناك التشريع

وأتم حانه . هذا التشريع يجب أن يمان ويجب أن يمان القانون . فإذا شئتم أن تأخذوا بنصوص القانون فهي نصوصه قد تلوتها على حضراتكم أما إن أردتم أن تأخذوا بالمواظف وإن تأخذكم الراحة بالمستأجر... (ضحك)

إني أترى مجلس النواب عن أن يسير في إجراءات لا تتفق مع النصوص الصريحة للقانون .

لهذا أطرح على حضراتكم هذا الاشكال القانوني طالبا إليكم أن تتفهموا بتؤدة حتى إذا ما كان الحق في جاني ... (ضجة) .

وبناء على ذلك أطرح على حضراتكم هذا الاشكال القانوني طالبا منكم شيئا واحدا ، وهو أن تنظروا بتؤدة ، حتى إذا كان الحق في جاني حككم لأنفسكم بتأجيل نظر هذا القانون إلى الوقت الذي ترونه أو تبدونه إلى اللجنة المختصة لتبحث شروط المادة لتري إن كانت منطقية عليه أولا ، وإنا أردتم رفض الاشكال بجملة وبغير مناقشة ، فأنا بطبيعة الحال أخضع لرأي المجلس . (تصفيق) .

المقرر — يظهر لي أن حضرة الزميل المحترم الأستاذ السعيد حبيب مغرم الترام كله بأن يثير الشبهة الشكلية الخاصة بهذا القانون ، وبهذا القانون فقط ، وقد تم على بالأساس بأن قال لي إلى سائرنازل عن شبه شكلية صراحة للترشح أما اليوم فيظهر أن القانون كان له تأثير شديد في نفسه دفعه إلى أن يتقدم بهذا الشكل وأن يطلب من حضراتكم أن تصفحوا أمال البلاد فيكم ، ولا يفوتكم مطلقا ولا مقرر اللجنة أدوا به نظر حضراتكم إلى أن المشرع الكبير ، وأقول المشرع الكبير بحق ، وهو حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا أجاني ، عند ما تكلمت معه بشأن هذا المشروع بأن ليست هناك لجنة تشريعية ، فولي رحلانية غير موجود ، والمستشار القضائي غير موجود . فالاشكال حاول بلأته بنص المادة ٧٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

وحقيقة كان مالي على ماهر باشا وزير الحفانية مسافرا والوزير الذي تولى الحفانية نيابة عنه لم يكن قد حل محله بعد ، وقد أفضى إلى معادته بأن جميع مشروعات القوانين التي عرضت في هذه الدورة لم تمر على لجنة قضايا الحكومة بطريق الاستثناء لأنها مستتبلة ، ولكن في نص المادة ٧٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان منقوحة عن ذلك ، إذ تنص على " ويجوز أيضا للجلس أن يختصر مواجيد الاجراءات وأوضاعها " . (تصفيق) .

ومن التريب أنه عرضت على حضراتكم مشروعات قوانين متعددة ، وستعرض عليكم مشروعات أخرى ، لم تمر على هذه اللجنة التي لم تجمع . ويرى سعادة عبد الحميد بدوي باشا ، ورأيه الصحيح ، أن المادة ٧٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تنفيكم تماما من عرض هذا القانون على اللجنة . والفرض الأساسي الذي وضعت من أجله اللجنة التشريعية ، هو ضبط الصياغة القانونية والتوفيق بين مشروعات القوانين وبين التشريع القائم . وقد توافر هذا الفرض فعلا لأن عمادة عبد الحميد بدوي باشا ومنه مستشارو الحكومة المذكورة قد وجدوا هذا التشريع المذكور ضمن على حضراتكم . وصيته من أن وضع هيئة تشريعية مثل اللجنة التي أثيرت في هذا القانون .

مناقشة المشروعات وإقرارها". فبنا على هذا النص يتبين أصلا أن تعرض مشروعات القوانين على اللجنة ، فالوجوب محتم هنا ، والفقرة الأخيرة من المادة ٩٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تنص على الوجوب .

الأستاذ مصطفى الشويخي — إن هذه المسألة ترتبط بتفسير المادة ٩٦ من الدستور . وإلى أرى الرأي الذي أبداه حضرة المقرر ، وهو الرأي الذي يتفق مع المبادئ التي تتبعها عادة المجالس النيابية ، لأن هذه المجالس تتبع الرأي الذي يتفق عادة مع توسيع سلطاتها . أما الرأي الذي يؤدي إلى تضيق سلطاتها ، فقد جرت العادة ألا تأخذ به المجالس النيابية . فالمادة ٩٦ من الدستور فيها كثير من التضييق لسلطاتها ، لأن مشروع القانون المروض على حضراتكم هو في الأصل من وضعكم وبين عملكم ، ولكن الخطوة التي قررت المادة ٩٦ أن نتخذها قبل أن يرضى القانون عليكم ، مضيقه لحقوقكم ، لأنكم ترضون عرضه على لجنة من غيركم .

حقاً أن المجلسين يتحلان في هذه اللجنة ، ولكننا في الواقع — مهما كان انضامنا بها — أجنبي عن المجلس نفسه . هذه اللجنة يا حضرات التواب من مهمتها صياغة النص الذي ترضونه ، فللمسألة المطروحة على حضراتكم هي أن تكون سلطتكم كاملة ، أي أن تضموا القوانين بأنفسكم بأن تقوموا أتم بصايتها ، فإذا قصرتم في الأخذ بهذا التفسير الذي من شأنه توسيع سلطتكم ، فإنكم تأخذون بشئ لا تأخذ به عادة المجالس النيابية .

قيل إن مهمة هذه اللجنة صياغة القانونوت بمجة أنها تجعله ملائماً مع التشريع القائم ، وإن لهذه القوانين صياغة فنية ، ما الذي يضمن أنها لا تتعدى فكرتم بوضع صياغة خصوصية .

الواقع يا حضرات التواب أن هذه المادة مخصصة لسلطتكم ، فإذا جاءت الحكومة أو الشخص الذي له الرأي التشريعي في وضع الدستور ، وهو مساعدة عبد الحميد بدوي باشا ، ويقول لكم في هذه الحالة يمكنكم أن توسعوا سلطتكم بأن تقرروا هذا المشروع بدون أن تعرض على اللجنة بسبب الاستئصال ، فلا تأثروا أتم بمجة التسلك بحرية القانونوت وتقولوا لا نريد التوسع من سلطاتنا . (تصديق) .

إن خطر المادة ٩٦ من الدستور شديد جداً ، وأتم فتكونكم تفتير الدستور بالإدات والسوايق ، فخذوا بهذه السابقة من الحكومة ، فهو تفسير فيدينا ويوسع من سلطاتنا . (تصديق) .

ما هي العناية في أن اللجنة التشريعية لا تتعدى فكركم ، وأتم فلهيكون أن القانون متى خرج من أيدينا أصبح تصيره في يد القضاء .

فإذا كنا نملك تعديل ما يصوغه اللجنة ، فبني ذلك أنها لجنة وأنها استشاري لا إرادي ، وهذا يتفق مع التفسير الذي ذهبت إليه من أنه يمكن أن تتعدى هذه اللجنة في الحالات المستعجلة .

يا حضرات التواب :

أرجو أن نضمو من هذه السابقة ، وألا نخشوا من سلطتكم ، ولا نتقوها من أيديكم . (تصديق) .

بنا على هذا أرى أن المادة ٧٤ تفيدكم عن عرض هذا المشروع على اللجنة التشريعية التي لم تجتمع . يضاف إلى هذا أن هذه الصياغة قد اشترك في وضعها أكبريوس تشريعية في البلد ، فوافر بذلك الفرض الذي ترى إليه المادة سالفة الذكر .

الأستاذ عبد حسن — إن المسائل القانونية التي تعرض لنا بمناسبة بحث مشروعات القوانين ، قد تعرض فيها مبدأ يكون عنواناً لمبادئ عامة مرتبطة بهذه المسألة بالذات . فإذا قرعتم المبدأ ، فلا تضررونه ، لأن هذا القانون قانون تخفيض الإعانات أو قانون آخر ، وإنما تضررونه على اعتباره قاعدة دستورية ، ذكرت في قانون النظام الداخلي للبرلمان ، يجب اتباعها أو إلغاؤها .

يا حضرات التواب :

نحن أمام قانون حتم اتباع طريقة معينة ، نص عليها بالوجوب في مادة معينة ، فإذا نص للمشروع على وجوب اتباع إجراء من الإجراءات ، وكان هذا الإجراء جوهرياً ، فبنا اتباعه يترتب عليه الإعلان حتماً .

تنص المادة ٩٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على أنه " يجب على المجلس ... إلخ " ولم يقل " يجوز " . إذن هذا أمر وجوبي يتبين حتماً اتباعه قبل الاقتراح على القانون ، كما هو نص المادة ٩٦ من الدستور . فإذا كان الدستور والقانون النظامي يمتدان وجوب عرض القانون على لجنة خاصة ، فلا يصح الخروج على هذا النص بناء على أن وزير الحفانية لم يكن موجوداً ، وليس هناك ما يمنع من تأجيل نظر المشروع حتى يعود وزير الحفانية والمستشار القضائي أو من يقوم مقامهما ، فبني الفكرة السامية التي أراحها للمشروع ، ولا يمكن أن ينهض في بلد نظامي أنه إذا خلت الوظيفة من شخص لا يقوم مقامه أحد . (تصديق) .

إن الفرض من عرض مشروعات القوانين على اللجنة ، التي أشير إليها في المادة ٩٦ من الدستور ، هو ملاحظة عدم مخالفتها للقوانين العامة والقواعد الدستورية . فبني حتماً عرض جميع مشروعات القوانين على هذه اللجنة ، سواء أكانت مستعجلة أم غير مستعجلة ، أما المادة ٧٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي تكفلت على الاستئصال ، وأشار إليها حضرة المقرر ، فإنما أوجبت المجلس اختصاص مواعيد الإجراءات . وبني هذا أنه بدلا من أن تكون ثمانية أيام يمكن جعلها يومين أو ٢٤ ساعة أو ساعة واحدة . والأوضاع مما هنا أنه بدلا من أن تحصل الإجراءات ثلاث مرات تحصل مرة واحدة ، فالأوضاع قد تختلف ، فبدلا من أن تكون مكتوبة تعرض بالطريق الشفوي . أما المسائل الجوهرية فيا يتفق بالدستور والقوانين الأخرى فيبين اتباعها حتماً ويجب ألا تترك . (تصديق) .

الرئيس — أرجو أن يتلو حضرة النائب المحترم الفقرة الثانية من المادة ٩٦ من الدستور .

الأستاذ عبد حسن — تبين هذه الفقرة على ما يأتي " فلما لم تبد اللجنة رأياً في المبدأ الذي يحدده القانون المشار إليه جاز المجلس أن يعطيه في إتمامه " .

لا شك يا حضرات النواب أن نص المادة ٩٦ من الدستور والتي أشار إليها قانون النظام الداخلي للجلسين لا يمكن منه التأويل في وجوب عرض مشروع القانون على اللجنة التي أشارت إليها المادة ، ولم يكن من شأن وجود هذه اللجنة وضرورة عرض مشروعات القوانين عليها انتقاص سلطة المجلسين ، بل الفرض منها إحكام صياغة القوانين وأنسابها ، أي جعلها متفقة مع بعضها البعض وذلك بمرضاها على هيئة من المشريعين يطمئن المجلس على حسن صياغة ما سينظره من القوانين .

والمسألة على ما أرى في غاية البساطة إذ لا مانع ، وقد أجلسنا هذا القانون من قبل ، أن تجتمع اللجنة لتنظر في صياغة هذا القانون ولن نقبض هذه الدورة إلا بعد أن ينتهي المجلس من نظره إذا كنا نريد إنجازها ، (تصديق) . ومن السبل جدا أن تجتمع اللجنة في الند ، أما ما قاله حضرة المقرر من أن وزير الداخلية لم يكن موجودا ، فقد أخطأنا حضراتكم بالتدليس حضرة صاحب المسائل محمد علي ميسى بأشارتي لوزارة الداخلية أثناء غياب وزيرها ، وكذلك فلنستشار وكيل يمكنه أن يحضر جلسة اللجنة كما كان يحضرها للمستشار الأصيل . (تصديق) .

محمد حافظ رضوان بك - أريد أن أتكم في أمرين : الأول هو المعنى الحقيقي للقانون لوجوب استشارة اللجنة التشريعية . تنص المادة ٤٦ من القانون النظامي على ما يأتي :

"يجب على المان عند بحث مشروعات القوانين والتدريبات المرتبطة بها أن تستشير اللجنة المذكورة " . إذن فالوجوب منصب على مجرد الاستشارة لا على ضرورة العرض . فالمجلس لا يتقيد برأي اللجنة بل له أن يعدل عنه ، وفي الحقيقة هناك تناقض بين وجوب العرض على اللجنة واستشارتها . على أن حكمة الاستشارة قد وردت في المادة ذاتها إذ تقول " . . . أن تستشير اللجنة المذكورة في المادة ٩٦ من الدستور فيما يتعلق بصياغة صياغتها الثانوية والتوفيق بينها وبين التشريع القائم " .

فالفرض خلاصه وينصرف النص إلى القوانين الدائمة ونحن الآن أمام قانون مؤقت يمس إجراءات سنة واحدة وهي سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ فلا يمكن أن يتصور أنه يخالف نصا في القوانين الأخرى حتى يقال بأنه يجب عرضه على اللجنة التشريعية .

الأمر الثاني هو أن هناك خطرا يبين أن تفقد السلطة التشريعية أمام أية لجنة . قد يحدث النزاع بين السلطين التشريعية والتنفيذية ولكنه لا يصح أن يقع بين السلطة التشريعية وبين لجنة ما .

ولما نعرف أن هناك سلطة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية حتى تكون السلطة لجنة أية كانت تتعارض مع سلطة هذا المجلس فضلا عن أن نصوص القانون تسمح بنظر المشروع المعروض على لجنة مصغرة . (تصديق) .

المقرر - طلب دولة رئيس مجلس الوزراء أن أرجل نظر المشريع المعروض علينا إلى الغد حتى تجتمع اللجنة التشريعية ، ولكن المسألة في رأيي لا تتعلق بنظر هذا المشروع بالذات ، ولكنها مسألة تنظيمية .

محمد علام باشا - أن ما أقول به حضرة النائب المحترم الأستاذ مصطفى الشوربجي المادة ٩٦ من الدستور هو تأويل خطير للغاية ، إذ أننا لو إتبعنا رأيه لوصلنا بذلك إلى تعديل الدستور بغير الطريقة التي نص عليها ، وفي ذلك منافاة صريحة لروح الدستور وأحاديته عليه .

لقد وضعت المادة ٩٦ قاعدة يحتم عليها اتباعها ومرض مشروعات القوانين على اللجنة التي تشير إليها ، أما الفقرة الثانية فمماذا أنه إذا لم تبد اللجنة رأيا في القوانين التي عرضت عليها في المجلد الذي يحدده القانون فالمجلسين أن يضيئا في نظر مشروع القانون والقراره . ومعنى ذلك أن عرض القانون على اللجنة هو أمر عثم وواجب على كل حال .

لهذا أرى وجوب عرض مشروع هذا القانون على اللجنة التي تشير إليها المادة ٩٦ من الدستور .

الأستاذ أمين حارس - أثيرت اليوم شبهة شكلية يراد بها في الحقيقة تعطيل هذا القانون الذي تحملون جميعا أسباب وجوب نظره بطريق الاستعمال ، أقول إنها شبهة شكلية لأنها لا تتعلق بموضوع هذا القانون ولا يضر عدم الأخذ بها لا من وجهة صياغة القانون ولا من وجهة الأغراض التي وضع من أجلها .

من القواعد المقررة يا حضرات النواب أن ينظر في القوانين لدى الفرض الذي وضعت من أجله ، والفرض من المادة ٩٦ هو صياغة مشروعات القوانين في قالب ثانوي متين مؤد للقي المقصود منها ، وصراحة عدم مناقضتها للتشريع القائم . وإذا نظرتم إلى مشروع القانون المعروض علينا لوجدتم أنه نظرا ولا في لجنة الاقتراحات أم أحيل بعد ذلك على لجنة الموضوع وهي لجنة المالية ، وهذه بجته وأشرت معها أكبر المشريعين ونظرتهم من جميع وجوهه .

فالفرض الذي ترمي إليه المادة ٩٦ قد تحقق بكل ما نيتيه . على أن هناك مسألة أخرى وهي إن القواعد العامة تقضي بأنه إذا نص المشرع على الوجوب وقرره بشرط البطالان في حالة عدم مراعاته ، وجب العمل به والإكثار بإطلاق . وفي هذه المسألة ، أيسا البادة ، لم ينص على شرط البطالان ، فيكون الفرض منها فقط هو صياغة القانون وحسن وضعه ، وهذا ما قد كلفه جميع الأدوار التي مر بها مشروع هذا القانون .

على أنه لا يخفى أن هناك تصويبا أخرى واضحة جاءت بعد هذه المادة ونصت على حالة الاستعمال وهي مطلقة من كل قيد ، وهي تصفينا من القيود التي نصت عليها المادة ٩٦ وضربها .

وهذا وإلى أقر الأستاذ مصطفى الشوربجي في أن الأخذ بهذا التفسير الضيق لئلا يهدد بتقيد حقوق المجلس ، وأربأ بمحضراتكم أن توافقوا على ذلك . (تصديق) .

رئيس مجلس الوزراء - إن الحكومة تقدر كل التقدير وجه الاستعمال في هذا المشروع ، ولذلك فهي إذا أبلت رأيا في هذا الموضوع وكان هذا الرأي يترتب عليه تأجيل قانونها في الوقت ذاته ستمرض ما يستعجم التاجيل لوقت طويل مجازاة لرغبة المجلس الموقر .

المسألة كما قال حضرة المقرر مسألة مبدأ ، لذلك أطلب منك أن تدعوا جانباً الفكرة القاطعة بأنت هذا القانون موقت لأجله لانسحابه مع سائر القوانين ، وإذا أردت أن تكسبوا حقاً فليكن ذلك بالطريق القانوني لا بطريق التأويل على حساب القانون .

لذلك أؤيد دولة رئيس مجلس الوزراء وأرجو أن يصدر المجلس قراره بالموافقة . (تصفيق) .

الأستاذ حسن حسني - لقد طلبت الكلمة قبل كثيرين من الذين تكلموا ومع ذلك لم يذعن لي بالكلام فأحس على الكثرة التلبية وأطلب إثبات هذا في محضر الجلسة .

محمد حافظ رمضان بك - لي كلمة صغيرة في الرد على سعادة الوزير .

من الخطأ الفاحش أن تقارن بين اللجنة التشريعية وبين مجلس الشورى . فالجنة تستشار في القوانين ، ومجلس الشورى يؤخذ رأيه فيها . وقرى كبيرين الاستشارة وبين أخذ الرأي . فكل هذا القانون كان يعرض على مجلس الشورى ليبدى رأيه في الموضوع ، فإنا كان هناك مشروع قانون تخفيض الإيجارات مثلاً فقد كان من حق مجلس الشورى أن يبدى رأيه في قبول التخفيض من عدمه ، وفي قيمة هذا التخفيض سواء كانت ٢٠ ٪ أم ٣٠ ٪ . ولكننا هنا لا نأخذ رأي اللجنة مطلقاً لأنه لا قيمة له عندنا ، فلا نطلب منها أن تبحث في مقدار التخفيض ولكننا نستشيره إذا كانت هناك تناقض في صيغة القانون .

بفهم الموضوع ليس من اختصاص اللجنة ولكنه كان من اختصاص مجلس الشورى .

كنت أتمنى أننا في هذا المجلس ومن هذا المنبر لا نطلب إلى المداخلات التي يلجأ إليها المحامون في المحاكم . (تصفيق) .

توفيق دوس باشا - إني أرحب بما قاله حضرة العضو المحترم من أنه لا يجوز المغالطة وبذلك أردنا إلى نصائحه .

لم أقل إنه يجب إرسال القانون إلى اللجنة لبحث موضوعه حتى يقال إن مجلس الشورى كان له حق بحث الموضوع بينا اللجنة غصمة بالنظر في الشكل فقط . ولكن ما قلته هو أن النص في الحالتين واحد وهو وجوب عرض القانون قبل إقراره على جهة غصمة . فهناك الجمعية التشريعية وهنا اللجنة والنتيجة واحدة . فالحكومة لا تكن مقيدة برأي الجمعية في الموضوع والمجلس الآن غير مقيد برأي اللجنة في الشكل . وما كان يجوز للحكومة في ذلك العهد أن تقول ما قلته عرض الموضوع على الجمعية ما دلم رأياً غير مقيد . وهذا بيته ينطبق على المجلس بالنسبة للجنة .

هناك كانت الكلمة الأخيرة للحكومة وحق اللجنة الأخير (تصفيق)

الأستاذ حسن حسني - ما كنت أريد أن أقوله هو أن المناقشة ما

يحدث عن هذه القوانين . لجنة المقرر في أن كبار المشرمين قالوا إنه القانون يمكن صغوره بدون أن يعرض على اللجنة التشريعية فجنة غير مقبولة . لأ

لا يصح أن يقال في هذا المجلس إن هناك لجنة تنية تعمل على المجلس وأنه يجب عليه أولاً أن يعرض أعماله عليها .

ليست المسألة مسألة قانون تخفيض الإيجارات - فليذهب هذا القانون إلى حيث - بل هناك مبدأ يعض أن يت فيه . (تصفيق) .

جاء بالصيغة ٣٠ من المذكرة التفسيرية للمستور ما يأتي :

” على أنه يجب أن يمتاط بتحديد مبادىء العمل الملمحة حتى لا يكون تأثيرها في إنجاز عملها سبباً إلى تعطيل إرادات المجالس في شؤون القوانين “ .

فهل تريدون إرضاءاً أقوى ودليلاً أنقطع من هذا في أن رأى اللجنة استشاري فقط لا يمكن أن يعطل إرادة المجلس ؟

أماكم للمادة ٧٤ من القانون النظامي التي تجيز لكم أن تخصصوا مواهب الإجراءات وأوضاعها ، فليكن الآن أن تقررنا هل عرض للمشروعات على اللجنة التشريعية يكون وجوباً وإلزاماً أم هو استشاري فقط ؟ (تصفيق) .

توفيق دوس باشا - مما يستهوي حقاً أن يقال لحضراتكم إن في هذا توسيعاً لسلطتكم وفي ذلك لا يجوز أن تتقبلوا برأي لجنة لا علاقة لها بكم . مما يستهوي أيضاً أن يقال اكسبوا هذا أو ذلك عن طريق التأويل صحيحاً كان أو غير صحيح . لكننا الآن أمام نصوص لا شك في تفسيرها لأنها صريحة إلى أبعد غاية .

يشامل المعارضون من معنى تصديق وتكم وسلطتكم بإحالة مشروع على لجنة رأياً استشاري ، لكن أن تأخذوا به أو ترفضوه . بل ذهب حضرة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك إلى القول بأن هناك تناقضاً بين وجوب العرض وبين أن رأى اللجنة استشاري .

ليسمح لي حضرتي أن أخالفه في هذا وأعرب لكم مثلاً أرى محلاً بهذه الكلمة :

قبل النظام البايي الحالي كان نظام الجمعية التشريعية قائماً ، وكان رأياً في إصدار القوانين استشارياً فقط لا تستد به الحكومة . فهل كان يتسنى للحكومة أن تصدر قانوناً بدون عرضها على تلك الجمعية ، اعتدلاً على أن من حقها أن تقبل رأي الجمعية أو ترفضه ؟ (تصفيق) .

لقد يرث دولة رئيس مجلس الوزراء الحكمة في وجوب استشارة اللجنة التشريعية وهي الرخصة في أن تكون القوانين مسجعة بعضها مع بعض . وأظن أن تلك اللجنة قادرة على الوصول إلى هذا الترضي على أن تقيم للمستشارين المكيين لوزارات الحكومة المختصة وعضهم من الخبرة والألزام بالقوانين ما ليس لأعضاء المجلس .

ذكر أحد المعارضين أن وجوب إحالة القوانين على تلك اللجنة يوجب لنا أن نكبح في المجلس بتأخير إصدار القوانين إلى عهد عبد أو تاريخ .

وردد على هذا هو أن التمتع قد أعطيت كنهه الكلمة فأجاب المجلس أن يسير في عمله إذا كانت الكلمة قد أخرجت عن تقديم تقريراً في الأعمال المحدود .

عبد العزيز الصوفاني أفندي — أقترح أن يكون التأجيل بلا قيد أو شرط حتى لا يغال أننا نسيار الحكومة في رأينا .

(صيحة) .

محمد علام باشا — إن الأعضاء قد كانوا رأيم قبل أن تبدي الحكومة رأيا .

الرئيس — فلنأخذ الرأي على الاقتراح الأول .

عبد العزيز الصوفاني أفندي — القانون ينص على وجوب أخذ الرأي على اقتراح التأجيل قبل أي اقتراح آخر .

الرئيس — ولكنك قدمت اقتراحك بعد ثلاثة الاقتراح الأول .

هل توافقون على الاقتراح الذي تلاوته على حضراتكم والمقدم من عشرة من حضرات الأعضاء .

(موافقة عامة وتصفيق) .

مجلس النواب

استمرار المناقشة

جلسة ١٥ يوليوز ١٩٢١

الرئيس — لقد طلب بالأس كل من حضرات النواب المحترمين الآتية أصابعهم الكلمة في مشروع القانون المذكور وهم :

إبراهيم الحلال بك ، محمد أبو الفتح باشا ، الأستاذ حسن محمد اسماعيل ، فريد نمر الدين أفندي ، الأستاذ محمد عزيز محمد أباطة ، عبد الحميد سيف النصر بك ، فكري الصنبري سيد أحمد حسن أفندي ، إبراهيم زكي أفندي ، اسماعيل فهمي الشلقاني بك ، محمد منصور نصير بك ، عبد الحميد عمر بك ، الشيخ سليمان محمد خضر ، الأستاذ السيد حبيب ، الأستاذ أحمد ولى إلهندى ، عبد المنعم عبد القادر الموم ، عبد السلام وجب باشه أفندي ، عبد المعطى حسين مصطفى بك ، عبد الفتاح نور أفندي .

الأستاذ السيد حبيب — يلاحظ أنى طلبت الكلمة بالأس في الوقت الذى كان فيه حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز أباطة متغيبا عن جلسة الأس ، ومع هذا فقد جاء في الترتيب سابقا على .

على المتزلاوى بك — لى اعتراض على هذا الترتيب في قيد الأسماء التى ذكرت لأن المشروع لم يكن قد عرض على المجلس حتى يمكن طلب الإذن بالكلام ، لـأأطلب إلى هيئة المجلس — وهو ما يدل عليه القانون وروح القانون — أن تطلب الكلمة وقت البقاء في مناقشة المشروع .

وهذه بدمعة جرى عليها مجلس النواب عندما طلب حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك الكلام في الرد على خطبة العرش ، وكتب الرسالة بذلك قبل اليوم المحدث المناقشة بأربعة أيام ، ويحجزنا سلبا له بذلك .

لطريق الذى يصل إليها رأى المشرعين طريق معروف ليس هو طريق النقل عنهم لبسان أحد الأعضاء .

أما سجة الأستاذ الشوربجي في أن المجلس يجب أن يوسع اختصاصه فحجة طيلة ظاهرة الوجاجة ، ولكن يجب أن يكون ذلك في دائرة التسانول لاصل حسابها .

قلت لحضراتكم إن المناقشة قد بدلت عن نص القانون ودليل على ذلك أن المادة ٤٦ من القانون النظامي ... (صيحة) .

محمد حافظ رمضان بك — ألاحظ أن بعض حضرات النواب يهرون على زملائهم بأوراق للتأثير فيهم وهذا ما كنا نكسومنه في المجالس السابقة ، فيجب ألا يحدث في هذا المجلس مثل هذا الأمر لقد مضى زمن تلك الأعمال . (صيحة) .

الرئيس — قدم اقتراح من حضرات معوض إبراهيم جاد المولى بك ومحمد علام باشا وإبراهيم زكي أفندي ومحمد محفوظ الفارافندي ومحمد أبو الفتح باشا والأستاذ محمد حسن والشيخ عبد إبراهيم الشائل وعبد الله الموم بك والشيخ سليمان بيوى نصار وعلى العباسي أفندي ومصطفى عبد القانليارى بك ونصه :

«تفتح ائفال باب المناقشة وأخذ الرأي على وجوب تأجيل نظر مشروع قانون تخفيض الإعانات وعرضه على اللجنة الاستشارية التشريعية صيانة للدستور وتحديد جلسة لئلا لاداة المشروع إلى المجلس» .

فهل توافقون على هذا الاقتراح ؟ (تصفيق) .

على المتزلاوى بك — يسأل الرئيس :

أنى امترض بشدة على الطريقة التى اتبعت في إعطاء الإذن بالكلام . فقد طلبت الكلمة قبل الأستاذ حافظ رمضان بك ، ومع ذلك فقد أذن له بها صريحين قبل . لذلك أحتج بكل قوى على هذا التصرف وأطلب إثبات احتجائى بالمعسر .

لأنى واثق أن ماليك محترمى القانون ولا ترضون أن يحال دون إبداء الرأى بطلب ائفال باب المناقشة .

الأستاذ حسن حسنى — وأنا أيضا أحتج لأن هذا الاقتراح على أثناء كلامى وأطلب إثبات احتجائى في المعسر .

الرئيس — ننقل الآن إلى النظر تقرير لجنة الحفانية .

عبد المنعم عبد القادر الموم أفندي — يجب أولا أن يؤخذ رأى المجلس في اقتراح حضرة معوض إبراهيم جاد المولى بك .

الرئيس — لقد وافق المجلس على تأجيل نظر المشروع إلى الداء لمرضه على اللجنة التى نص عليها الدستور صراحة .

القوانين قطعا . وبالرجوع إلى محاضر جلسات الدورات الماضية يتبين لحضراتكم صحة ما ذكرت .

أما إن يقال إن هناك سابقة في صياغة أوروبا أو في النظم الداخلية للجان الأوربية . فإني أريد أن يدل ذلك قليلا والدليل في يده . هل أننا لسنا مقيدين مطلقا بما يجري في تلك البرلمانات .

أما المادة العشرون التي دال بها حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن محمد اسماعيل فلا تنطبق على حالتنا هذه ، بل تؤيد نظري كل التأييد ، ولهذا فإني مصمم على رأي وأطلب هيئة المجلس المؤقتة أن تقرر أن من يطلب الإذن بالكلام إنما يطلبه في الجلسة التي ينظر فيها المشروع لأن لا يطلبه بخطابات أو غيرها قبل ذلك . (تصفيق) .

الرئيس — إن الأسماء التي تليت على حضراتكم إنما قيدت بالأسس أثناء النظر في هذا المشروع ، فهل يراد أن نعيد الكرة اليوم ونعيد الأسماء من جديد ؟ إن وقتنا لا يمتن من أن نفضيه في إثارة مسألة كهذه .

على المتلاوي بك — إنني سلا لهذا الإشكال أقول لحضراتكم إذا أردتم أن تعتبروا أن هذا استمرار لجلسة الأسس ، وأن هذه ليست بداية قروها المجلس فإني أسلم معكم بذلك .

الدكتور عبد الحميد سعيد — يا معالي الرئيس :

أريد أن أرد على كلمة حضرة الزميل المحترم على المتلاوي بك الذي ينكر بها وقائع ثابتة في محاضر الجلسات ، وليس علينا إلا أن نرجع إلى تلك المحاضر لتبينوا وجه الحق فيها .

عند ما عرض مشروع الرد على خطبة العرش لثلاثة كانت المعارضة قد طلبت الكلمة قبل الجلسة بيومين أو ثلاثة أيام وهذا ثابت بالمحاضر .

الأستاذ السعيد حبيب — ألا حفظ أن حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك لا يريد أن يقيد حرية طلب الكلمة ، ولكن قد تعرض مسائل مادية لا تنكر مثل على أن طلب قيد الأسماء يجب أن ينظم ، والدليل على ذلك أنه قد قيدت بالأسس أسماء من طلب الكلام واليوم عند ثلاثين نجد أن من كان غائبا بالأسس وهو حضرة النائب المحترم الأستاذ عزيز إبله قد قيد اسمه قبل غيره ممن طلبوا الكلام قبله وهذا يتناقض مع ما قاله معالي الرئيس . فأطلب وضع حد له .

الأستاذ عزيز إبله — لقد تهجم حضرة النائب المحترم الأستاذ السعيد حبيب على هيئة ومنها . تهجم على هيئة السكرية .

إن هذا المشروع قد عرض أمس الأول ، وكان مفروضا أن ينظر بجلاسة أمس الأول لا بالأسس فقط ، وقد طلبت الكلمة في ذلك اليوم أمضى أمضى طلبتها في دوري كما هو ثابت في مذكرة قيد الأسماء ، ولما تفتت بالأسس شطب اسمي منها وبمضوري اليوم أريد وضع اسمي في الدور الطبيعي (تصفيق) .

الرئيس — لا ينبغي إلا أن يستمر في نظر مشروع القانون .

وإن لأخشي كثيرا أن تكون هذه المسألة ديمة خطرة وأن يلبأ جميع النواب إلى طلب حق الكلام قبل الجلسة أياما وقبل عرض الموضوع (ضحكة) .

لهذا أرى أن يطلب الإذن بالكلام إلا عند البدء في المناقشة (تصفيق) . الرئيس — إن الذي حدث هو أن من قيدت أسمائهم طلبوا الكلمة بالأسس عند نظر المشروع .

على المتلاوي بك — إن المشروع لم ينظر إلى الآن ولم يبدأ بالكلام في موضوعه .

الدكتور عبد الحميد سعيد — ردا على حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك أقول إن القانون لم ينص مطلقا على المسألة التي أثارها حضرته .

كما تقدم طلب الإذن بالكلام في كل دورات المجلس الماضية قبل الجلسات المحددة لنظر المسائل التي تعرض فيها . وقد قمنا هذه الطلبات مرات عديدة عند المناقشة في الرد على خطبة العرش وغيرها ، وإذا رجعت حضراتكم إلى محاضر الجلسات ووجدتم ذلك ملوثا فيها . فليس هناك داع لأن نرجع عن هذه الطريقة التي سلكناها في الدورات الماضية ونقول إن القانون لا يسمح بها مع أنه لم يمتنع للنس عليها .

عند كلام باشا — لو سلمنا بصحة النظرية القائلة بأن الإذن بالكلمة لا يعطى إلا بعد عرض المشروع . فإني أقول لحضراتكم إن المشروع معروض في أيام ، والدليل على ذلك أن جدول الأعمال مذ كوربه تحت (خاصا) أن المنظور اليوم هو الاستمرار في نظر المشروع . ومعنى هذا أن المشروع منظور ولن طلب الكلام الحق في أن يطلبه وقت نظر المشروع . ولكن مع هذا أوافق حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد لما ذهب إليه من أن القانون لم ينص على هذه المسألة بالمثل .

الأستاذ حسن محمد اسماعيل — يا حضرات النواب :

نصبت المادة (٢٠) من قانون النظام الداخلي للبرلمان على أن " يقيد السكرتيرون أسماء من يستأذن من الأعضاء في الكلام بحسب ترتيب طلبهم . فإذا كان طلب الإذن خاصا بمشروع أو اقتراح أرسل إلى لجنة . فلا يجوز قبول قيد الأسماء إلا بعد إيداع التقرير " .

يستفاد من هذا أنه مجرد إيداع التقرير فلنائب أن يطلب الإذن بالكلام سواء أت دور المشروع أم لم يأت ، وأظن أنه بعد هذا النص القاطع لا داعي لإثارة هذا النزاع .

على المتلاوي بك — أما وقد أثرت المسألة فهل يسمح لي بالرد على من تكلم ؟

الرئيس — فضلك .

على المتلاوي بك — تكلم بحضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد قائلا أن هناك " سابقة " بطلب حق الدورات الماضية أنشد هذا الرأي ، وإنني استمع لحضرته بأن أقول إن ما حدث كان خاصا بالجزائية لا مشروعا وكانت

كيسبب تدهور قيمة إيجارات أراضيهم فيعد أن كان إيجار الفدان ١٥ و ٢٠ جنيا أصبح الآن ثلاثة أو أربعة جنيهات ، والواقع أن معظم الملاك والمستأجرين قد سوا حسابهم فيما بينهم .

وإن وإن كنت ممن يقولون إلى رفض هذا الاقتراح فما ذلك إلا لأنه ضار بالملاك ، ومهدد لمجريات ، ومهدد لحرة الاشتراطات ، ولنفوتد التي يجب احترامها شرعا وقانونا . ولذلك أطلب المساواة بين المالك والمستأجر في الرجة .

ولقد رأيت في التعديل الذي أدخل أخيرا أنه حذف الاشتراط الأساسي الذي كان يتضمن أن المستأجر يجب أن يقوم بدفع ٨٠٪ / المالك ليستمتع بتفضيئ تحسن الإيجار ، وليس من العدل أن يحاطب المستأجرون المالك إذا كيف يحصل المالك على حقه ما دام لم يحدد ميعاد للدفع ، وفي هذه الحالة يكون المالك مضطرا (رفع الدعاوى ضد المستأجرين . وكأني بالمستأجر فقط هو الذي استفاد من التفضيئ وطبيعي أنه لا يتم دفع الحقوق .

الرئيس ماذا تقترح ؟

أبراهيم الحلال بك — أقترح أن من يريد التمتع بميزة التفضيئ يجب عليه أن يسيل بدفع ٨٠٪ / من قيمة الإيجار كما كان متصوفا على ذلك في الاقتراح قبل . أما القول بأن وزارة الأوقاف مضطرة إلى رفع دعاوى على أئني مستأجر فهذا لا شأن له ، وأقترح أيضا تحديد ميعاد لسداد الإيجار .

وهاكم اقتراحي أقدمه كخاية .

الرئيس — قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم أبراهيم الحلال بك ونصه :

” أقترح في القانون المروض أن يحدد للمستأجر الذي يريد أن يتمتع بهذا التفضيئ ميعاد للدفع حتى لا يكون المالك تحت رحمته وتستمر سلسلة المازلات والتقاضى أمام المحاكم يستفيد بسببها المستأجر الماطل ويضر بسببها المالك “.

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٦٤ أن قانون النظام الداخلي أن أنه ” إذا كان التعديل بعد أن يشرحه واضحه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يعرض للاقتراع “.

وبما أن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم الحلال بك يتضمن تعديلا في مشروع القانون المروض على حضراتكم فيجب أن يؤيد في عشرة أعضاء على الأقل .

فهل يؤيد حضرة النائب المحترم أن اقتراحه عشرة من الأعضاء ؟

هنا وقف أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء ويبدون حضرة الملقح .

عبد أبو الفتوح باشا — إن مشروع القانون المروض اليوم عمل حضراتكم هو مشروع غاذ استثنائي للقانون العام ، لأنه يتميز بخاصة المبالغة الفردية التي لا يجوز الترض فيها إلا إذا طلبت بمقتضى القانون التي تنبع عنها المصلحة العامة والظلم .

المقرر — تلوت على حضراتكم تقريري اللجنة بالأمر فلا داعي لاعادة تلاوتها . أما فيما يتعلق بمشروع القانون فهو بلده المقترح من قبل ولم يتخل عليه اللجنة للتشريعة شيئا جديدا .

وقد كنت على اتفاق مع مساعدة عبد الحميد بدوى باشا على نص المادة الثانية وقد قدمت اقتراحا للمكتب المجلس باضافة نص المادة التي اضافتها اللجنة الاستشارية للتشريعة وقد طبع مشروع القانون على حسب آخر تعديل فيه وقد وزع على حضراتكم في هذه الجلسة .

الرئيس — أرى أنه من المستحسن ثلاثة مشروع القانون الآن .

المقرر

” نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ — مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لا تخلى دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩-١٩٣٠ عن أطيان استؤجرت لتزوج قطنا على الرجة المتأدى في المطالبة بأكثر من أربعة أعماس الإيجار المذكور .

مادة ٢ — في حالة التنفيذ بمك أو بسند أو بعد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من أربعة أعماس الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها المصاريف والمخففات .

مادة ٣ — لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محدد على أساس أسعار القطن .

مادة ٤ — تبصر أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم تبصر صراحة على مخالفتها .

مادة ٥ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من أدرج نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة “.

أمين سماح بك — كان الكلام بالأس داترا حول مسألة قانونية أثارها الأستاذ السيد حبيب ، أما اليوم فلا شيء من ذلك ونحن جيعانوافق على مشروع هذا القانون .

أبراهيم الحلال بك — لا يروق في نظر الكثير من حضرات الزبلاذكر الحقيقة ، لكن يجب على أن أصبح يا وليو كانت مرة . رأيت من إخواني جهة هائلة ضد الملاك ورحمة شديدة بالمستأجرين لا يقصد بها الصالح العام . لهذا أوجه نظر الجدية إلى أن الملاك والمستأجرين كلاهما من المصيرين ، ويجب أن يكونوا موضع عطف ودالة على كسوة إلى الملاك فحق أصحابهم يحتر

ينتج تماندهم على أنه نوع من المضاربات لكلاً: قاطنا باطلا . فالقلاح الذى قاطد على أرض يكون إيجار الفدان ١٥ جنينا لم يكن فى حساباته مطلقا . وقت التعاقد - أنه سيبيع قطنة بمرق يراوح بين جنيتين وثلاثة جنينات للقطار الواحد، وإنما كل ما كان فى حساباته أن سعر القطن سيندرج من ٦ إلى أربعة جنينات على الأكثر . وقد خضرت الحكومة مثلا حسنا فى السطع على المستأجرين ، فقد قرأت فى صباح اليوم فى صحيفة الأهرام أن وزارة المالية خفضت إيجارات أملاك الحكومة بنسبة ٣٠٪ ، فلما أخذ المجلس بهذه القضية أخذ هؤلاء البائسين من القلاطين والمزارعين ، فإن لم يكن هذا ، فلا أقل من أن يؤخذ برأى حضرة المقترح وهو تخفيض ٢٥٪ ، وقد قدمت اقتراحا بذلك (تصفيق) .

أما للملاحظة الثانية فهى من الشروط الأساسية التى اعتمدت أبديدا لهذا التخفيض ، فقد ورد شرط تنازلت عنه لجنة المالية ، ولكن آثاره اليوم حضرة النائب العظم ابراهيم الحلال بك وأبيه فيه بعض من له مصلحة فى هذا الشرط (هتفة) .

هذا رأى ولا أظن أن شخصا يدلى برأى لا مصلحة له فيه ، وإلا كان رأيه حيا . (هتفة) .

الرئيس - أرجو عدم المقاطعة وإلا اضطرت إلى إيقاف الجلسة .

الأستاذ حسن محمد اسماعيل - إننى أشكلم بتمنى الصراحة وبمسن نية ، وإنى أعتقد أن لكل شخص مصلحة سواء كانت عامة أم خاصة ، وللايمان أن يعتقد أن يشاء ، وليس لأحد أن يبين على معتقدات غيره . أما القيد بسداد أربعة أحاس الإيجار ، فاصمروا لى أن أقول لحضراتكم أنه خير لك مرة أن أدفع الإيجار كاملا مقطعا على سنتين أو ثلاث سنوات بدلا من أن أجبر على دفع الأربعة الأحاس حالاحتى يتنازل لى عن الخمس الباقى . (تصفيق) .

هذا القيد قيد الزاى لأن الشخص الذى يستطيع دفع أربعة أحاس الإيجار لا يصعب عليه أن يدفع الخمس الباقى ، والواقع أن هذا القيد إنما أريد به التيسير حتى لا ينفذ القانون ، وهناك قيد آخر وهو الأهم وألغى أعلنت به لجنة المالية بعد أن قررت فى تقريرها الأول قرارا صامعا أنها لا تأخذ به ، هذا القيد هو "قصر التخفيض على الأرض التى تزرع قطنا" ولذا رجحت حضراتكم إلى التقرير الأول لجنة المالية وبدتم فيه ما يأتى :

" ولم نجد اللجنة سؤوا قصر الإحصاء على الأحيان التى تزرع قطنا لأن الكساد وهبوط الأسعار قد عمل جميع المحاصيل على السواء " .

هذا هو رأى لجنة المالية بعيد أن يمحى الموضوع ككل البحث ، ولا أدري ما الذى جعلها تتبدل من هذا الرأى ، ويتكسب فى ملغتها أن "قصر التخفيض على الأراضي التى تزرع قطنا" .

قد يقال بعد أن انتهت بمحوى الحكومة اقتنصت برأيهم ، ولكننى أقول إن اغراض الحكومة فى تقريرها بالنسبة لهذا القيد

تم إن حالة المستأجرين تستوجب الرأفة ، ولكن هذه الرأفة يجب أن تقف عند حد معقول ، ويجب ككل القوانين الاستثنائية - ألا تنوع فى تطبيق هذا القانون ، لذا فأتى أوافق على اقتراح حضرة النائب العظم ابراهيم الحلال بك على أن يكون شرط دفع ٨٠٪ من الإيجار شرطا أساسيا للتنازل عن ال ٢٠٪ الباقية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلم أن بعض المستأجرين سددوا أكثر من ٨٠٪ من الإيجار ، وهذا يدل على حسن النية . فيجب ألا تعامل هؤلاء الذين حافظوا على تمسكهم بمطلة أقل من ماملة للمستأجرين الماطلين ، ويجب طبا أن نقرر أن للمستأجر الذى سدد أكثر من ٨٠٪ لا يحرم من هذه الرأفة بل تخسب من إيجار السنة الماضية ، وذلك لتكون هناك مساواة بين المستأجرين ، ولا يكون هناك إجحاف بين حافظ منهم على تمهدهاته .

وبما أن هذا القانون لا يمسى إلا على المصريين فقط ، ولا يمسى على الأجانب إلا إذا وافقت عليه الجمعية العمومية فهذه الاستثناءات المختلفة ، بينما يملك الأجانب ما يزيد على نصف مليون من الأندنة ، وجميع للمستأجرين مصريون ، لذا أطلب إلى الحكومة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لكى يمسى هذا القانون على المصريين والأجانب على السواء ، لأنه إذا مسى على المستأجرين من الملاك المصريين فقط يكون هناك فرق فى الماملة ، وهذا ليس من العبل فى شيء .

الأستاذ حسن محمد اسماعيل - أرحب بمشروع قانون تخفيض الإيجارات ككل الترخيب ، كما رجيت به الحكومة أيضا ، رأفة بالفلاح المسكين ، ولقد تأملت مشروع لجنة المالية الأولى وملغتها الثانى ، فوجدت خروجا به فائدة معينة وعدم انقاع من المشروع الذى قلم أولا إلى لجنة المالية ، ومهمتى اليوم أن أيقن حضراتكم بالأرقام والأدلة القاطعة أن المشروع الأولى الذى قدمه المقترح كانت فيه مزايا حسنة، ولكنه قيد تخيبا كثيرا بعد إرساله إلى لجنة المالية ، فلما نظرتم حضراتكم إلى للملاحظة الأولى، وبدتم أن حضرة المقترح تقدم باقتراح تخفيض الإيجارات بنسبة ٢٥٪ ، قرأت لجنة المالية أن يكفى تخفيض ٢٠٪ ولو يحتم عن التاملة إلى تخفيضها اللجنة فى وضع هذه النسبة أساسا للتخفيض لما وجدتم فى تقريرها سندا أستاذ طيه فى هذا التخفيض أو فى تحديد هذه النسبة . وعندي أنى الأساس الذى يجب أن يسوى طيه التعاقد بين المالك والمستأجر هو الإسعار التى يتباح بها الأطفال عند عقد الإيجار وما يتلماستجر حسابا به طيه من ربح مشروع .

أشرب حضراتكم مثلا للمستأجر الذى يستأجر فداننا بإيجار قدره ١٥٠ جنينا وهو يعتقد أن متوسط محصول سيكون أربعة قاطير من القطن وأنه سيبيع القطار بنسبة أو ستة جنينات ، ولولا هذه العقيدة لما ارتبط بأن يدفع إيجارا قدره ١٥٠ جنينا للفدان ، ولو لم عند التعاقد أنه سيبيع قطنة بمرق جنيتين أو ثلاث جنينات لما ارتضى بمال من الأحوال أن يؤجر الفدان بـ ١٥٠ جنينا بل ما كان يؤجره بأكثر من ٦ جنينات .

لذلك كله يجب أن تكون هذه هى العقيدة التى تعمر عليها لجنة المالية فى بحثها ، وهى قاعدة قديمة لها أصل فى القانون ، لأنه لو كان للمعاقدين

بأية مستندة على أن الحال لم يتكشف بعد بالنسبة لهذه السنة فهي لا تزيد أن تسبق الحوادث ، وإلى أخالف اللجنة فيما ذهبت إليه ، إذ تعلمون حضراتكم أن القسط الأخير من إيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ يستحق في أكتوبر سنة ١٩٣١ ، والدورة البرلمانية القادمة لن تبدأ إلا في ديسمبر سنة ١٩٣١ - فإذا صرفنا النظر الآن عن هذا الأمر فسيبرس الملك - وقد أصبحوا الآن يظنون - إلى دفع رعاوى مستعجلة على المستأجرين وأخذون أحكاما ضدهم وبذلك يصلون إلى أغراضهم قبل أن يتبين من النظر في أمر هؤلاء المستأجرين المساكين .

لذا أقترح أن تدور من الآن لإرجاء ٢٠ ٪ / ٢٥ ٪ من الإيجار إلى مايو سنة ١٩٣٢ فإذا ما تحسنت الحال دفعها المستأجرون وإلا أمكننا أن نجد لهم بهذا التشريع في الدورة القادمة (تصديق) .

فريد نغر الدين أفندي - يا حضرات النواب :

أصبحوا لي أن أذكركم بأن الناخبين بطولنا اليوم بما عاهدتهم عليه ، وهو المحافظة على حقوقهم ، والسهر على مصالحهم ، وهؤلاء الناخبون ينقسمون إلى فريقين : فريق الملك ، وفريق المستأجرين ، وكلاهما طالبان بالمحافظة على مصلحته ، والمصالحة بينهما متناقضة ، لذا تجدون أن موقفنا دقيق ، وديق جدا ، وإنه قانون خطير هذا الذي ننظره اليوم ، فأرجو من حضراتكم أن تقبلوا بصدر رحب كل اقتراح يقدم ، وأن يمتنعوا وتخصصوه لحضا مستقبلا ، حتى يتمكن بذلك من الوصول إلى تشريع عادل يصون مصلحة الطرفين .

إذا نظرنا إلى الملك وبدنا أن لم نحسين ، فهم يقولون (أولا) أن كل تشريع يوضع تخفيض لإيجار الأحياء هو في الواقع عقيد حرية العائدات وتعارض روح القانون العام ، ويقولون (ثانيا) إن تخفيض أجور الأحياء مع عدم تخفيض الضرائب وأقساط الدون تخفيفا مائلا - يرتب عليه حثا ارتباك الملك ، وتوقيع الجزوات العقارية عليهم .

أما بالنسبة لفريق المستأجرين فيجب أن نضع أمام أعيننا عند النظر في أمرهم ذلك الضيق وفلك البؤس الذي حل بهم بسبب تدهور أسعار القطن والمحاصيل الأخرى ، وأيضا الغبن الفاحش الذي وقع عليهم بسبب تصف بعض الملك .

ولكي نحكم حكما عادلا بين الطرفين ونوفق بين مصلحتهما ، أقترح عن حضراتكم ما يأتي :

الرئيس - هل اقتراح حضرة النائب مكتوب ؟

فريد نغر الدين أفندي - نعم هو ها :

الرئيس - هذا هو نص الاقتراح .

"محافظة على حقوق المساكين ومصالحة المستأجرين في هذه الظروف الاستثنائية أقترح :

أولا - أن تنتهي مدة قانون تخفيض الإيجارات بنهاية السنة الزراعية الحالية مع عدم الإلزام إلى مثله في المستقبل وبهذا تزداد المسألة حورية التصرف في ملكه .

قالت الحكومة إنه لزراعة الحبوب وضمت لها حماية جبرية مرتبة ، وأن هذه الحماية كفيلة برفع مستوى ثمن الحبوب ، ولكنني أرد عليها بيان من إحدى الغرف التجارية عن أثمان القمح في شهر يونيو وبولي ، من سقي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ ، فقد كان ثمن القمح من أول يونيو سنة ١٩٢٩ إلى ٢٩ منه يتراوح بين ١٢٠ و ١٢٥ قرشا ، وبسبب هذا التاريخ إلى آخر يونيو سنة ١٩٢٩ كان السعر يتراوح بين ١٣٠ و ١٣٥ قرشا ، وفي يونيو سنة ١٩٣٠ كان السعر يتراوح بين ١١٥ و ١٢٠ ، وفي يولي سنة ١٩٣٠ كان السعر يتراوح بين ١١٠ و ١٢٠ قرشا ، فقول من هذا أن ثمن الحبوب في سنة ١٩٢٩ كان أمل منه الآن ، فإن هي الحماية الجبرية للارثة التي كان من نتائجها ارتفاع الأسعار ؟ الواقع أن مستوى ثمن جميع المحاصيل أخذ في التدهور وإن يجب الأخذ برأي لجنة المالية الأولى ، وهو الذي لا يفيد هذه المسألة بتد ولا يقصرها على الأراضي التي تزرع قطننا ، ولما يشمل التذنيض الأراضي التي تزرع قطنا وبحوبنا على السواء .

أما ما ذكره حضرة صاحب الدولة وزير المالية من أن هناك اتفاقا خاصا بقصب السكر ، فهو أمر في غاية البساطة لا اعتراض لي عليه ، ويصح استثناء الأراضي المزروعة قصب . هناك مسألة هامة لا أريد بها مصلحة المستأجرين بل ومصلحة الملك أيضا .

هذه المسألة يعرفها جيدا حضرات القضاة والمحامين . وهي أنه لو قصرنا تخفيض الإيجار على الأراضي المزروعة قطننا لأوجدنا فرصة عظيمة للمستأجر المنتكح في السداد ، إذ أنه لا يأتي أمام القاضي ويدعي أنه زرع كل الأرض قطننا ، ويطلب تمين غير لائقين حقيقة القدر المزروع قطننا .

ولراء هذا النائب ليس هناك سبيل أمام المحكمة إلا إجابته : وفي هذا كما تعلمون ضياع للوقت حتى على الملك نفسه .

فإذا سويتنا بين زعامة القطن وضرة من المحاصيل ، أمكننا أن نترلق هذا الأمر وأن نفوز على المستأجر المنتكح هذه الفرصة .

لي ملاحظة أخرى يا حضرات النواب ، وهي أنه ذكر في مشروع القانون المروض علينا .

أنه لا يجوز للمستأجر الذي سدد أكثر من أربعة أحماس الإيجار أن يسترجع الزيادة التي دفعها . وإلى أعتقد أن هذا يتناقض تماما مع روح التشريع ، لأن القوانين تشتر للرجل الحسن البية ، وليس للسيء القصد الذي عاظم في السداد .

ليس من العدل يا حضرات النواب أن تسووا بين من لم يدفع ما عليه من الإيجار وبين الرجل الشريف الذي أراد المحافظة على مدينه قياح من ملكاته الخاصة ودفع الإيجار المستحق عليه ، حرام أن نحرّموا هذا الأخير أن استردا ما دفعه زيادة على المقدار الذي تلتكده .

لذا أقترح أنه إذا كان عقد المستأجر يمتد إلى سنة ١٩٣١ فيجب دفع زيادة على الأربعة أحماس من إيجار السنة المقبلة .

المسألة الأخيرة هي أن حضرة الموقر طلب إلهال المستأجرين في سداد روج إيجار التسبق عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، ولكن لجنة المالية لم تأخذ

يتلخص هذا الموضوع في أن بعض المستأجرين اتفقوا مع الملاك على تسديد جزء من الإيجار وإعطائه سند تحت الإذن بما تتيقن، فالحكم في هذه الحالة الموجودة في طول البلاد وعرضها والتي يمكن أن يقال إن هذا القانون قد لا ينسحب عليها ؟

إننا كنا نريد أن نضع تشريعا مهيما عادلا ، فيجب أن نقرر أن هؤلاء المستأجرين لم يحق الاستعاضة بالتخفيض إذا ثبت أن السندات التي حررها المستأجرون للاك كانت في نظريتهم من باقي الإيجار المستحق عليهم . هذه هي العدالة وهكذا يجب أن يطبق القانون (تصديق) .

عبد الحميد سيف التصديق — أوافق على هذا القانون وأقترح جعل التخفيض ٢٥٪ بدلا من ٢٠٪ فقد علمنا اليوم أن مصلحة الأملاك الأميرية خفضت إيجاراتها بنسبة ٣٠٪

وزير الحفانية (بالنيابة) — هذه المسألة معروضة للبحث ولم يصدر بشأنها قرار نهائي .

عبد الحميد سيف التصديق — إن التخفيض الذي أطالبه هو في الواقع قليل وفي مصلحة المالك .

وزارة الأوقاف كانت كوابل القندان في سنة ١٩٢٩ بمساحة عشر جنيها وفي سنة ١٩٣٠ أجرة ثمانية جنيها فقط ، فإذا علمنا أنها لم تحصل على أكثر من ٥ أو ٦ جنيها وجدنا نسبة التخفيض ٦٠٪ تقريباً فذلك يكون التخفيض الذي أطالبه في عمله وأطلب أن يوافق المجلس عليه .

فكرى الصغير أفندي — يا حضرات التواضع :

مررت كثيرا حين مررت من مقر لجنة المالية أن هذا القانون يسوى بين الأطنان التي تزرع قطعا أو حبوبا أو قصباء ولكنني أسفرت لما حدثت اللجنة القانون بخلصه فأصر على الأطنان التي زرعت قطعا . وجدت لو أن البلاد الواقعة بين جنوب أسبوط ونهاية مركز القملوا تمثل في لجنة المالية حتى يشرح لها ما فائده تلك البلاد من الفقر واليأس .

الرئيس — كان في استطاعة حضرة النائب أن يشرح ذلك للجنة .

فكرى الصغير أفندي — " فت قلت " .

(ضحك) .

إنني أطالب من هذا المجلس وهو الهيئة التشريعية العليا في البلاد أن ينظر في هذا الموضوع بين العدل والرحمة . في الحق أن زراعي القطن يستحقون حطفتهم كحطفتهم من الحبوب ولكن خسارة زراعي الحبوب لا تقل عنهم ولا ضرب لكل مثلا : في الأراضي الواقعة بين أسبوط وأسوان يبيع القندان أردعين ونصف أردعين من القطن أو الحبوب أو القصب ، بيع الأردعين من الجانيبين في سنة ١٩٣٠ — وفي السنة التي تليها يبيعون إيجاراتها — فإذا تركنا مصاريف الزراعة ونظفنا القطن كان للأردعين القندان خمسة جنيها . وبما أن متوسط إيجار القندان هو خمسة جنيها فتكون الخسارة جنيها في كل

ثانياً — إن منتهى مدة جميع عقود إيجارات الأطنان بانهاء السنة الزراعية الحالية . وهذا محل المستأجرين من هذا القيد (قيد ارتباطه بالمدة الباقية) ويكون له مطلق الحرية في ترك الأطنان أو البقاء فيها بشرطيات جديدة تفي مع الحالة الحاضرة .

ثالثاً — أن يعفى المستأجرون دفع قيمة ٢٠٪ من أصل إيجار سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ بقيمة ٢٥٪ من أصل إيجار سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ عن الأراضي التي تزرع قطعا .

رابعاً — يستفيد من هذا التخفيض كل مستأجر سدد إيجاره من سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ بالكامل للمالك شرط أن يكون شاغلا للعين لنهاية هذه السنة ولا يستفيد من هذا التخفيض المستأجر الذي سدد جميع الإيجار للمالك وترك الأطنان في نهاية سنة ١٩٣٠ .

فريد نغمر الدين أفندي — يلاحظ للنسبة لإيجار سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ أن العقود الخاصة به إما أن تكون قد حُررت في سنة ١٩٣٠ ، أي أثناء هذه الحالة المالية البسيطة ، وهذه لا شأن لنا بها — وإما أن تكون قد حُررت في سنة ١٩٢٩ ، وهذه هي ما قصدنا بالتقاضي لأن إبقاء الإيجار على حاله فيه ظلم كبير على المستأجر — لذلك يجب أن يشمل القانون (تصديق) .

الاستاذ محمد عزيز محمد أباطه — إن هذه الروح القوية التي تبتد من المجلس في استقباله لهذا المشروع روح جديرة بالخير . فإن دلت على شيء فإنما دلت على أن هذا المجلس الذي هو وليد إرادة الأمة وثمرة كنهاتها لم يفت للخصائر ولم يشغل وقته ووقت الوزارة والجنان بطلب التالفة من الأمور كنهاتنا للبريد أو مصارف عليا أو ما شابه ذلك مما كان يطالب في المجالس الماضية . وإنما استعرضت الأدوات التي تصيب الأمة في مجموعها وبخلف طبقاتها وحاول محاولة موفقة في أن يضع أصعبه بالعلم الشافي على تلك الأدوات .

وصف سعادة أبو الفتح بإنشاء هذا القانون بأنه شاذ . وهذا الوصف إننا مع الوجهة القانونية في بلدي مصر فإنه لا يصح هنا لأن المشرع المصري سبق أن تدخل بين المالك والمستأجر فوضع قوانين مماثلة في سنة ١٩٢١ وفي سنة ١٩٣٠ فإذا أردنا أن نعليه وصفا أدق من هذا قلنا له قانون استثنائي ، ويجب أن يقال بجانب هذا إنه وضع لحالة استثنائية عامة لم تمان البلاد شرا منها من سنوات طويلة .

إن الاقتراح بتخفيض ٢٠٪ من الإيجار يؤيده — فضلا عما ورد بأقوال الخطة السابقين — ما هو ثابت من أن الحالة الاقتصادية هيبت بنسبة ٣٠٪ من الأقل . بل التخفيض ٢٠٪ يكون منتهى العدل والرحمة .

وفيما يخص بالأصحاء وعدم القمع به إلا بعد دفع ٨٠٪ من الإيجار فمما كان هذا الاستاذ حسن عهد اسماعيل بصراحة وجلاء — إيقاف أثر القانون . وإنني أرى بكرة هذا المجلس أن يضع تشريعا يعفى فيه بالمعيب ويسترد ما أعطاه بالمسار .

أريد الآن أن أطرح موضوعا تبنيلا لم يطرح مع الأشعث أمام لجنة المالية :

إبراهيم زكى افندى — إلى أطلب رفض المشروع .

(ضجة) .

أظن بإحضرات الزلاء أن طلي هذا لا يؤخذ منه أى نوعت خرقا في الاسلام حتى يقابل بهذه الضجة .

(ضجة) .

أريد أن أتهمت حضراتكم أن المستشار الذى استأجر الآلاف من الأقدنة بقصد المضاربة قد حصل فعلا على ما يستحقه بأرقام صفار المستشارين بشئ الوسائل من الاستيلاء على حاصلاتهم وانجز على مواشيم .

هل مثل هؤلاء جديرون بحماية القانون ؟ أظن لا ، ولأصرب لحضراتكم مثلا : لنفرض أن أحدم مستأجر من وزارة الأوقاف أرضا بمساحة ثمانية جنيات للفدان ثم أخرجها لصغار المزارعين بمساحة جنيات فأذا طبق القانون الذى يمن بصيده على هذا المستشار فاته يحصل على حقه كاملا من المستشار الصغير ويتنفع من تخفيض الـ ٢٠ ٪ في علاقته مع وزارة الأوقاف .

ياحضرات النواب :

في سنة ١٩١٩ أرفع سر القطن ارتخا لم يسبق له نظير . فهل فكر أحد من المشرعين في عمل تشريع يرمم المستأجر من دفع الأرباح مضاعفا فذلك ؟ لم يفكر أحد في ذلك والذى حدث هو أن المستأجر نال ما لم يكن يحل له فأمرى واشترى الأحياء فيما كان المالك يشم من كثرة التزاماته وطلباته ولم يستطع أن يأخذ زيادة في لمجاريه ١٠ ٪ بل وبلا ٥ ٪ .

لنفرض فرضا بسيطا (ضجة) .

لا أدري أين نستطيع الكلام بحرية إذا لم نستطيع ذلك في هذا المجلس لم يفكر أحد في حماية المالك من تصفد المستشارين وتهريبه لمالهته ومخاطلاته وسرفاته وتركه المزمنة غاوية خالية . ولكنكم تنظرون إلى الموضوع من جهة واحدة هي حماية المستشار الصغير ، فأنكم أنكم تسفرون هذا المستشار من حيث أردتم به الشفقة والرأفة ، لأنه إذا نفدت القطة الموجودة بين المستشار والمالك بأن حل القانون عليها فيها ما أمكن المستشار الصغير أن يعيش . فكأنكم بهذه الشفقة تحفرون هوة مصيبة بين المالك والمستأجر .

لماذا أطلب رفض للمشروع .

اسماعيل فهمى الشقلى بك — أوافق على المشروع وأقترح أن يكون التخفيض ٢٥ ٪ . وذلك في سنى ١٩٣٠ و ١٩٣١

إلى أخايب حضرة النائب المحترم إبراهيم زكى افندى فيما أبداه وليصم على أن أقول أنه غير متصل بالفلانين ، وليس له ...

إبراهيم زكى افندى — أألم بأحوالهم جميعا ، لأنه لا معانة في الإلتزامه .
(ضحك) .

فدان . ولا أنصابت لكم أن زراع القطن وزراع الحبوب يتساويان في الخصاصة : يبلغ لصغار فدان القطن تسعة جنيات . وهو يتبع أربعة قناطير من القطن الواحد جنيتهان ونصف جنيته ، يضاف إليها خمسة جنيات ثمن حبة أو برسم القطن من الأرض من أول السنة الزراعية إلى شهر مارس وهو يبعد زراعة القطن ٦ فتكون جلة إيراد الفدان الواحد خمسة عشر جنيته . بإحداها ثمانية جنيات الصاريب وتسعة جنيات للاصهار كما قدما فتكون الخسارة جنيتهن وهذا مساويا يخسره زارع الحبوب .

ذكر دولة رئيس مجلس الوزراء أن المصلحة الجمركية كانت سببا في تخفيف الأجرة على زراع الحبوب ، وألحق هو أن هذه المصلحة لم تؤثر في أثمان الحبوب . فقد كان ثمن أردب المدس أو الحلية جنيتهن قبل تنفيذ المصلحة . وثمان هذا العام ١٥٠ قرشا والمدس ١٢٠ قرشا للحلية .

فلماذا أقترح جبل التخفيض جارا على جميع الأراضي الزراعية ما عدا المزرعة قصبيا . بقرط أن يكون لصغار الفدان أكثر من خمسة جنيات .

الرئيس — ياحضرات النواب المحترمين : لإننا نحرص حصون على أن يتم نظرو هذا القانون في هذه البقرة فأرجو أن نختصروا في الكلام لأنى لاحظت أن بعض حضراتكم يكررون أنوال من سبقهم . وجهته للمذنبية أقول أنى صليت أن مجلس الشيوخ قد أوقف جلسته في انتظار أن تنهى من هذا القانون ونرسله إليه .

إبراهيم زكى افندى — ياحضرات النواب المحترمين .

ماحاول أن أنكم باختصار في هذا الموضوع . إذا ذكرت الزرعة والمزارعين ذكرنا مع الأسف داء وبلا تشكو منه جميع البلاد .

تشفقون حضراتكم على المستشار وتسعون القوانين حمايته ، وهذا حسن لكنكم نظرم إلى الموضوع من ناحية واحدة ولم تنظروا على حالة المالك الذى ليس له من مهنة للكسب غير ما يملكه من أراض . فلذا تمسكت الحكومة كل يوم بينه وبين المستشار حالت بينه وبين ما يكسبه حلالا وهذا غير مشروع .

هناك ياحضرات السادة سفاهة من المستشارين : القسم الأول يشمل المستشار الصغير الذى يستأجر أرضا يزرعها بنفسه ويمسكته لثقت منها هو وبشره هذا المستشار لا شك جدير بالمعطف والشفقة على أنه في الواقع يسوى علاقته مع المالك دون حاجة إلى تشريع أو نقاضى .

والقسم الثانى : يشمل كبار المستشارين الجشعين ذوى الطمع . هؤلاء الذين يحملون عمل المضاربين في البورصة فيستأجرون التفتايش الكبيرة ويمحرون بصغار الزراع من الانتفاع بها في حين يرضون طمعهم ما يشاؤون من الإيجار . هؤلاء المستشارون هم في غير حاجة إلى حماية هذا القانون لأنهم في الواقع كضاربى البورصة كما قلت . دخلوا السوق ليقنوا فإذا جهم خسارة فلما مسخروا من جشاعتهم .

الرئيس — أرجو حضرة النائب أن يبين ما إذا كان يريد المواقفة على القانون أم يبدله .

الداخلية في سنة ١٩٣١ الحالية لان هذه السنة هي أموا من السنة الماضية في أثمان الحاصلات جميعها ولا يرجي معها أن يستند المستأجر على أكثر تقدير ٧٠ ٪ / خارج أن يسئل التخفيض هذه السنة أيضا " .

فالموافق على هذا الاقتراح وقف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس - قدم اقتراحان طلب تخفيض الضريبة إلى ٢٥ ٪ / أحدهما مقدم من حضرة النائب المحترم محمد قطب عبد الله أفندي وآخرين ونصه :

" الموقوفون على هذا عشرة تراب يطلبون تخفيض الإيجار إلى ٢٥ ٪ / من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية " والثاني مقدم من حضرة النائب المحترم السيد منصور أفندي ونصه :

" أسرة المثل الطيب الذي ضربه لنا حضرة صاحب الدولة وزير المالية نحو مستأجرى أطيان مصلحة الأملاك الأميرية حيث رفع مذكرة مجلس الوزراء تتضمن التجاوز عن ٣٠ ٪ / من قيمة الإيجارات التي حددت قبل سنة ١٩٣٠ وعن ٣٠ ٪ / من قيمة عقود الإيجارات من سنة ١٩٣٠ - وما أن معظم المستأجرين ترتط لإيجاراتهم من سنة ١٩٣٠ بلجارة سنة ١٩٢٩ أو بجارة ستي ١٩٢٩ و ١٩٢٨ وهم بذلك قد خسروا خسارة فادحة لذلك أقترح أن يكون التخفيض بنسبة ٢٥ ٪ / عن قيمة عقود الإيجارات من سنة ١٩٣٠ بدلا من ٣٠ ٪ / " .

فالموافق على هذا التعديل وقف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس - وقدم اقتراح من حضرة النائب المحترم محمد أبو الفتوح باشا وآخرين ونصه :

" أرجو إدخال التعديلات الآتية على مشروع القانون الخاص بتخفيض الإيجارات :

(أولا) أن يرد دفع الضمان في المائة من قبل المستأجر شرطا أساسيا لتنازل المالك عن خمس الإيجار .

(ثانيا) أن يحاسب المالك المستأجر عما يلحقه زيادة على الضمان في المائة وأن تنجم هذه الزيادة من إيجار سنة ١٩٣١ الحالية " .

فالموافق على هذا الاقتراح وقف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس - قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن محمد اسماعيل يتضمن ثلاثة تعديلات :

الأول نصه :

" مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم القانون رقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك والمستأجر الأصيل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠ " .

اسماعيل فهمي الشلقاني بك - إن عقود الإيجار من سنة ١٩٢٩ أبرمت في أغسطس سنة ١٩٢٨ ، وكان من القطر في ذلك الوقت ٤٠ ريالا للسكرلايدس و ٢٩ ريالا للشموني . وعقد لإيجار سنة ١٩٣٠ أبرمت في أغسطس سنة ١٩٢٩ وكان السعر ٣٩ ريالا للسكرلايدس و ٢٧ ريالا للشموني وهذه الأسعار كانت معروفة للمستأجرين والملاك ، وبقي كلاهما تخديرو للإيجار على أساسها .

نحن في بلد زراعية يجب فيها المظف على الزارع . والواقع أن المالك لا يستطيع أن يستغنى عنه في زراعة أملاكه ، فقد حدث أن كثيرا من المالك زرموا أطيانهم بأنفسهم في سنة ١٩٣٠ فلم يحصلوا على أكثر من ثلاثة جنبيات من الفدان الواحد .

لذلك أطلب أن يوافق المجلس على اقتراح .

الرئيس - قدم اقتراح من ثلاثين نائبا بطلب إقتال باب المناقشة ، فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة الثامنة مساء وأعيدت في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين .

الرئيس - الآن وقد انتهينا من مناقشة مبادئ مشروع القانون مناقشة مادة فهل توافقون على الانتقال إلى مناقشة المواد ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - إذن قرر المجلس الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون مادة مادة .

المقرر - المادة الأولى .

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصيل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ من أطيان استوجرت لتزود قطعا على الوجه المتاد في المطالبة أكثر من أربعة أثمان الإيجار المذكور .

الرئيس - قدمت عدة اقتراحات بطلب تعديل المادة الأولى تلويها على حضراتكم وتأخذ عليها الرأي .

الإقتراح الأول مقدم من حضرة الشيخ سليمان محمد خضر ونصه : " اقتراح بتعديل تخفيض الإيجار لسنة ١٩٢٩ الداخلية في ١٩٣٠ إلى ٣٠ في المائة لأن حالة المستأجر صابت بحيث أصبح لا يمكن أن يستند أكثر من سبعين في المائة والمالك يملك باستغنى أطيانه واستولى عليه بوجته الحكومية وجبيل من المساوغة ما يمكن تخصيصه من التشوير دون الأقرار وجميعه لا يفي بما يوازي ٧٠ ٪ / وأرجو أن يشمل التخفيض لسنة ١٩٣٠ " .

الرئيس - هل توافقون على المادة الثانية ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

"مادة ٣ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها إغلاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها معددا على أساس أسعار القطن "

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

"مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على إلغائها "

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

"مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة " .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

والآن نأخذ الرأي على مشروع القانون المتبادلة على الأسماء وليل المشروع .

على المشروع ونصه :

"نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٠ لا قبل دعوى المالك أو للمستأجر الأصل فيا يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠ عن أطيان استجريت لتزوع قطعا على الوجه المتباد ، في المطالبة بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المذكور .

مادة ٢ - في حالة التنفيذ بمحك أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضاعفا إليها المصاريف والمخلفات .

في المطالبة بزيج الإيجار الأطيان المذكورة عن هذه المدة عن أطيان زراعية استجريت لتزوع أى نوع من أنواع الزراعة ما عدا زراعة قصب السكر فالموافق على هذا التعديل يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس - والثاني نصه :

"المستأجر أو المستأجر من الباطن المشار إليهما الذي يكون قد دفع أكثر من ثلاثة أرباع الإيجار المستحق عن السنة المذكورة له الحق في استرداد مادعاه زائدا على ثلاثة أرباع الإيجار . إن لم يكن عقد إيجاره يمتد إلى السنة التالية وأما إذا كان يمتد إلى تلك السنة فله حق استنابه من الإيجار الذي يستحق في تلك السنة التالية " .

فالموافق على هذا التعديل يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس - والثالث نصه :

"المستأجر أو المستأجر من الباطن الذي يمتد عقده لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزاوية لا يجوز مطالبة بزيج الإيجار قبل شهر سبتمبر سنة ١٩٣٢ " .

فالموافق على هذا التعديل يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس - إنذ يكون النص النهائي المادة الأولى ما يأتي :

"مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٠ لا قبل دعوى المالك أو للمستأجر الأصل فيا يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠ عن أطيان استجريت لتزوع قطعا على الوجه المتباد في المطالبة بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المذكور " .

فهل توافقون على هذا ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

"مادة ٢ - في حالة التنفيذ بمحك أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضاعفا إليها المصاريف والمخلفات " .

الأستاذ إبراهيم محمد حبيب - أطلب إنساق كلمة (كامل) قبل كلمة (المصاريف) حتى يصبح الجزء الأخير من المادة كما يأتي :

(مضاعفا إليها كامل المصاريف والمخلفات) .

الرئيس - هنا مفهوم بذاعة من المادة .

وزير الحفانية (النائب) - لا داعي لهذه الإضافات . والمصاريف متروكة أمربها للمحكم القضاء .

مادة ٣ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على الإجراءات التي يكون الإيجار فيها معدداً على أساس أسمار القطن .

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى للمنظورة الآن أمام الحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على إلغائها .

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر

وقد بحثت اللجنة في مشروع هذا القانون وأطلعت على الاقتراح في هذا الموضوع المقدم من حضرة الشيخ المحترم يعقوب يساوي عليه بك وعلى المرائض الحالية على اللجنة فزأت أن هذا القانون المطروح على المجلس لا يستند على أساس قانون أو على قواعد المساواة لأن المبادئ القانونية الأولية تحافظ على التمهلات وعلى تنفيذ العقود، ومشروع القانون المطروح على المجلس يخل بتلك الالتزامات وينقض من قيمة التمهلات كأن من القواعد الأولية قاعدة "تعلمت بالقرم" وقاعدة أن الحق ميعار الواجب ومشروع هذا القانون يتنافى مع هاتين القاعدتين ويجعل النظم المستأجرة تفرم على المسالك .

فلهذه الأسباب وما هناك من الاعتبارات الأخرى التي منها عدم صريان هذا القانون على الأجانب يرى حضرات معالي أحمد طلعت باشا وسعادة فخره الطيبي باشا وفضيلة الأستاذ الشيخ عبد المجيد سليم ومحمود أبو النصر بك رفض المشروع .

أما حضرات الشيخ محمد خيوت راضي بك وأدوار قصيري بك فإنيهما يريان أن هذا المشروع أساسه مجرد الزافة والزحمة بالمستأجر نظراً لما هو معروف من انخفاض أسمار القطن، الأمر الذي لم يلاحظه المستأجر عند التعاقد وهو أمر استثنائي لا يصح أن يكون قاعدة في المستقبل ، أما الظروف الحالية فتعطيها ليشي نظارة الأرفاق ويعدى الأهلية ترتب ملاقتهم مع المستأجرين وبغير هذه الوسيلة تكثر اللزومات بينهم وبين مستأجريهم .

فعل أساس الزافة بالمستأجر يريان قصر هذا القانون على من يستحقها من المستأجرين الحسنى الذين دفعوا فعلاً أو يدفعون أفعى ما يمكن دفعه من ثمن الحاصلات التي تنبت من الأرض بالجرة اليهم ، وريان أن يقدر ذلك بنصف الإيجار المسمى في العقود على الأقل .

فلهذا يقترحان لبدل المادة الأولى من مشروع القانون على هذا الأسس أما حضرات أصحاب السعادة لصالح حتى باشا وصاحب اللجنة صيد الخليم البيليك فيريان قبول المشروع كما هو لأنه مبنى على قاعدة التضامن الاجتماعي وملاحظة المصلحة العامة التي تحضى بعدم إرجاع فرق كبير من الأهالي، ولأن نظرية استئجار المأوى يقوم مقامها في هذه الظروف نظرية إيجارات المأوى وقد لاحظت اللجنة في سلطة قبول المشروع كما في .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولكم مشروع القانون - وتقرر لجنة المالية ومخاضر الجلسات التي نظرتها - راجياً عرضه على هيئة مجلس الشيوخ . ومرسل أيضاً مع هذا ملف المشروع، وأرجو التكرم بإعادة مجلس النواب بعد الانتهاء منه .

وتقبلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ٦

رئيس مجلس النواب

١٥ يوليوز ١٩٣١

محمد توفيق رفعت

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - أود أن يحال هذا المشروع إلى لجنة الحفانية .

حضرة الشيخ المحترم أحمد طلعت باشا - توفيراً للوقت قد نظرت لجنة الحفانية هذا المشروع بصيغة غير رسمية حتى إذا رأى المجلس إسلته إليها كانت على استمداد لتقديم تقريرها عنه هذا .

حضرة الشيخ المحترم محمد غيث بك - هذا المشروع هام جداً ومن الضروري سرعة البت فيه

الرئيس - حضرة الشيخ المحترم رئيس لجنة الحفانية يقول إن اللجنة مستعدة لأن تقدم تقريرها عنه هذا . فهل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع إلى لجنة الحفانية ؟ (موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ٢٠ يوليوز سنة ١٩٣١ الاقتراح بمشروع القانون الخاص بتفضيخ الإيجارات الزراعية الذي وافق عليه مجلس النواب بالصيغة الآتية :

١- نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صنفنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لا تخيل دعوى المسالك أو المستأجر الأصل فيها يتناقض بإيجاز سنة ١٩٢٩ ١٩٣٠ من أطباق استولجرت لتتروخ قطعا على الوجه للتناد في المطالبة بأكثر من أربعة أثمان الإيجار المذكور .

مادة ٢ - في حالة التنفيذ بمحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التفتيد بأكثر من ربع أثمان الإيجار المشار إليها في السادة السابقة مضافاً إليها المصاريف والمخلفات .

مجلس الشيوخ

الناقشة التي دارت حول مشروع القانون

جدة ٢١ يولية سنة ١٩٣١

(المقرر حفرة الترخيص المحرم ادمار بعضى بك)

القرار - صممت حضراتكم تقرير اللجنة وطبعاً لاحظتم أن حضرات أعضاء قد انقسموا إلى ثلاثة أقسام فترقب منهم وهم حضرات الشيوخ المحترمين أحد طلعت باشا ونخلة الحطبي باشا والشيخ عبد المجيد سليم وعمود أبو النصر بك وأوا رفض المشروع .

مقرر الشيخ المحرم محمود هوسى باشا - يبنى أغلبية اللجنة .

القرار - أنا كقدر لجنة الخالص لحضراتكم آراء حضرات أعضاء اللجنة مكونة من تسعة أعضاء ، أربعة منهم رأوا رفض المشروع .

مقرر الشيخ المحرم على أحمد باشا - أربعة لا يكونون الأغلبية لعدم أعضاء اللجنة تسعة .

مقرر الشيخ المحرم صالح لوسم باشا - مهمة المقرري أن يبين لحضراتكم آراء اللجنة .

الرئيس - يحسن أن تنتظروا حتى يبين حضرة المقرر لحضراتكم الموضوع .

القرار - ذكرت حضراتكم أن أربعة من حضرات أعضاء اللجنة فروا ورفض المشروع على أساس عدم مشروعية القانون وسيؤيدون آراءهم عند المناقشة . ورأى ثلاثة من حضراتكم قبول المشروع كما هو وهم حضرات الشيخ المحترمين صالح حتى باشا وعبد الحليم البيل بك وأحد عرفان باشا . ورأى اثنان وهما حضرة الشيخ المحترم محمد خيرت باشا وأنا قبول المشروع مع إدخال بعض التعديل . ونظريتنا في ذلك أن المشروع لا يستند إلى أساس قانوني لأن الغرض فيه للشارع والقلم على المالك . إلا أننا رأينا أن أساس المشروع هو الزحمة بالشارع . والشارع الذي يستحق رحمة المالك هو ذلك الشارع حسن الذي يقول للمالك "هذه حاصلات أرضك فخذها أودعني أبيعها وأعطيك منها" قدرنا أنه مهما انخفضت الأسعار لا يمكن أن تنزل عن ٥٠٪ من قيمة البعد فالشارع الذي دفع ٥٠٪ هو ذلك الذي يستحق الزحمة فنترك له ٢٠٪ . يمتنع هذا القانون والـ ٣٠٪ الباقية يمكن الاتفاق معه عليها فيما بعد .

أما باقي الملاحظات ...

مقرر صاحب القلم عمر علي هوسى باشا (وزير المعارف) ووزير الخزانة بالنهاية - هذه الملاحظات ذكرت في التقرير .

القرار - إذ أن لا عمل لزيادة هذا ولا ما ساعد الإعجاب حتى كل ملاحظة تجزئ من حضراتكم .

١ - أن المادة الأولى نصت على أن لا تقبل دعوى المالك والشارع الأصل فيها يتناقض بإيجاز سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن أطيان استؤجرت لتزوع قطنا على الوجه المتعارف فحصل البحث عما هو مقصود من جملة "على الوجه المتعارف" فترأت أنه بمقارنة هذا النص مع النص الفرنسي للجملة المذكورة أنها تفيد أن المقصود منها الإطيان التي من شأنها حسب العرف والعادة أن تزوع قطناً .

وثبات عن هذا التصريف البحث فيما إذا كان اشترط في عقد إيجار عن أطيان تزوع قطناً على الوجه المتعارف أن لا تزوع قطناً فهل في هذه الحالة يستفيد المستأجر من هذا القانون أم لا ؟
فترأت أن المستأجر لا يستفيد في هذه الحالة لأنه لم يعد عليه أى ضرر بسبب انخفاض أسعار القطن .

وهناك حالة أخرى تقابل هذه الحالة وهي ما إذا اتفق المالك والمستأجر على أطيان لا تزوع قطناً على الوجه المتعارف هل يستفيد المستأجر من مزاي القانون الجديد أم لا . فترأت بالأغلبية أن المستأجر يتمتع بمزايا هذا القانون .

٢ - وكذلك لاحظت اللجنة أن الجملة الواردة في المادة الأولى من مشروع القانون وهي "مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠" ربما تدل على أن المستأجر لا يستفيد من مشروع هذا القانون المطروح الآن إلا إذا توفرت له الشروط الواردة في القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ المذكور وهي قيام المستأجر بدفع أربعة أحماس الإيجار واستمرار عقده للسنة التالية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية مع أن نص مشروع القانون لا يشترط الشرطين المذكورين فلما ترى أن تشديد هذه الجملة ليس المقصود منها توافر الشرطين المذكورين .

وعلى هذا فيكون تعديل المادة الأولى حسب رأى من رأى التعديل كما يأتي :

مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك أو للمستأجر الأصل فيها يتناقض بإيجاز سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن أطيان استؤجرت لتزوع قطناً على الوجه المتعارف في المطالبة بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المذكور بشرط أن يقوم المستأجر بدفع نصف الإيجار المسمى بقدره على الأقل .

٣ - وترأت أن لا محل للنص على عدم أحقية المستأجر في استرداد ما دفعه فعلاً زيادة عن أربعة أحماس الإيجار لأن القانون العام قليل بمجابهة المالك من هذا الطلب .

ولملاحظ أيضاً أن هذا القانون يستفيد منه المستأجر الأصغر الذي استوفى كل إيجاره من المستأجرين بطلته ولو لم يكن دفع المالك شيئاً .
وقبل انقضاء الجلسة حضر حضرة صاحب البعثة أحمد عرفان باشا وأبدى رأيه بقبول المشروع .

هذا ما ذكره اللجنة أشرف بهرضه على هيئة المجلس

رئيس اللجنة

أحمد الحطبي

٢١ يولية سنة ١٩٣١

مقدمة الشيخ المحرم صالح الموم باسا — أريد حضرة الزميل فيما طلبة .
ولقد كنت أود أن يكون مقدار التضييق أريهين في المائة لا عشرين
فقط كما قررتها لجنة المسألة بجلس النواب . وإني أوافق على المشروع وأطلب
قبوله كما هو .

مقدمة الشيخ المحرم عبد الحليم البلي بك — إذا كان هنا من يعارض
المشروع من حضرات الأعضاء فلنسمع اعتراضه أولا ...
(صحة)

المقرر — يوجد معارضون طبعا .

مقدمة الشيخ المحرم محمد صديق باسا — النظام يقضى بأن الذين يوافقون
على المشروع من حضرات الأعضاء هم الذين يبدؤون بالكلام أولا ، ثم يتكلم
الذين لا يوافقون على المشروع ثانيا .

مقدمة الشيخ المحرم عبد الحليم البلي بك — اللائحة تفضي بتبادل الرأي .
فن يتناقص المشروع فيقدم الآن .

مقدمة الشيخ المحرم محمود أبو انصر بك — تكلم من تكلم في مصلحة
المشروع . فليتكلم الآن من يتناقضه .

**مقدمة صاحب لدولة اسماعيل صديق باسا رئيس مجلس الوزراء ووزير
المالية والديانة**) — لأجل أن نبين رأى الحكومة في هذا المشروع —
ولو أنه لم يقدم منها — فإننا نعلن تأييدها . وذلك للأسباب الآتية :

إن مشروع القانون الذي قدم من مبدأ الأمر لمجلس النواب لم يكن
يقضى فقط بالنزاع أو الإعفاء من العشرين في المائة مما كان مستحقا
من لصار السنة الماضية ، بل كان يقاوم كذلك الإعفاء من العشرين
في المائة مما يستحق في السنة المقبلة ، أي التي تنتهي في سبتمبر أو أكتوبر
الآتية .

هنا تدخلت الحكومة وقالت — وقد قبلت لجنة المالية مجلس النواب
قربها وملاحظتها — قالت الحكومة إن المسألة في شهرى سبتمبر وأكتوبر
القبلين ليست معروفة الآن المعرفة كلها حتى يمكن لنا أن نفي على هذه المعرفة
حكما قاطعا . لأنه من الجائز أن ظروف الحال والحالة الاقتصادية في العالم
تتغير إلى درجة يصحح معها إجراء أى استثناء للإجراء المعروض عديم
الغوى أو متديا الحد المقبول .

من أجل ذلك قالت الحكومة لو اقتصرتم على أن تجسّلوا الإعفاء من
الماضي كما يمكنكم . فقبلت لجنة المالية مجلس النواب أن يكون الإعفاء
عن الماضي فقط .

مقدمة الشيخ المحرم يعقوب يايو عليه بك — رأى بعض حضرات
أعضاء لجنة الحفانية رفض هذا المشروع اعتقادا على أنه لا يتفق مع المبادئ
القانونية .

أرى أن لم بعض الحق في رأيهم غير أنهم لو كانوا من المحسنين بأهالي
البلاد وطاوعا وفرضا لكانوا المتألمين بالخاصة بين الفلاحين والملاك لأرادوا أن
الضرورات تبيح المحظورات وأن لا بد من إنجاز القانون عاجلا حتى تتلافى
حالات موجودة بين الفلاحين بشكل يجعل اليأس يذهب في قلوبهم فلا يتمكنون
بالزراعة مرة أخرى ولا يقبلون على استئجار الأتليان كما هو حاصل الآن .

أصرف أن كبار المستأجرين قد انفق عليهم مع الملاك ولكن هناك أحوالا
أخرى هي أن المستأجرين من وزارة الأوقاف ومن نظائر الأوقاف ومن القوام
والأوصياء ، هؤلاء المستأجرون أخذت حملات الأتليان منهم وباعها
المؤجرون فأصبحوا بذلك في حالة عسر شديدة لم يستطيعوا معها سداد الديون
التي استدانوها على الزراعة من البنوك والحكومة ولا يرايون مطالبون بها وهم
ماجزون من سدادها .

فإننا راعينا كل هذه الظروف وجب علينا أن نؤيد هذا القانون لأننا
في حالة طارئة تستوجب ذلك .

أما القول بأن هذا القانون لا يمس على الأجانب فن أدركنا بأنهم لا يقبلون
تطبيقه فقد يكون عندهم من الزافة ما يحملهم على قبوله وللعمل به أكثر من
التصديق منا لأنهم أصراف بالأزمة من بعضنا .

نعمون حضراتكم إن كل الدول الأوروبية تتعاون الآن على إعفاء ألمانيا
من وهدنة الإفلاس حتى أمريكا التي تبعد بآلاف الأميال منها قد اشتركت
بأوفر نصيب في هذا الإقراض لأن الحالة المالية في العالم كالتيكس مرتبط
بعضها ببعض حتى إذا تأثرت مالية إحدى الدول سرى هذا التأثير في باقي
الدول .

فإننا كان المستأجر يترك وشأنه ولا نؤسرى حاله مع المؤجر فإن سوء حاله
يتعدى إلى غيره ممن لم يرتبط به .

ولا ينبغي على حضراتكم أن المستأجرين هم الأغلبية الساحقة في الأمة بل
هم الذين يكونون الرأي العام وهم الذين اتفقوا وجماعوا بنا إلى هنا فيجب
أن ننظر في مصالحهم بما تقتضيه الأمانة حتى نكون قد أدبنا الأمانة التي
في أعناقنا لهم .

لذلك أرى أنه يجب الموافقة على مشروع القانون — ولو أرى كنت من
الذين لم رأي في أن يكون التضييق أكثر من ٢٠٪ . لأى أشعر بأن الضرر
الواقع على المستأجر أكثر من ذلك إذ المحصول قد قص حتى لم يصديقي
بمصاريف الزراعة . ولكن بما أن مجلس النواب قد وافق على مشروع القانون
بتضييق ٢٠٪ فقط فاربو أن توافقوا عليه بمرسح ما يمكن كما جاء من
مجلس النواب . (تصفيق)

مقررہ التیج المزمع عدم العمل به — كنت أريد الكلام ولكنني انتازل عن طلي التي أريد ما سمعت بيان دولة رئيس مجلس الوزراء .

مقررہ التیج المزمع عدم العمل به — لقد سمعت قول الحق ومضيت في القضاء ما يزيد عن الثلاثين عاما لهذا أريد أن أدل بكلمة حتى في هذا الموضوع . عند ما سمعت اقتراح حضرة الشيخ المحترم بمقوب بباوي عطية بك دهشت له كثيرا وأسفت لتقدم مثل هذا المشروع لأنني أعتقد أن التسلل بين الملاك والمستأجر إنما هو بمثابة تقض لأساس القانون المادي كما أنه موه للامارات المدنية . كنت أعتقد أن مثل هذا المشروع ربما يكون أول حجر في بناء الشيوعية في مصر . طلبت بعد ذلك إجازة زرت أثناءها بلاد الريف فوجدتها على أسوأ حال وثاكد لي أن تخفيض ٢٠ ٪ من قيمة إيجارات السنة الماضية لا يكفي إذ الفلاح لا يجد الآن قوته الضروري .

في ٢١ سركوبيا ١٩٣١ فلما تركتها بدون زرع لأنني لم أجد من يزرعها أولا ولأنني لم أستطع الإقلاق على زرعها .

بناء على هذا أوافق كل الموافقة على مشروع القانون الذي يقضي بتخفيض الإجراءات الزراعية ٢٠ ٪ (تصديق) .

مقررہ التیج المزمع عدم العمل به — لا نزاع مطلقا بإحضرات الشيوخ في أن للري التي أبدتها أكثرية لجنة المحاقبة ورجاها من اللجنة القانونية . ولا نزاع أيضا في أن على الملاك الذين يراد حماية المستأجرين منهم التزامات من أقساط وفيها . غير أنني بعد أن سمعت بيان دولة رئيس الوزراء وبعد أن وصف لنا سادة عرفان بأنا الحالة التي رأى عليها بلاد الريف لا أرى متدحرجة عن المدلول عن الرأي الذي كتبت مصرًا عليه عند دخولي قاعة المجلس ألا وهو التصويت ضد مشروع القانون . بعد هذا البيان لا أرى علا لتصميم من جانبي وأرى قبول المشروع على أنني أرجو في الوقت نفسه أن يقرر المجلس أن لا يكون هذا التشريع سابقة للمستقبل لنقص الأسباب التي أبدتها لجنة المحاقبة وذلك نظرا للاقتضات الأخرى المفروضة على الملاك من أقساط عقارية وغيرها . لذلك أوافق على المشروع .

مقررہ التیج المزمع عدم العمل به — أمام حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أصل من رأي وأوافق على المشروع (تصديق) .

الرئيس — إذن يتلى للمشروع بدون تعديل .
أصوات موافق .

مقررہ التیج المزمع عدم العمل به — ما فصره دولة رئيس الحكومة لا يجب فيه إلا أن عدنى شيعة قانونية إن أمكن إلزائها ارتاح خميري وكنت معكم .

ان المرسوم بقانون رقم ٤٥ الذي صدر في سنة ١٩٣٠ تحت ضغط أحوال اقتصادية مائلة ، هذا القانون ما كان ينبغي ، بل كان يؤجل فقط . وإذا ملأه شهر سبتمبر المقبل ، ولم يكن هناك قانون بين الوقت الذي سيكون عليه الملاك حيال المستأجرين ، كانت النتيجة اندفاع الملاك في شهرى سبتمبر وأكتوبر القادمين إلى المطالبة بالعشرين في المائة المؤجلة . ورتب على هذا أن يطالب المستأجر في ذلك الوقت بمائة في المائة عن السنة الحالية والعشرين في المائة المؤجلة من العام الماضي . بلغ هذا كله في سنة كالتى نأى آثارها الآن . كان هذا المستأجر الضعيف الذى ضغطت عليه الحالة الاقتصادية للضغط الذى تعرفونه سيطلب بمائة وعشرين في المائة .

من أجل هذا ، ولأن أجل الدفع سيقع في إنشاء العطلة البرلمانية رأت الحكومة أن تنهز فرصة عرض هذا المشروع وتتفاهم وتتفق مع المحتواضيه من ميثاء ومعناه ، حتى يمكن السأجر الذى لا يدفع العشرين في المائة أن يضى تماما من هذا الدفع ، إذ أن الدفع متعلق بسنة كانت الحاصل فيها منخفضة السعر بدرجة تجمد التخفيض بأكثر مما وصلنا إليه وهو العشرين في المائة .

من أجل هذا رأت الحكومة أن تجارى أصحاب المشروع في مشروهم بعد التعديل الذى ذكرته لحضراتكم .

رأت لجنة المحاقبة مجلسكم — وكنت أريد أن تنظر إليه من الناحية الاقتصادية — رأت أن هذا المشروع يخالف الفكرة القانونية السامية وهى تلك الفكرة التي تقضى بعدم السخول فيما بين الأفراد من معاملة . نعم هي فكرة سامية لأيد من الرضوخ لها . ولكن في الأحوال العادية . ولما الآن في أحوال عادية . فالبلاد — كما تعرفون حضراتكم — مودها الأودم الذى تستمد منه ثروتها هو القطن — وذلك إلى أن تجد موارد أخرى — وكلنا يعرف أن أسعار القطن قد هبطت إلى حد أجل بالهائلة . أصل المستوى المتداد . بحيث إن إجراء استثنائيا يقابل في الأحوال العادية بشئ من الامتناع — يجب أن يقابل — والفلاح على ما تعرف — يجب أن يقابل بالترجيح .

هذا هو السبب الذى من أجله لما عرض المشروع الأول الصادر في سنة ١٩٣٠ على الجمعية العمومية لحركة الاستئناف الخططة — وهى مكونة من كبار المشرعين — لم تعرضه كالفرضانية التي رأيتها بلجنة المحاقبة في السخول فيما بين المالك والمستأجر من معاملة .

(تصديق) .

إذن أرجو من هيئة مجلس الشيوخ أن تقبل هذا المشروع . وأن تعمله رحمة بالفلاح . لأن الفلاح — أيها السادة — وظلكن تعرفون حاله حتى الذين لا ترحمهم به علاقة . تعرفون أنه ينوء تحت أهمل الديون بمائة يجب أن تستدر طلعكم عليه .

لذلك أرجو أن تلي هيئة المجلس ذلك النداء الذى صدر من بعض أعضائه اللجنة حيث قالوا إنه يتجاوز الرحمة .

(تصديق) .

هذا ما أردت أن أبينه من الوجهة القانونية ردا على اعتراض سعادة الشيخ المحترم محمد صادق باشا .
(تصديق) .

الرئيس — تقدم اقتراح ^(١) من ثلاثة عشر عضوا بأقوال باب المناقشة فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

أقفل باب المناقشة .

الرئيس — وانتقل إلى تلاوة المشروع نظرا للاستعجال .

تل مشروع القانون وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صممتنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المسالك أو للمساكن الأصلي فيها يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ عن أطيان استؤجرت لتزود قطعا على الوجه المعتاد في المطالبة بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المذكور .

مادة ٢ — في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو مقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها المصاريف والمخلفات .

مادة ٣ — لا يسرى هذا القانون على الإجراءات التي تكون قد جرت بشأنها أخلافت خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولأجل الإجراءات التي يكون الإيجار فيها عمدا على أساس أسعار القطن .

مادة ٤ — تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم تنص صراحة على غاقتها .

مادة ٥ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تأديخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بتسليم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ونغذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر ...

تلك الشبهة هي أن هذا التشريع يقي على سبب لا يور التدخل بين متعاقدين مما قد يخل أمر يتبرعهما في نظر القانون المدني . والحكومة عند ما تتدخل ببناء على مشروع القانون تكون مزمنة بمقتضى هذا التدخل بما يشاء عن القضاء التي تقدم بين المؤجرين والمستأجرين وتكون مزمنة بالخصوص . لأن إرادة المتعاقدين مست بغير مسوغ قانوني إذ الموضع الذي أبدى لنا هو الضمانة المالية الموجودة بمصر .

نحن لا ننكر هذا . ولكن هل يسمح هذا الضيق للحكومة أن هي قبلت المشروع أن تقول للوزير أنا أضمن على حرك الذي تستمد من القانون المدني ؟

هذه مسئلة ترتب عليها توصيات تنفذها الحكومة لمن يفاضلها أمام المحاكم لأن السبب الذي يقي عليه مشروع هذا القانون الاستثنائي لا يستبر مبررا للتدخل بين متعاقدين عقدهما صحيح .

مفكرة صاحب المكالمة محمد علي حسي باشا (وزير الحفانية بالنيابة) — الواقع أنه قد فات حضرات الشيخ المحترمين أعضاء لجنة الحفانية وسعادة الشيخ المحترم محمد صادق باشا أن هذا المشروع قاصر على تبيان إجراءات ولا يتعلق بالموضوع مطلقا . هذا المشروع مبني على عدم سماح الدعوى حتى أن اللجنة التشريعية عند مناقرت فيه لضبط ضباطه القانونية والتوفيق بينها وبين الشرع القائم . قالت أن المشروع فضيل عدم المساس مباشرة بحقوق المسالك ، ففضل الوصول إلى غايته بوضع بعض قواعد تتعلق بالإجراءات ، يدل على ذلك أنه نص في المادة الثالثة من المشروع على أن هذا القانون لا يسرى على الإجراءات التي تكون جرت بشأنها أخلافت خاصة بين المتعاقدين كما لا يسرى على الإجراءات التي يكون الإيجار فيها عمدا على أساس أسعار القطن صمودا وجوبيا .

كما أنه بحسب هذا القانون لو دفع مستاجر الإجارة كاملة باعتبارها معقولة لكان الدفع قانونيا . إنما الحالة التي رعى المشروع إلى تسهيلها هي حالة ربح الدعوى وهذه المسألة غا أشباه وظواهر كثيرة في القانون ولم يقل أحد أنها تمنس الحقوق وترتب عليها توصيات تنفذها الحكومة . فدعوى الوقف لا تسهم بعد زمن معين وكذا دعاوى الإرث والزوجية ومع ذلك لم يقل أحد إنها مست الحقوق أو أضرت بها .

تبين من ذلك أن القول بأن التدخل التشريعي على هذا الوجه قد يكون سببا لمسئولية الحكومة بالخصوص غير صحيح وتبين أيضا أن هذا الإجراء تشريعي مستوف للشرائط الدستورية ومعلوم أن كل إجراء تشريعي لا يترتب عليه توصي مطلقا .

(١) نص الاقتراح :

اقتراح بأقوال باب المناقشة في مشروع قانون تخفيض الإيجارات .

أحمد أبو زيد ، محمود بركات ، عبد الحليم بركات ، جوي زاهد ، حسين صالح خليفة ، سليم طرس ، سلطان السدي ، كامل تولا ، عبد الحميد سلطان ، تيسر ، أحمد زاهد ، طه ، أحمد حميد ، أحمد ، فائق ، عبد الحليم .

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المسالك أو المستأجر الأصل لها يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن أطيان استؤجرت لتزود قفلا على الوجه المتعارف في المطالبة بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المذكور.

مادة ٢ - في حالة التنفيذ بمحكمة أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضاعفا إليها المصاريف والمخفقات.

مادة ٣ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اختلافات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها عتدا على أساس أسعار القطن.

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على المناطوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها.

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تأمر بأن يسمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة.

مصرى المشرى ١١ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢٦ برلة سنة ١٩٣١)

قواد

باسم حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدق

وزير الحفانية (بالتأية)
محمد سليم عيسى

أخذ رأى على هذا المشروع بالبناء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٧٠

الأغلبية المطلقة ٣٥

الموافقون ٥٩ (١)

غير الموافقین ١١ (٢)

وقد امتنع حضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك عن إبداء رأيه.

الرئيس - ليبن حضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك سبب امتناعه.

مقرر اللجنة المحترم إبراهيم راتب بك - السبب في الامتناع أني لست مقتنعا بصلاحيته وعملية هذا المشروع ولكني لا أريد أن أقترح ضد رأي حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون.

القانون كما صدر

قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١

خاص بالإجراءات الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ (٣)

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(١) أبو زيد قطاوى بك ، أحمد السيارى بك ، الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين ، الشيخ محمد طه بك ، أحمد طه بك ، أحمد مرغان باشا ، أحمد مرغان باشا ، الدكتور أحمد فهمى الزيد بك ، أحمد نجيب برادة بك ، الدكتور أحمد يوسف طه الخدي ، أحمد حسين يوسف الخدي ، أحمد حامى باشا .

جريس زقارى باشا .

حافظ حسن باشا ، حبيب دوس بك ، الشيخ حسين صالح خليفة ، حسين واصف باشا ، الشيخ حسين والى .

الدكتور زكى شتار ابغوى الخدي .

سلطان السعدى بك ، سلطان محمود يونس بك ، سليم خليل بطرس بك ، سليمان مكيان أباطه بك .

شفيق سمح الله حلايه الخدي .

صالح حسن باشا ، صالح قمر باشا .

سلطان سيد أحمد سالم بك .

الشيخ عبد الباقى ماهر بدران ، عبد الحليم البيل بك ، السيد عبد الحميد البكرى ، عبد الحميد سليمان باشا ، عبد العزيز البيهون بك ، عبد العزيز سيف النصر بك ، عبد الكريم شديد بك ، عبد الله سمكة بك ، القراء عبد الحميد غريب باشا ، القراء عبد الله باشا ، عبد الحليم الغزى باشا ، عبد الحليم باشا ، عبد الرحمن رضا باشا ، مصطفى حسن زايد باشا .

كامل جريس تكللا بك .

محمد أبو النصر قنطار الخدي ، الشيخ محمد الأحمدي الطوارى ، محمد توفيق مهن بك ، محمد طه حبيب باشا ، محمد طه بك ، محمد حسين بك ، محمد مصطفى باشا ، محمد محب باشا ، محمد مصطفى مجمره بك ، محمد ممد باشا ، محمد ممد الخدي ، محمود اسماعيل أباطه بك ، القراء محمود مهنى باشا ، مرسى محمود الخدي ، مصطفى رشيد بك ، القروى موسى قواد باشا .

مقرب يبارى طه بك ، يحيى إبراهيم باشا .

(٢) أدمار قصيرى بك .

حسن صبرى بك .

الشيخ عبد الحميد سالم .

محمد خير راضى بك ، محمد وائش عطيش بك ، محمد مدق باشا ، محمد فهمى القاضى باشا ، محمد محمود بك ، محمود أبو النصر بك ، مصطفى خليفة باشا .

نعت جبريل الحلبى باشا .

وقد امتنع حضرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك عن إبداء رأيه .

(٣) كرسى بالقاهرة المصرية عدد ٧٨ الصادر ٣٠ برلة سنة ١٩٣١

القسم الثاني

القانونان

الخاصان بإجراءات الأعيان الزراعية

عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية

(ب)

اقتراح بمشروع قانون

مقدم من حضرة النائب المحترم فريد نجر الدين

بمقتضى إعطاء الأقطان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن فرّاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه

مادة ١ - المستأجر أو المستأجر من الباطن لأرض تروى قطعنا على الوجه المعتاد لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ يبقى نهائياً من سداد ٤٠٪ من قيمة الإيجار السنوي من السنة المذكورة إذا كان قد استأجرها قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية. أما إذا كان قد أعجازه عمداً في سنة ١٩٣٠ فإنه يبقى من دفع ٢٥٪ من الإيجار المستحق عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ فقط.

مادة ٢ - لا يجوز للمستأجر أو المستأجر من الباطن الذي تحاسب مع المؤجر وترك الأقطان في نهاية سنة ١٩٣١ استبعاداً ما دفع من الإيجار المذكور زائماً عن هذه القسي.

مادة ٣ - يجوز دفع قيمة إيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ طبقاً لهذا القانون في أي حالة تكون عليها الدعوى إلى حين إقفال باب المرافعة بل يجوز دفعها في أي وقت أثناء التنفيذ إذ أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأقطان المحجوزة ويجوز دفع قيمة المستحق من الإيجار والمصاريف المناسبة. تنهر الإجراءات ملغاة.

مادة ٤ - لا يجوز مطالبة المستأجر أو المستأجر من الباطن الذي استقر وأضامه على الأقطان نهاية سنة ١٩٣٢ وسدد قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ طبقاً لهذا القانون بالتأخر عليه من إيجار هذه الأقطان عن السنوات السابقة للسنة المذكورة إلا في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٢.

مادة ٥ - لا يسري هذا القانون على الإيجارات التي قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها عمداً على أساس أسعار القطن.

مادة ٦ - تسمى أحكام هذا القانون على الدعوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون الإخلال بقواعد القانون العام الذي لم ينص صراحة على غاقتها.

مادة ٧ - تسمى مدة جميع عقود لإعارة الأقطان ابتداء السنة الزراعية الحالية (أي نهاية شهر أكتوبر سنة ١٩٣٢) ولا تجدد باتفاق جديد يقد بين الطرفين.

مادة ٨ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وبموجب من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن ينص هذا القانون بإتمام العمل ويؤخذ بتكليفات من قوانين الدولة.

عز وجل ٢٨ ديسمبر ١٩٣١

فريد نجر الدين

نائب مدير

(أ)

مرسوم بمقتضى رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١

بمجمع مهلة لنفع الإيجارات الزراعية

نحن فرّاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبما أن توالي المهبوط في أسعار القطن يوجب اتخاذ تدابير من نوع ما اتخذ بالمرسوم بمقتضى رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ بشأن إيجار السنة الزراعية الحالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ للمستحق تنفيذاً لإجراء سابقة على السنة المذكورة

ونظراً لضرورة المبادرة منذ الآن باتخاذ تلك التدابير وبوجوب الإضفاء للرخصة التي نصت عليها المادة ٤١ المتقدم ذكرها

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - إذا كان المستأجر لأرض أو إلى استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لترجع قطعنا على الوجه المعتاد وكان قد دفع سبعة أعشار إيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢ بالثلاثة الأعشار الباقية ولا بالتأخر من الإيجار المستحق عن السنة السابقة على سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٠ الزراعية بمقتضى نفس المدة عن الأرض بذاتها. كما لا يجوز فسخ الإجارة الحالية بسبب عدم دفع الإيجار. ويشترط في ذلك كله أن يكون المستأجر المذكور قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية.

مادة ٢ - يجوز دفع السبعة الأعشار المشار إليها بالمادة السابقة في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة بل يجوز دفعها في أي وقت أثناء التنفيذ على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأقطان المحجوزة أو قبل دفع أو إيداع القيمة المحجوز عليها تحت يد الغير.

وفي الحالة الأولى إذا حكم القاضي بدفع الثلاثة الأعشار الباقية وبتمتار الإيجار يأمر بالاحصاء التنفيذ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢

وفي الحالة الثانية تؤلف إجراءات التنفيذ إلى التاريخ المذكور وإذا كان دفع السبعة الأعشار مصحوباً بدفع مصاريف التنفيذ والمخفقتات تصير الإجراءات ملغاة.

مادة ٣ - تسمى أحكام هذا القانون على الدعوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على غاقتها.

مادة ٤ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وبموجب من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وتقدمه إلى البرلمان عند انعاده

مدر برارى المنزه في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٠ (٨ ديسمبر ١٩٣١)

فرّاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

ومجلس مجلس الوزراء

أحمد محمد

وزير الحفانية (بالتفافية)

محمد حلمي موسى

رابعا - يطلب المقترح في المادة الرابعة من مشروعه وقف المطالبة بالإيجار المتأخر من السنوات السابقة لسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣١ إضافة ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٢ بشرط قيام المستأجر بإصدار سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣١ المقترح . ولم تلبجئة المراقبة على هذا الإيقاف ولا التعرض للحالة القائمة بين المالك والمستأجر فيها خلا لإصدار سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ التي أشارت إليه المادة الأولى من المرسوم رقم ١١٠ سنة ١٩٣١ ، فإن في التعرض لهذه العلاقات السابقة إثارة مشاكل وخلق منازعات حول علاقات نظمت في القالب فيما بين الطرفين ، وأصبح لا محل لتعرض لها ولا لنقضها .

خامسا - يطلب المقترح ألا يسرى القانون المقترح على الإيجارات التي جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محمدا على أساس سعر القطن ، وأن يسرى هذا القانون على البعائر المنظورة الآن أمام المحاكم - والجنة توافقه على ذلك لأن جميع هذه الإيجارات بينها كانت ملاحظة لدى اللجنة من قبل ، وسبق لها أن قررتها فيما يتعلق بالقانون الخاص بتفويض إيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الذي أقره المجلس .

سادسا - يطلب المقترح في المادة السابعة من المشروع إنهاء جميع عقود إيجارات الأحيان الزراعية في نهاية السنة الزراعية الحالية وهذا لا يفره اللجنة وتمتد تمسحا خطرا على المعاملات لا مبرر له ، ولا يفوت اللجنة أن تشير إلى أن ألفتها كانت ترى وجوب التدخل فوراً فيما يتعلق بالمقود المبرمة في سنة ١٩٣٠

وسببا على جميع ما تقدمه رأيت اللجنة بأولية الآراء أن يكون المشروع بالنسبة الآتي :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقناه عليه وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ لا قبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، من أحيان استؤجرت لترفع فقط على الوجه المتباد - في المطالبة بأكثر من سبعة أعشار الإيجار المذكور - وبشروط في ذلك أن يكون للمستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي يكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محمدا على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تستثنى من أحكام هذا القانون على البعائر المنظورة أمام المحاكم والتي تكون إيجارها منظورة أمام المحاكم .

أما فيما يتعلق بمدى هذا التدخل فإن اللجنة ترى أن يكون على صورة تكفل مصلحة الطرفين المتعاقدين مما بحيث لا يسبق الجفر واقفا على المستأجر ولا ياتي الظلم كعمل كامل المالك ، وسيكون هذا ملدا بمبدأ في بيان الصيغيات التي أدخلتها على المشروع :

أولاً - يطلب المقترح في المادة الأولى تخفيض الإيجار :

(١) بمقدار ٤٠٪ بالنسبة للمقود المبرمة قبل سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

(٢) بمقدار ٢٥٪ بالنسبة للمقود المبرمة في سنة ١٩٣٠ .

واللجنة وإن كانت توافق على وجوب تخفيض الإيجار إلا أنها ترى من جهة قصر هذا التخفيض على المقود السابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ولخضرة المقترح أن يقدم مشروع قانون مستقل يقود سنة ١٩٣٠ ومن جهة أخرى يكون هذا التخفيض بنسبة ٣٠٪ فقط من قيمة الإيجار . ولا يفوت اللجنة أن تشير إلى رأي الحكومة خاضعة فيما يقود سنة ١٩٣٠ إذ إنها ترى أن الأزمة في سنة ١٩٣٠ كانت ماثلة أمام المتعاقدين بصورة يتبين منها ملاحظتها وقت التعاقد ، حتى لقد بلغ من مبلغ أن تدخل المشروع فعلا بخصوص إيجارها بالوقت تخلف منه عشرون في المائة يقتضى القانون الذي أصدره هذا المجلس من قبل . وما دنا على اتفاق بأن تدخل المشروع حمل استثنائي وإجراء طارئ لطرف طارئ وحالة شاذة . فليس هناك مبرر لتدخل المجلس بجرية الأضغاق فيما يخص بالمقود المبرمة في سنة ١٩٣٠ بصفة عامة ما كان ملاحظا وقتئذ من وجود الأزمة وتوقع اطراحها . الأمر الذي يستدعي أخذ الجذر والحيلة وقت التعاقد .

أما فيما يتعلق بالنسبة للمقتضى تخفيضها من الإيجار فقد رأت اللجنة كما سبق أن تكون ٢٠٪ فقط تمسحا مع النسبة الواردة في المرسوم بقانون رقم ١١٠ سنة ١٩٣١ ، التي أطمأن لها المتعاقدان وتوفها استقرار الحالة عليها . أسوة بما حدث في إصدار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، ومن جهة أخرى فإن تدريج الأزمة إلى التناغم لم يحصل إلى الحد الضاغط لما كانت عليه في سنة ١٩٣٠ بل كان على مستوى يعمل النسبة الواردة في المرسوم بقانون أقرب إلى الاحتياط من النسبة المقترحة تخفيضها في المشروع ، وذلك أضمنت اللجنة وجوب تخفيض الإيجارات ثلاثين في المائة فقط .

ثانيا - يطلب المقترح في المادة الثانية من المشروع النص على عدم جواز استرداد ما دفع من الإيجار زائما على النسبة المطلوب تخفيضها : وقد رأت اللجنة أن لا محل للنص على ذلك اكتفاء بالقواعد العامة التي لا تحيز لمن دفع الدين كله أو بعضه إن استند ما دفع .

ثالثا - ينص المقترح في المادة الثالثة من مشروعه على جواز دفع النسبة المقترحة تخفيضها من الإيجار في أي حال كانت عليها الجعوى إلى آخر ما أوردته من أحكام تتعلق جميعها بالتنفيذ في حالة الإحالة الواردة بالمرسوم رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ ، وقد رأت اللجنة أن لا محل لعمل هذه المادة في هذا المشروع لاحتلالها على الجوانب الواردة في المرسوم المذكور .

مادة ٤ في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي ، لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعتار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها المصاريف والمخفقات .

مادة ٥ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويوصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر أن يرسم هذا القانون بنظام الدولة وينفذ كقانون من قوانين الدولة . وقد أحييت على اللجنة العراض الآتية :

(١) عرضة من أبي العباس محمد وأخريين من ناحية قوص مديرية قنا يطلبون فيها جميع التفضيضي على أطيان القلعن إطلاقا .

(٢) عرضة من أحمد صدق شبرا يقترح أن يكون التفضيضي عن القعود المبررة في سنة ١٩٣٠ أيضا بشرط أن تكون اتفق عليها في سبتمبر سنة ١٩٣٠ .

(٣) عرضة من محمد عيسوي النوبسي من ميت حيش مركز طنطا وليب غنايل منصور برفع قيمة التفضيضي عن ٤٠ ٪ .

حضره النائب المحترم إبراهيم الهلال بك - أعارض في المبادئ العامة لمشروع هذا القانون .

حضره النائب المحترم السيد حبيب - أفهم أن تقتصر المعارضة في المبادئ العامة على الكلام فيما إذا كان المشروع مخالفا لقيادئ الدستورية أم لا .

حضره النائب المحترم إبراهيم الهلال بك - قبل أن أتكم في هذا المشروع بقانون أريد أن أبين لمية المجلس الموقر أن موافق في معارضة هذا المشروع هو الدفاع عن حرية الملاك قبل أن يكون دفاعا عن أموالهم .

أن الملاك قد تنازلوا عن كثير من حقوقهم لمستأجرهم ، ولا يزالون مستعدين للتنازل عن جزء آخر . ولكن بشرط أن يكون هذا التنازل بمحض رضائهم واختيارهم ، لا قهرا ولا خضوعا لقانون ، وذلك لكي تسود روح التفاهم والوفاق بينهم وبين المستأجرين ، ولكن يتم للمستأجرون أن الملاك قد تنازلوا لهم عن حقهم بمحض إرادتهم فضلا منهم لا وجوبا عليهم .

ما كان يحق المجلس أن ينظر في هذا المشروع ، أو يبيعه جانباً من الاتفاقات أو يميله على لجانه ، لأنه مشروع جائز نظام ، مشروع شاذ لم يسبق له مثيل لا في البلاد المتقدمة ولا في غيرها حتى ولا في جاهل أفريقيا (مخك) مشروع يحدد الحريات ، ويثبت الحقوق والالتزامات المقدسة الواجبة الاحترام ، مشروع أراد شديد الوطأة على الملاك نذرا بنجرهم .

وباليت شرعى لم لا يكتسب المالك هذا المصلف الذى اكتسبه المستأجر ؟ أليس الملاك مصريين ؟ ألم تؤثر عليهم الضائقة المالية أكثر من غيرهم اليسوا هم أصحاب المصالح في البلاد ؟ (خفية)

أريد أن أؤدى واجب الدفاع عن الملاك ، ونحجب أن يكون المزارع الذى تكتفيه قطعية من الجليز أو قليل من الجبن أسى المصلف من الملاك المرحى بالفتايات ، الذى ألبس عبية البائع والطيف هو وأمره .

إن لجنة المالية تصرفت في هذا المشروع بقانون مصرفا غريبا لأنها قورت - عند ما قدم إليها في العام الماضى المشروع بقانون الخصاص بتخفيض إيجار الأطنان الزراعية عن سنة ١٩١٩ - ١٩٣٠ ورات الضجة المسائلة التى قامت حوله - أنه مشروع استثنائى ولا يسمح به مرة أخرى ، فبدلا من أن ترضى هذا المشروع - كما كنا نخطر - أو تمحل نسبة التفضيضي ضجعلها ٢٠ ٪ ، كما كانت في العام الماضى ، أقرته وظهوت بمظهر الشدة والقسوة ضد الملاك الذين أصبحوا ولا راح لهم ، لأنهم فضلا عما يرضون تحتهم من قمل الضرائب التى أصبحت لا تتناسب مع ما تنتجه الأرض ، وفضلا عن تدهور الإيجارات وتداول قيمة أطيانهم فانهم يصابون كل عام بمرض وبأى هو قانون تخفيض الإيجارات (خفية) .

إننى أتكم وأعرف أن هناك تيارا جلفا من المستأجرين (خفية) كما أن أغلبية حضرات النواب المحترمين من مستأجرى الأطنان (خفية ومقاطعة) .

حضره النائب المحترم اسماعيل فهمى الشلقانى بك - أطلب أن يسحب حضره النائب المحترم هذه العبارة من كلامه وهو ليس المالك الوحيد من بين حضرات أعضاء المجلس .

حضره النائب المحترم إبراهيم جاد المولى بك - إن حضره النائب المحترم إبراهيم الهلال بك يتلو خطبته من ورقة ، والقانون يجرم على الأعضاء التلوة . حضره النائب المحترم فريد نحر الدين - ردا على العبارة التى فاه بها حضره النائب المحترم إبراهيم الهلال بك أرجو أن يلاحظ حضرات النواب المحترمين أننى رغم كونى مقدم الاقتراح بمشروع قانون - فأنى غير مستأجر لقننا واحد .

حضره النائب المحترم إبراهيم الهلال بك - أريد أن أدافع (مقاطعة وخفية) حضره النائب المحترم السيد حبيب - تنص المادة ٣٧ من قانون النظام الفاضل على أنه لا يسمح مطلقا مقاطعة المتكلم .

حضره النائب المحترم عبدالسلام وجب باشه - ردا على ملاحظة حضره النائب المحترم السيد حبيب أقول إن حفظ النظام بالمجلسه منوط بالرئيس وحده .

حضره النائب المحترم إبراهيم زكى - إن حضره النائب إبراهيم الهلال بك قد عرض بمحضرات الأعضاء ، وأطلب أن يسحب العبارة التى فاه بها أو الال تسبل في المحضر .

حضره النائب المحترم إبراهيم الهلال بك - يا حضرات النواب . ربما يحل لي التكم أن هذا المشروع قد ينفذ شيئا من ولايات الضائقة المالية . كلا :! بل الواقع أنه يأخذ دينار زبد لم يطيحه عمرا ويطلب ردها شخص يكسره به . نحن نكلم الشخصيين بغير البرجة والمصلف ، وعلى هذا لا يرضى للمشروع تمارة المرجوة .

ليحصل على القوت الضروري له ولأولاده فهو جدير بالرحمة كلها ، جدير بالطف والرياسة . أما زميله الذي يستأجر مساحات واسعة يضمها إلى أرضه فهو رجل يدخل في صفوف التجار المضاربين ليسد طريق الرزق دون صغار المزارعين . فلا يلحق بنا أن نحبه في هذه الساحة ... (ختم) .

إن هذا المستأجر يضرب البلد استجابة ، إذ الأرض يجب أن توزع على صغار المزارعين وعلى الأيدي العاملة ... (ختم) .

لا فائدة من المقاطعة لأنني مصمم على إنهاء كلامي .

إنني أتكم عن فريق من المستأجرين أخذوا المضاربة أسلوباً لهم في الحياة . أتكم عن رجل يملك مائة فدان أو مائتين فيقصد إلى وزارة الأوقاف أو إلى إحدى الدوائر الكبرى ليستأجر ألفاً أو ألفين ، وهو بذلك لا يعني على نفسه وثرته فقط ولكنه يعني على ثروة أولاده وعلى الروح العامة التي يجب أن تنبعش لها في ميادين العمل المصري ، إنكم إذا حثمت هذا الرجل بتشريكم فأنتم تشتمون جميعاً نوعاً من المضاربة التجارية التي قد ترفع للمستأجر أو تنقص به . ولا يترك مالاً أمام أصيكتكم كثير من البيوتات التي تحترق ، وكانت عامرة ، لأن أصحابها استأجروا مساحات واسعة وصرصوا أنفسهم وثرواتهم لمخاطر الأزمات .

الرئيس — أرجو أن يتكلم حضرة النائب المحترم في الموضوع .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — إن المادة أخذت مبدأ تحديد نوع من الأرض ، فقصدت الأرض التي تزوج قطناً فقط ، وأنا أريد التفريق بين هذين النوعين من المستأجرين (ختم) .

أظن يا حضرات النواب المحترمين أن من أبسط المبادئ الدستورية أن يكون للشك حق إبداء رايه ولو كان خطئاً فالتزكي أشرح رأيي ولحضراتكم الراي الأخير ، وما من داع لأن يبدأ أحدنا المسالك على أخيه . وإلى أنكم في مسألة لا تهتمني شخصياً ، فليست بملك ولا بمستأجر ، وإنما أنكم في سبيل للصحة العامة وحدها .

الرئيس — ما هو التعديل الذي تريد إدخاله على المادة ؟

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — إن المادة أخذت مبدأ التفريق بين أنواع الأرض المزروعة فأرادت الأرض التي تزوج قطناً فقط ولم ترد الأرض التي تزوج قصفاً مثلاً . وذلك لأن المشرع راعى الظروف والملازمات في تشريعه . فتشبا مع روح المشرع أريد أن أفرق بين النوعين اللذين شرحتهما من المستأجرين ، بين من يستأجر لضاربين ومن يستأجر لبيعش ، ولاكتفى بأن يكون الحد الفاصل بينهما مائة فدان فقط .

— إنني يا حضرات النواب أرى لتفريق بيني وبينكم أن يجمع في اقتراحنا الطبقية الصغيرة والطبقية الوسطى ، أما أوطافا الذين يستأجرون لأغراض التجارة فلا أرى داعياً لتدخل المشرع في شؤونهم . حتى أنت إشارات للمساحات الواسعة فردية ، وأصحابها قليل ، فلا يجوز أن يتناول تشريعنا مسائل خاصة بحدود معينة من الأوقاف . بل يجب أن يشمل في وضعه أكبر طائفة من المصالحات ...

وإنني أمتثلكم بأمره وبضائركم الطاهرة أن ننظر إلى الملك بين المصطفى والرحمة فتفكرهم وشأنهم مع مستأجرهم كما تحضى بذلك الدساتير والقوانين السابرة والوضعية . وأن ترفضوا هذا المشروع لأنه ياترطام .

الرئيس — هل توافقون على المبادئ العامة للمشروع والإنقال إلى مناقشة مادة ٩ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر — أتلو على حضراتكم نص المادة الأولى من مشروع اللجنة :

مادة ١ — مع عدم الإخلال بالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ لايجوز على المالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بالبيع لمدة سنة ١٩٣١ — ١٩٣١ من أطيان استؤجرت تزوج قطناً على الوجه المتعارف ، في المطالبة بأكثر من سبعة أشهر الإيجار المذكور . ويشترط في ذلك أن يكون للمستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة ، وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية .

حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بيومي نصار — أريد أن أستوضح حضرة المقرر عن المقصود بعبارة (على الوجه المتعارف) فهل هي تنصب على الأرض المزروعة قطناً بالعموم أو هي تنص الأرض التي من شأنها أن تزوج قطناً سواء أزرعت أم لم تزوج لأن أراءه الحاكم اختلفت في معنى هذه العبارة فلم أن نجد أنها الآن تحديداً كلياً .

المقرر — دارت المناقشة في الدورة الماضية حول تحديد المقصود بالعبارة التي يشر إليها حضرة الزميل ، واستقر الراي على أن المراد بها هو الأرض التي يمكن أن تزوج قطناً ولو لم تزوج بالفضل .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — يا حضرات النواب المحترمين — أرى أن تقرير لجنة المالية قد وفي الموضوع حقاً من البحث وجمع أطراف القول فيه ، كما أوضح الظروف التي نشأت منها الرضبة في وضع تشريع استثنائي كالتشريع المفروض على حضراتكم . وإلى أوافق أول الأمر على أن يتدخل المشرع في الظروف الاستثنائية في وقت الأزمات الطاحنة ، يجمي العلاقات بين المالك والمستأجر . غير أني لاحظ أن مشروع اليوم فيه قبوة شديدة على الملاك الذين يجب علينا أن نحجم وأن نعدل معهم بمثل ما نصنع مع زملائهم المستأجرين ، فإن هؤلاء الملاك إخوان مصريون وقد أهملنا أعياد الحياة وكألفها كإهملهم ونفاسوا من الأزمة وشدتها أسوأ مما قاسى المستأجرون .

ينبغي يا حضرات النواب أن يكون مفرداً في أذهانتنا عين نبحث المشروع ، أنه ليس هناك مستأجر ولا مالك ، ولما هناك أزمة انشيدت على الاثنين جميعاً ، ومهمة يجب أن نتجملها معاً ، لا أن نقصد إلى حماية أحدهما على حساب الآخر .

ولذا أرى وجوب التفريق بين طوائف المستأجرين ليس في المعاملة بين من يملك مساحات صغيرة ومن يملك مساحات واسعة . فإن الأول يعمل بكسح طوال ليله ونهاره لا يعمل إلى ثلاثة لحيلة وفاعلية . ولكن

ويعد ما تقدم اعتقد أن المصلحة تقتضي بأن تفرق في ترمينها بين المستأجر المضارب وبين المستأجر الحقيقي ولخصركم الرأي الأجل على كل حال .

حضره النائب المحترم حسين عبد اسماعيل — في امراض شكل على الصيغة التشريعية لهذه المادة — زيد أن أضيفه قبل المناقشة في موضوعها . ويثار هذا الاعتراض يرجع إلى البشارة الواردة في صدرها وهي "مع عدم الإخلال بالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١" فقد أتت هذه البشارة — عند تطبيق القانون الصادر من المجلس في العام الماضي — إلى تضارب كبير بين هيئات المحاكم على اختلاف درجاتها .

تصلون أنه في سنة ١٩٣٠ صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ بمقتضى مهلة لنصف قيمة خمس الإيجار ووضع فيه آئذ شرط أساسي لأجل التجاوز من هذا الجنس ، وهو أنه يجب على المستأجر القيام بسداد أربعة الأثمان ليستفيد من هذا التجاوز فلم تتجاوز عند النظر في هذا القانون أن تأخذوا بهذا القيد غير أنهم لم تنصوا عليه في صلب القانون .

لذلك رأيت المحاكم نصها عند التطبيق أمام أمرين : أمام عبارة "مع عدم الإخلال بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠" وأمام النص الوارد في صلبه الذي يمتنع بمسند أربعة الأثمان للاستفادة من التجاوز عن الجنس . فذهب المحاكم ، ومن رأياها دائرة محكمة بنى سوف الأهلية ، بمقتضى هذا الموضوع بحثا مستغنيا ، وقالت إن كل قانون يجب أن يطبق على ضوء مذكرته التفسيرية كما أن كل قانون يرمي إلى إلزام الناس بالقيام يجب أن يطبق على ضوء المناقشات التي أقيمت من الأعضاء .

فلما رجعت تلك المحكمة إلى المناقشات التي دارت بالمجلسين رأيت أنه يستأنف منها صراحة عدم الأخذ بهذا القيد فصرحت القانون على ضوء تلك المناقشات ولم تأخذ بالقيد الوارد في القانون رقم ٥٤ المذكور .

سأرت المحاكم على هذا التطبيق إلا أننا فوجئنا أخيرا بمحكم من محكمة استئناف مصر لمضى بخلاف ذلك حيث قال بوجوب تطبيق النص الوارد في صدر القانون ، وهو قول الشارح "مع عدم الإخلال بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣١" .

أريد ألا تقع في هذا العيب ذاته وأن تتفادها في القانون المعروض علينا اليوم فلا تشير فيه إلى عبارة "مع عدم الإخلال بالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١" الذي أشار بالتالي إلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لأن كليهما قائم لم يلغ . وكل ما هنالك أنه بعض الأحكام سُلخت منها وأدرجت في القانون الأخير .

يجب على لجنة المالية أن تأخذ بالحيلة والحذر في صياغة هذه المادة فلا تعلق لإدراج عبارة "مع عدم الإخلال بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١" حتى لا يكون القيد الوارد في القانون رقم ١١٠ المذكور مقيدا لحرية المستأجر بالتبرع بهذه الترخيص الجديد ويجب لا نقره بتسديد قيمة أثمان الأجرة لكي يستفيد من التجاوز من بلادة الأعباء .

هذه هي ملاحظات اللجنة الأولى من صيغة الصياغة التشريعية السابقة . والآن من حضوركم وفيها الكثير من المحامين الذين انطلقوا على الأحكام الواردة

الصادرة من محكمة استئناف مصر ومن شئ المحاكم — ألا يجوزكم وضع نص صريح في المادة يزيل هذا اللبس .

أما من حيث الموضوع فإن حضرة المقترح قد طلب أن تكون نسبة تخفيض الإيجار ٤٠٪ . ورأت اللجنة أن تكون تلك النسبة ٣٠٪ . وإلى اعتقد أن تحديد النسبة لولحت فيه الحالة الماضية فقد رأينا في السلم الماضي أن تكون النسبة ٢٠٪ . ولما كانت أسعار القطن لم تهبط كثيرا فإن تدريج النسبة من ٢٠ إلى ٣٠٪ تدريج معقول وأوافق اللجنة عليه .

في ملاحظة أخرى جدية بالبنية وهي أن اللجنة وضمت قيتين في عجز المادة الأولى لا أوافقها عليها . فقد اشترطت في القيد الأول على المستأجر الذي يريد أن يستفيد من نسبة التخفيض أن يكون قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة .

هذا القيد لا حضرات النواب يتناق مع الزوج التي نسج عليها في إجراء تشريعي استثنائي .

لسأنا نطلب في القانون المعروض علينا اليوم التجاوز من ٣٠٪ ؟ ذلك لأنه في سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣١ أو عبارة أخرى سنة ١٩٣١ الزراعية قد هيئت حاصليل الأقطان وأقامتها إلى ما لا يتفق مع تكاليف المستأجر ولا مع الأجرة المحددة .

فلما كان هذا هو الأساس الذي يرد بناء صرح هذا التشريع عليه فلنأمن لأن نحم المستأجر لسنة واحدة من المساعدة وأن نقصرها على المستأجرين لسنتين أو ثلاث فإن هؤلاء قد يعلمون الخط فيرتفع عن الفطار في السنة التالية إلى عشرين جنيها . ويوضحهم خسارتهم من السنة الماضية أما الذين استأجروا لسنة واحدة فليست لديهم هذه الفرصة وهم أولى بالرحمة والشفقة .

ترد اللجنة أن تقدر التخفيض بحد وبسبة معينة وأنت تعطى العلاج بنسبة المرض . فالمرض حصل في سني ١٩٣٠ و ١٩٣١ فما معنى حرمان المريض أي المستأجر لسني ١٩٣٠ و ١٩٣١ من الصلاح ما لم يعد مرضه إلى سنة ١٩٣٣ أو سنة ١٩٣٣ ؟

إن هذا ما حضرات النواب لا يتفق مع روح التشريع ولا مع الغرض من التخفيض . لذلك أرى أن القيد الأول الذي أشرت إليه في طرحه .

أما القيد الثاني فهو اشتراط سبق الإجابة على سني ١٩٣٠ و ١٩٣١ هذا التصير في ذاته غامض من الوجهة التشريعية لأن العرف عندنا يخلف في بدء السنة الزراعية . أي تبدأ من يونيو أم من أكتوبر برام نوفمبر .

فلما قلنا إن السنة الزراعية تنتهي من أكتوبر كان معنى ذلك أن هذا القانون لا يسري على العقود الفورية في نوفمبر وبذلك لا يشملها حكم الاعتقاد الرئيس — ما هو النص الذي يريد حضرة النائب المحترم إزالة اللبس ؟

حضره النائب المحترم حسين عبد اسماعيل — يريد أن يحدد التاريخ فيقال في كل سنة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٣ .

تكون نسبة العجز العمومية قبل سنة ١٩٣٠ وبين سنة ١٩٣١ و ١٩٣٥ ٦٠٪ /
أما مقارنة الحالة بين سنة ١٩٣٠ و ١٩٣١ فهي كما يلي :

الفرج	الصف	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١	نسبة العجز
أول سبتمبر	أخرى	١٣٠٤٥	٧٥٩٢	٤١٠١١
» » » » » »	سكلا ريدس	١٩٠٩٧	١١٠١٢	٤٤٠٣١
» أكتوبر	أخرى	١١٠٦٨	٨٥٠٤	٢٦٠٨٨
» نوفمبر	سكلا ريدس	١٧٠٩٦	١٣٠١٧	٢٦٠٦٧

تكون نسبة العجز العمومية بين سنة ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٥ ٣٣,٥٪ /
لن هذا البيان يؤيد السبب الثاني الذي اصبحت عليه لجنة المالية في
تقريرها ولذلك تكون القيمة المقترحة تخفيضها وهي ٤٠٪ / أقرب إلى المعدلة
من أية قيمة أخرى ويجب الأخذ بها مع أن كثيرين من الملاك قد تركوا
من تقاع أنفسهم أكثر من هذه القيمة ولذا أرجو الموافقة على القيمة التي
اقتربنا في أصل المشروع .

هذا فيما يتعلق بالمقدور المحررة قبل سنة ١٩٣٠ — أما قيمة التخفيض
في العقود المحررة في سنة ١٩٣٠ والتي ترى الحكومة عدم التدخل فيها بحسب
أن الملاك كانت مائلة أمام المتعاقدين وقت التعاقد فهذا مالا أوقفها عليه
ولا أجازها فيما خضعت إليه .

قد يكون هذا مقبولا لو أن الحالة بحيث كما هي من وقت التعاقد إلى
نهاية سنة ١٩٣١ ولكن الحالة قد تغيرت وبلغ العجز ٣٣,٥٪ / كما ثبت
لحضرناكم من البيان الذي تلوته ولذا اقترحت تخفيض ٢٥٪ / من قيمة الإيجار
بالمسبة للمقدور المبرمة في سنة ١٩٣٠ هذا فضلا عن العجز الطبيعي الذي خلق
محصول الفطن في سنة ١٩٣١ إذ بلغ العجز ٥٠٥,٣٩١ و ١٠٤٠ قطاراً بالنسبة
لمحصل السنة السابقة وهي سنة ١٩٣٠ فلهذه الأسباب أرجو الموافقة على
القيمة المقترحة تخفيضها كما جاء في المادة الأولى .

أما عن النقطة الثانية الخاصة بإمهال المستأجر في سند المأثر عليه إلى
نهاية السنة فاني أرى تناقضا غريبا في تقرير اللجنة إذ تقول في أول تقريرها
" لا شك أن تقاع الحالة واستحكام الأمانة واشتداد مطالبها وما جرته على
المستأجر بصفة خلمية من شيق وعوز يجعل تحمل المشرع فيما يتعلق بإيجار
سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ أوجب وأولى " فبعد هذا التصريح وبعد اعتراضها
أن الفلاح الآن في حالة ضحك شديد إذ بها ترفض إمهاله وتقول " ولم تر
الجنة الموافقة على هذا الإيقاف ولا التعرض للملاحة القائمة بين المالك
والمستأجر فيما خلا إيجار سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ الذي أشارت إليه المادة
الأولى من المرسوم رقم ١١٠ سنة ١٩٣١ فإن في التعرض لهذه العلاقات
الباهظة لأية لبس لكل وفاق منازعات حول علاقات نظمت في النصاب
بين الطرفين وأصبح لا محل للتعرض لها ولا لفضها " فان كرات الأمر

قد سوى بين المالك والمستأجر فلا يسرى عليه هذا القانون . أما إذا لم يسق
ولم يكن هناك اتفاق بين المالك والمستأجر فهل تريد اللجنة أن تترك المستأجر
تحت رحمة المالك دون أن تضع قسما عليه من تصف بعض الملاك
كوزارة الأوقاف وغيرها الذين لا يتأخرون عن بيع كل ما يمتلكه الفلاح
في هذه الظروف السيئة بلا شفقة ولا راحة ؟ أعتقد أنك لا ترضون بذلك
ولا تقبلونه مطلقا .

يا حضرات القواب المحترمين

إننا لو وقفنا قليلا عند المادة الرابعة من أصل المشروع لرأينا أن بها
مزاي الفريين لا يستهان بها :

أولا — إمهال المستأجر في سند المأثر عليه حتى موسم الفطن بشرط
أن يقوم بسداد جميع إيجار لسنة ١٩٣١ طبقا لهذا القانون .

ثانيا — لا يستفيد من هذا الإمهال إلا المستأجر الذي استقر واضعا يده
على الأطنان لنهاية سنة ١٩٣١ ليكون في ذلك ضمان للمالك من قيمة المأثر .

ثالثا — تحديد موعد الاستحقاق في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣١ ليكون
في ذلك ضمان آخر للمالك كي يضمن له توقيع الجيز الضعيف على محصول
الفطن قبل جنيته .

فلهذه المزايا التي تعود على الفريين أرجو أن تقرروا وضع هذه المادة
في القانون الذي اقترحت عليه اللجنة المالية .

يبقى النقطة الثالثة وهي الأخيرة الخاصة بإنهاء مدة جميع عقود إيجارات
الأطنان بإنهاء السنة الزراعية الحالية .

لم ترحب اللجنة هذا المبدأ وقالت في تقريرها " إن في هذا تعرضا خطرا على
المعاملات لا مسوغ له " وإلى لا أرى معنى لهذا لأن هذا القانون الذي
نضعه الآن يقيد حرية المالك في حق التصرف في ملكه ويخالف حقوق
التعاقد ويخطر على سلامة المالك فكيف يسوغ لنا أن نقتصب حقوق المالك
ونقيده بمثل هذا القانون دون أن نرد له حرية التصرف في ملكه في أقرب
فرصة تسمح بذلك كي تعود المعاملة بين المالك والمستأجر إلى جبرها الطبيعي
وتحل كلا منهما من كل قيد كي لا تضطر في المستقبل لوضع مثل هذا القانون
الاستثنائي . لذلك أرجو الموافقة على وضع هذه المادة في القانون (تصديق) .

حضرة النائب المحترم حسن كسيه — تشمل المادة الأولى من الاقتراح
بقانون تخفيض إيجار الأطنان الزراعية الذي قدمه حضرة النائب المحترم فريد
غفر الدين شقين : الشق الأول خاص بتخفيض الإيجار بمقدار ٤٠٪ / بالنسبة
للعقد المبرمة قبل سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية وقد رأت اللجنة بإجماع
الأرا — تسهيل تسديد التصفيف واستلها ٣٠٪ / بدلا من ٤٠٪ / لأن قيمة
التخفيض المقترحة مبالغ فيها .

أما الشق الثاني الخاص بتخفيض الإيجار بمقدار ٣٥٪ / بالنسبة للمقدور
المبرمة في سنة ١٩٣٠ والتي ترى اللجنة حذفه وأشارت في تقريرها إلى أن
لجنة المقترح أن يقدم بمشروع مستقلا بمقدور سنة ١٩٣٠ فاني أرى بأنه
ينبغي بهذا الجهد وأن ننظره الآن لأنه يجب الإسراع في نظر العقد المبرمة
في سنة ١٩٣٠ ولأن المرسوم القانون رقم ١١٠ سنة ١٩٣١ هو العقد المبرمة

الثابت المحترم فريد غفر الدين يحقق الغرض المطلوب وأوافق عليه كل الموافقة أما قيمة الإيجار التي تتحدد في سنة ١٩٣٠ فانها بنيت على أساس أن ثمن القطع في ذلك الوقت بلغ ١٧ ريالاً للقطعة الواحد من السكر يدس وقد بيع في هذه السنة بن بنس (بالشركة) ولم يكن هناك أى اعتبار لأسعار البورصة لأنها في الواقع أسعار اسمية .

لذلك أرى الموافقة على الاقتراح بقانون التقدم من حضرت النائب المحترم فريد غفر الدين فهو كفيل بتجديد العلاقات بين المالك والمستاجر وبغض المنازعات في المستقبل وعلى كل حال فحضراتكم الرأى الأهل .

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباطه — يا حضرات النواب أوجوب أن تنص صدوركم لبساع كلامي لأنني سأطرق موضوعاً سبقني إليه بعض حضرات النواب ولكني سأتكلم في قطب جديدة .

يلج لي أن الأساس الذي بنى عليه تخفيض قيمة الإيجارات الزراعية بقوانين تتخصص في سبين الأول هيوط أسعار الحاصلات بين أوقات التماقد وبين أوقات استحقاق السداد، والثاني تمكين المستاجر من السداد وحده على ذلك بواسطة إتفاقيات قيمة الإيجار المطلوب منه لآنا لو تشدنا معق بمحصيل المطلوب منه كمالاً بمنزلة الدفع إطلافاً وهذا السبب لا يخلل أهمية وبخطورة من السبب الأول وإذا سلمنا بهذا وجب أن يتناول التشريع المفود التي أيرت في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ فهي أولى بالمدل والراحة التي أظهرها المجلس بالنسبة للسكن السابقة ولا داعي إلى تكرار البيانات والإحصاءات التي أدلى بها حضرة النائب المحترم فريد غفر الدين ولكن أوجه نظركم حضراتكم إلى أن هذه البيانات تدل على أن مستأجرى ١٩٣٠ - ١٩٣١ تطبق عليهم نفس الظروف والأسباب التي من أجلها أقمتم على وضع هذا التشريع .

عند بحث هذا المشروع في لجنة المسألة طلب بعض حضرات الأعضاء أن يتناول التخفيض المتفوق الذي أيرت في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ زراعية فاضترضت الحكومة عليهم بلسان حضرة صاحبي السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة وأحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المسألة — وكلامها حجة — بأن الأزمة في سنة ١٩٣٠ كانت مائلة أمام المصالحين بصورة يتبين منها ملاحظتها وقت التماقد للاهلال لنظام المستاجر وهذا الاعتراض قد يكون له وجهاته إذا أريد السدول بتناول التدخل بين المالك والمستاجر . أما وقد قرر المجلس التدخل — وقد تدخل فعلاً بينهما في السنة الماضية متأثراً بهبوط الكفاف في الإنتاج وهبوط الأسعار أصبح من التبعين أن تتدخل لتخفيض إيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ — لا بالنسبة التي تقترحها اللجنة وهى ٣٠ ٪ / بل أقل من ذلك ولكن ٢٠ ٪ / وأظن أن هذا يكون بمخلاقاً عادلاً .

إن عقود الإيجار هيم عادة في أكتوبر وفبراير من كل سنة . فنظرت إلى هبوط اقتصادي حاد بالبلاد من أكتوبر سنة ١٩٣٠ إلى نهاية السنة الزراعية : لقد هبطت أسعار المحاصيل جميعاً وأسعار الفطن بنوع خاص هبوطاً أصبح لنفسي أن اسمه فاحشاً . لأنه إذا كانه في ١٧ أكتوبر ١٨٠٠ ريالاً لم يهبط لأكثر من ١٢٠ ريالاً فهذا هبوطاً فاحشاً جداً . أضيقوا إلى هذا أن القيمة الاسمية أو الحقيقية للمعاملات قد تأثرت بهذه الأزمة تأثراً واضحاً . وكان يحدث في

قبل سنة ١٩٣٠ ولأنه وقت تحديد قيمة الإيجار في العقود المبرمة في سنة ١٩٣٠ والتي جرت السادة على تحريرها قبل الإزدياد بشهرين أو ثلاثة لم يحسب حساب لما حدث من تدهور الأسعار وما ترتب عليه من أزمة شديدة وقد راعت الحكومة هذه الأسباب عند وضع المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣١ فنظفت قيمة الإيجار ٣٠ ٪ / لأن أسعار الفطن نقصت في سنة ١٩٣١ بقيمة الثلث عما كانت عليه في سنة ١٩٣٠ حيث كانت في سنة ١٨٠٠ ١٩٣٠ و ١٧٠ ريالا وهبطت في سنة ١٩٣١ إلى ١١ ريالا .

لهذه الأسباب أرى أن يتبنى للشئ الثاني من السادة الأولى وأرى تخفيض الإيجار بمقدار ٣٠ ٪ / بالنسبة للعقود المبرمة في سنة ١٩٣٠

حضرة النائب المحترم عبد السلام رجب باشا — مع موافقي على ما أبداه حضرة النائب المحترم فريد غفر الدين في هذا الموضوع على ملاحظة بسيطة على ما أدلى به في أسبابه وتطويل بعض حضرات النواب المحترمين خاصاً بهذا الموضوع .

يقول حضراتكم إنه يجب أن يكون ملاك الأفيان نصيب من الحماية التي أساط بها هذا القانون للمستاجر بن بخصوص قيمة الإيجارات المطلوبة منهم وهذا قول لا يصح قبوله على إطلاقه ولا تفريقه بريدك — وكلكم أو جللكم من ملاك الأفيان — ما ذا كنتم من أفيانكم في هذه السنة ؟ الواقع أننا لم نكسب في السنة الماضية إلا ٥٠ ٪ / من الأفيان على الأكثر أما في هذه السنة فانه لم يكسب أحد منا لا كثيراً ولا قليلاً ولا لقد بلغ سوء الحال إلى درجة أنه لم يبق محصول الأرض بقيمة الأموال الأميرية المطلوبة منها .

أما فيما يخص المستاجر الصنعي الذي تكلمته حضرة النائب المحترم السعيد حبيب فتله مثل الفار فكيفيه من القوت قليل من الأذنة يمسح في جواب الفيط ، وأنا أخذ المالك ماشية نظير ما عليه من قيمة الإيجار مضى إلى حال سبيله وترك الأرض وما عليها فينظر المالك إلى أرضائه ليمود إلى العمل فيها .

إن أمر ما في هذا القانون هو أنه سيسجد علاقة المالك بالمستاجر الذي جعل أفيانه تحت يد المالك تأمينا لوفاء الإيجار فإذا لم يف للمستاجر بسداد المطلوب جرده المالك من ملكه وهذا ما يحدث كثيراً من وزارة الأوقاف مع بعض مستاجرنا وبعضهم يضع تأمينات مالية تخضع تحت يد الوزارة فإذا لم يف هذا المستاجر بوفاء المطلوب منه اضطرت الوزارة بمطالته بجميع المبالغ المطلوبة دون أن تتساهل معه في ملم واحد ولا كانت عرضة للعزل وقد تضطر أحياناً إلى رفع دعاوى على بعض المستاجر بن وتحصل على أحكام بالمبالغ المطلوبة فيتكد المستاجر بصدور بانهظة وقد لا يمدد الوزارة في التامع التي تخضع بدلا ما يفي بمقدار قيمة الإيجار والمصاريف .

أرى أنكم حضراتكم إلى ليست مستأجر بن أنا من كبار ملاك الأفيان وفي الوقت ذاته ناظر وقت ومنى جداً أن تعددوا كلامي مستأجر بن قانون حتى يتمكن إلى الصغر منهم بهذا النظام لأنني أظن أن مستأجر بن قد تمسحين حساباً ولا عرضت نفسي السدول ولا أعتقد أن هبطت . إن السدول بها لا يخلو من السدول .

السنة السابقة أن يبيع المستأجر جزءا من أرضه — إذا كان يملك أرضا — ليستد ما يق عليه من الإيجار . أما الآن فتداول المقارات لا وجود له ولا يملكه يعلم المرء بوقوع بيع غير جبري في أي بلد بالقطر المصري .

وهناك أمر هام أرجو أن أوجه نظركم إليه : إننا قبل أن نتطرق في سنة ١٩٣٠ لم يقرر للأزمة حاصيا وإنه طرح الحيلة فهل قبل ضمايركم أن توقعوا عليه من أجل هذا عقوبة تحرمه من قوته وقوت أولاده ؟ إذا كان لا بد من عقوبة فلتكن عقوبة مادية فلا توقع على من ارتكب جريمة " غافلة " عقوبة " جنائية " .

هل أنى أسألكم هل حقا كان المستأجر الذي استأجر في سنة ١٩٣٠ مطعرا كل ما يجب أن يتخذه من الحيلة ؟ أشك في ذلك كثيرا وإلزاما ما أدليت به أمام لجنة المالية للتدليل على العكس :

قلت إن الحكومة الحاضرة دفعت عن هذه البلاد بلاد القروض وأزالت ما كانت تشكو منه في الماضي ولذلك اعتبرها الشعب موقفة ومعتذلة . فهل يجوز أن نأخذها إذا وضع في تلك الحكومة تحت التامة وأخذ بأقوال صمدت عنها ؟ لست ألقى القول على وعاءه بل أتكلم بحاطا حتى لا يرد على الآن سعادة وكيل المالية بما رده أمام اللجنة . إن الأعضاء من الزراع وكلهم متعاونون لأن الخفاف من طبيعة الزراعة — كانوا يستطيعون أن يروا في البيانات التي أدخل بها رئيس الحكومة ما يساعد على الإلمام وما يروى إليهم أن التسلية أوشكت أن تنفجر . فلما أقدموا على الاستمرار — بعد سماع تلك البيانات — ثم سمعت الحل في تلك السنة كما رأينا ، لم يكن من الجائز أن نسب إليهم أطراح الحيلة . لأنهم إنما سارا على ما فهموه من بيانات الحكومة التي عرفوها والتي لم تعد وعلا لم تطلع الألبان به .

بناء عليه أوافق على المادة الأولى من المشروع الأصل فيما عدا الأربعين في الحصة وأرى أنها جديرة بتأييدكم . (تصفيق) .

حصة النائب المحترم وهيب دوس بك — إن البيانات التي ألقاها حضرات من سبقوني في الكلام قد تناولت معظم ما كان يحول بخاطري كأساس لكلامي . فإني أرى فكرة صغيفة بقيت لدى وكان يجب أن تكون أول ما نتفق عليه وهي الفكرة التي تناولها حضرة النائب المحترم إبراهيم الحلل بك . تلك هي فكرة الظلم الذي يقع على الملاك . إذ ربما يقال — وقد قيل فعلا — إن معظم أعضاء البرلمان من الملاك والمستأجرين ومن الخطر الشديد أن يترك من تنظيم عملية بيع ضررها على ملاك القطر أجمعين .

إن القوانين الاستثنائية لا يلجأ إليها إلا لاحتد الأزمات الشديدة وعلى أن يكون ذلك بمنهج الحيلة .

نحن في زمن تزيد فيه خسارة المالك نسبة كثرة أخطائه أي أننا كلما نزلنا إلى العهد السابق لحكم سعيد باشا عند ما كان ملاك الأقطان يتناولون ذلك المصير منها . وإذا كانت هناك حالات شاذة نبادت فيها الأرض بل إننا على غاية من واجب ألا نلجأ إلى فعلنا لأن القانون يوجب ذلك .

إن الفلاح الصغير لا يحصل على أكثر من قوته في سنة الرضا وغير الرضا ولا بد هو حاصل عليه . فالزراع محصور الآن بين المالك والمستأجر الكبير أو المتوسط لأن المالك يصير على التجار بالأسعار التي اتحد عليها في سنة الرضا فلا يبقى أمام المستأجر الذي أسماء الأستاذ السعيد حبيب " المستأجر المضارب " — لا يبقى أمامه إلا أن يقبل الاستعجار بتلك الأسعار فيأخذ الفقدان بعشرين جنيا مثلا على أن يوجه للفلاح الصغير بائتين وعشرين . وهناك ملايين من السكان لأصانة لم سوى الزراعة وهؤلاء هم الذين يؤجر لهم " المضاربون " ولا يمكن أن يحصلوا منهم سدادا للإيجار على أكثر من محصول الأرض . فلما حبطت أسعار المحاصيل وقع كل الصب على " إر " المستأجرين — هؤلاء هم المضاربون الذين يرى الأستاذ السعيد حبيب عدم حاجتهم وأرى أنهم هم المقصودون بالتلف بهذا المشروع .

لذا الإيجار توكل من المالك للمستأجر باستغلال الأرض في الحدود المقررة . فلما فرضنا أن شخصا يملك ١٠٠ فدان ذرع بنفسه ٥٠ هـ وأجر الخمسين الباقية فوجد في نهاية السنة أن مزارعه لم ينف إيراده بمصرفاته كان من الواجب أن يعتبر أن المحصول في تحسين حينها من الأرض المؤجرة استغلال مقبول .

وبناء عليه أوافق على تخفيض الأربعين في المائة وأرجو أن تكون جميعا ، ملاكا ومستأجرين ، في جانب المستأجر الذي لأصانة إلا الإزاعة وهو مضطرب بحكم صناعته إلى الصريح لشروط الملاك .

وأوجه نظر حضراتكم إلى وجوب الإيضاح في النصوص والتواريخ على الصورة التي اقترحتها الأستاذ حسن اسماعيل لتطابق بذلك ما حدث في قانون السنة الماضية فقد أدى غرض بعض نصوصه إلى الانتهاء للحاكم وقد حدث أني كنت أترافع في قضية تتعلق بموضوع تخفيض الإيجارات وكان يترافع عن الطرف الآخر الأستاذ عبد الرحمن البيل وأذكر أننا اختلفنا معا في تفسير القانون . فالنصوص في النصوص والتواريخ واجب وله شأن كبير في أمثال هذه القوانين عند تطبيقها . (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم عبد القوي أحمد حميد بك — إن حضرات النواب الذين سبقوني إلى الكلام قد أساطروا بالموضوع إسقاطا وائسدة وقد ذكرنا أن هذا القانون استثنائي والمادة الأولى منه تقضي بتخفيض إيجارات سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ وليس في هذا التخفيض أي غبن بل هو في حوق مصلحة المالك والمستأجر معا وهذا هو المذهب في الموضوع وما قيل فهذا إنما هو تفاصيل غير جوهرية ، وأنى أوافق على هذا التخفيض على أن يكون مطلقا من أي قيد وأرجو حضرات النواب أن يوافقوا عليه .

ولي رغبة أخرى وهي أن تثنى لإيجارات سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ جميعا وأن يترك للمالك والمستأجر الحرية في الاتفاق على الإيجار على أساس الحالة الراهنة حتى تخلص من هذه القوانين الاستثنائية .

حضرة النائب المحترم علي التلاوي بك — هل قد تمة المجلس الإتيان من

المجلس الأعلى في سنة ١٩٣١ ؟

الماضية، والقانون المطروح على حضراتكم الآن، والفرض منهما رفع نسبة معينة من قيمة الأيصار عن كامل المستأجرين بسبب الضائقة المالية. فكل من القشريين في الواقع مستقل عن الآخر. والأحكام الواردة في كل منهما تعد في ذاتها وافية بالفرض الذي يرى إليه المشرع فلا حاجة مطلقاً للنص على عبارة "مع عدم الإخلال..." إلخ".

ورأى أن هذه الإضافة فضلاً عن كونها لا مبرر لها من الوجهة العملية فإنها أحدثت ضرراً أخيراً ثمة القانون السابق. كما سأوضحه لحضراتكم.

لما بحثت اللجنة في العام الماضي القانون اتخلص بتخفيض الإيجارات تبين لما أن المادة الخاصة بالإعفاء تتضمن شرطين الشرط الأول أن يكون المستأجر أو المستأجر من الباحث، قام بدفع أربعة أضعاف الإيجار، والشرط الثاني أن يكون مستمراً في إيجارته للسنة التالية، وقد حذفت اللجنة شرط الاستقرار للسنة التالية وظلت هذا بأن عدم الاستقرار، قد يكون أدنى على عجز المستأجر وأنه لذلك أولى بالإعفاء.

فلما أجد مشروع القانون في الدورة الماضية إلى لجنة المالية لإعادة النظر فيه، قررت اللجنة — بعد أن سمعت البيانات التي أدلى بها دولة وزير المالية وسعادة وزير الأوقاف — حذف الشرط القاضي بوجوب قيام المستأجر بدفع أربعة أضعاف الإيجار المستحق عليه ليضع بالإعفاء، ووافق المجلس على هذا الرأي، وبذلك يكون التشريع صريحاً في إنشاء الشرطين معاً.

ورعنا من كل هذا اخضعت المحاكم في تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ اختلافاً ظاهراً، فكانت أغلب المحاكم ترى أنه لا بد — للاعتماد بالإعفاء — من تحقق الشرطين معاً، أي أن يكون المستأجر قد قام فعلاً بدفع أربعة أضعاف قيمة الإيجار وأن يكون مستأجراً للأرض في السنة التالية. واستندت المحاكم التي أخذت بهذا الرأي إلى أنه ورد في المادة الأولى — التي نصت على الإعفاء — عبارة الآتية (مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠) وقد استلزم هذا الرسوم الأمرين معاً.

وقد كنا ننتاقف الأحكام ونبين لها كم ثافي درجة الأدوار التي مر بها التشريع في البرلمان، والأيساب التي أدت إلى حذف الشرطين، ولكن لما حكم لم تأخذ بهذا الرأي. وانتهى الأمر بأن ألغيت في الاستئناف الأحكام التي صدرت من محاكم أول درجة مطابقة للتفسير الذي قلناه.

ولهذا أقترح حذف العبارة الواردة في صدر المادة الأولى وهي (مع عدم الإخلال بالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١) لأنها مضية ثمة القانون. أما فيما يتعلق بموضوع القانون وشروطه فاني أكتفي بالأصايب التي بين عليها حضرة المترشح اقتراحه وبما قاله حضرات الزلاء الذين وقعوا للموضوع حجه، وأطلب من المجلس الموقر أن يوافق على المادة الأولى كما وردت في أصله الاقتراح مع تغييره المديلات التي أدرجتها في الجدول على باقي المقادير للمشروع.

وقد كانت هذه الحلة ماثلة أمام اللجنة عند بحثها للوضع، وقد راعت مصلحة الطرفين إذ هم يخضعون جميعاً لقوانين البلاد ولم الحق على التواب ملاكاً كانوا أو مستأجرين.

في بعد ذلك كلمة هجيزة فيما يتعلق بالتعديل الذي طلبه حضرة النائب المحترم حسن اسماعيل في الجلسة الماضية. فقد ذكر حضرته أن الحاكم قد تضاربت في تفسير قانون الإيجارات وأن محكمة بني سويف قطعت فيه على ضوء المذكرة التفسيرية ومناقشات المجلس، وأن إحدى الدوائر في محكمة الاستئناف لم تأخذ بهذا الرأي، وكنت أريد أن يكون سأل وزير الحفاني قسمنا الآن في الجلسة لاستوضحه في هذا. على أن من حق النيابة العمومية أن ترفع نقضاً عن هذا الحكم حتى تقضى محكمة القضاء بنظام يستقر عليه القضاء. أما إذا رأى المجلس الموافقة على التعديل، فلا أرى مانعاً من ذلك.

الرئيس — إن التعديل الذي يراه حضرة النائب المحترم حسن اسماعيل خاص بتحديد المبدأ أي بتحديد تاريخ هذه السنة الزراعية.

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — لقد تكلم حضرة صاحب العزة على المترلاوي بك بما كنت أريد الأدلاء به وليس لي أن أزيد عليه سوى أن أقرر أن تعديل لجنة المالية مطابق لما يزم أن يكون عليه مثل هذا القانون، ولأنها قد راعت فيه حقوق الملاك والمستأجرين على السواء.

وهناك أمر أريد أن أتوجه نظر حضراتكم إليه، ذلك هو ما يحدث في الممايلات التقديرية بين الملاك وصغار المستأجرين فإن أولئك المستأجرين يسترون التخفيض الذي يصدر بقانون بمثابة حق مكتسب لهم ويرجعون على الملاك بطلبون منهم العمل على راحتهم فيما يتعلق بباقي الإيجار بعد هذا التخفيض، وهناك حالات كثيرة من هذا النوع حدثت بيننا وبين صغار المستأجرين تؤدي ما أشرت إليه.

ولهذا أزيد ما قاله حضرة على المترلاوي بك وأرجو أن يوافق المجلس على تقرير اللجنة.

حضره النائب المحترم أمين عمر — قلم الاقتراح بمشروع هذا القانون وليست فيه عبارة التي جاءت بها لجنة المالية في صدر المادة الأولى وهي "مع عدم الإخلال بالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١" كما كان مشروع القانون الذي قدم المجلس في العام الماضي لم ترد فيه مثل تلك العبارة. ومع هذا فقد أضافت اللجنة إذ ذلك عبارة "مع عدم الإخلال بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠" وليست أهرى ما الذي دعا اللجنة إلى مثل هذه الإضافة.

والواقع أن لا محل لهذه الإضافة لأن مشروع القانون المنظور الآن لا علاقة له بالقوانين الثلاثين أشارت إليها اللجنة.

فالقانون الأول الذي أصدرته الحكومة أثناء العطلة البرلمانية كان غرضه منه إيجال سداد ضريبة معينة من قيمة الإيجار، نظراً للحالة الاقتصادية في ذلك الوقت، وكذلك الحال في القانون الثاني الذي أصدرته الحكومة أثناء عطلة البرلمانية الأخيرة. أما القانون الذي قرره البرلمان في الدورة

الرئيس — قدم اقتراح أبده عشرة من حضرات النواب ، ونصه (فتح باب المناقشة في هذا الموضوع حيث إن المجلس تنور بما فيه الكفاية) . فهل توافقون على هذا الاقتراح ؟

(موافقة عامة) .

حضر النائب المحترم فريد نغر الدين — أوجه النظر إلى أن المجلس قرر نظر مشروع هذا القانون بصيغة مستعجلة .

الرئيس — لم تشر اللجنة في تقريرها إلى أن هذا المشروع منظور بصيغة مستعجلة .

المقرر — إن المجلس قد قرر في جلسة سابقة أن يكون نظره بصيغة مستعجلة .

رئيس مجلس الوزراء — لم تتم الفرصة للحكومة أن تقول كلمتها أمام المجلس في مشروع هذا القانون وإن أصرح بأن الحكومة توافق عليه بالصيغة التي وضعتها لجنة المالية .

الرئيس — قدم للكتب خمسة اقتراحات بتعديل المادة الأولى من مشروع القانون ، اثنان منها مقبولان شكلاً وستلونها لأخذ الرأي عليها . أما الثلاثة الباقية فلا حاجة إلى تلاوتها لعدم استيفائها الشكل القانوني .

وأول الاقتراحين مقدم من حضرة النائب المحترم فريد نغر الدين ، ويؤيده عشرة من حضرات النواب ونصه :

«مادة ١ — المستاجر أو المستأجر من الباطن لأرض تزرع قطعا على الوجه المتعارف لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ يعني نهائياً من سداد ٤٠٪ من قيمة الإيجار السنوي عن السنة المذكورة إذا كان قد استأجرها قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية . أما إذا كان قد استأجرها عمراً في سنة ١٩٣٠ فإنه يعني من دفع ٢٥٪ من الإيجار المتصق عن سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ فقط . »

وثانها مقدم من حضرة النائبين المحترمين عد عزز وأبطل وحسن أحمد كسيه وأكرم ونصه :

«فتح أن يخلف من المادة الأولى من مشروع لجنة الفقرة الآتية : (ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية) وأن يضاف إليها العبارة الآتية (وإذا كان عقد الإيجار عن سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية فيبقى المستأجر من دفع ٢٠٪ من الإيجار عن السنة الزراعية المذكورة) وبذلك يصبح نص المادة كما يأتي :

«مادة ١ — مع عدم الإخلال بالرسم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ لايجل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ، من أحيان استأجر تزرع قطعا على الوجه المتعارف في المظلة بأكثر من سنة أعشار الإيجار المذكور . وإذا كان عقد الإيجار عن سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية فيبقى المستأجر من دفع ٢٠٪ من الإيجار عن السنة الزراعية المذكورة . »

حضر النائب المحترم عد حسن — أرى أن يؤخذ الرأي أولاً على التعديلات التي اقترحتها حضرات النواب المحترمين فإذا لم يوافق عليها المجلس أخذ الرأي على المادة كما عدتها اللجنة .

الرئيس — ليتفضل حضرة المقرر بتلاوة نص المادة الأولى من مشروع اللجنة .

المقرر :

«مادة ١ — مع عدم الإخلال بالرسم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ لايجل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ، من أحيان استأجر تزرع قطعا على الوجه المتعارف في المظلة بأكثر من سنة أعشار الإيجار المذكور . ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية . »

الرئيس — الموافق على هذه المادة بقف .

(وقف عدد من حضرات الأعضاء لم تترتب معه الأغلبية من الأتية) .

الرئيس — فأخذ الرأي بالطريقة العكسية . فالعارض في هذه المادة يقف .

(وقفت أتية) .

الرئيس — إذن قرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

المقرر :

«مادة ٢ — لايسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت شأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ، ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محمداً على أساس أسعار القطن . »

الرئيس هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

«مادة ٣ — تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم تنص صراحة على مخالفتها . »

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي ، لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعمار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها المصاريف والمخضات .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أشار أن يسمع هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - قدم القرحان من حضرة النائب المحترم فريد نحر الدين مؤيدا من أكثر من عشرة من حضرات النواب . ونص أوليا كما يأتي :

” قترح أن تضاف للقانون هذه المادة (لا يجوز مطالبة المستأجر أو المستأجر من الباطن الذي استمر واضعا يده على الأطنان نهاية سنة ١٩٣٢ ودد قيمة الإيجار من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ طبقا لهذا القانون المتأخر عليه من إيجار هذه الأطنان من السنوات السابقة لسنة المذكورة قبل يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٢ لوجه القبل ١٥٠ سبتمبر سنة ١٩٣٢ لوجه البحري) ” .

ونص الثاني :

” قترح أن تضاف القانون المادة الآتي نصها :

(تنهى جميع عقود لإيجارات الأطنان بإتياه السنة الزراعية الحالية (أي بداية شهر أكتوبر سنة ١٩٣٢) ولا تجدد إلا بإتفاق جديد يقد بين الطرفين) ” .

وبما أن المجلس وافق على المواد كما علمتها اللجنة فلا حاجة إلى أخذ الرأي على ملين الاقتراحين .

وعلى ذلك يؤجل الاقتراح النهائي على مشروع هذا القانون لحين الانعصال بالجنة الاستشارية التشريعية لضبط صياغة القانون والتوقيع بينه وبين التشريع القائم .

مجلس النوابالاقتراح النهائي على مشروع القانون

جلسة أول يربو سنة ١٩٣٢

اعتلى المنبر حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلي مقرر لجنة المالية عن مشروع هذا القانون .

المقرر - رأيت اللجنة على ضوء المناقشات التي جرت بالمجلس وبمسد الاتصال بالجنة الاستشارية التشريعية طبقا لادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٦ من القانون الداخلي للبرلمان رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ أن تدخل تمديدا على مشروع القانون يقضى بحذف الفقرة الأولى من المادة الأولى ونصها : (مع عدم الإخلال بالرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي - هل اللجنة الاستشارية التشريعية هي التي أدخلت هذا التعديل ؟

حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك (رئيس لجنة المالية) - هل لجنة المالية هي التي أدخلت التعديل .

الرئيس - هل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - ليتفضل حضرة المقرر بتلاوة مشروع القانون لأخذ الرأي عليه .

المقرر :

نحن قواد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، عن أطنان استؤجرت لتزود قطنا على الوجه المصادق - في المطالبة بأكثر من سبعة أعمار الإيجار المذكور ، ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها إضافات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٢ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محدد على أساس أسعار الفطن .

مادة ٣ - تسري أحكام هذا القانون على البحاري المنظورة أمام المحاكم ويعلق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم يصرح بإرجاعها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي ، لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعمار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها المصاريف والمخضات .

يؤنيه سنة ١٩٣٢ في تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بقانون المقدم من
حضره النائب المحترم فريد غزاليين الحاصل بتفويض لإصدار الأطنان الزراعية
من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا - مشروع القانون - وتقرير لجنة المالية -
ومحاضر الجلسات المذكورة - راجعاً عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

القاهرة في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور
إلى لجنة الحفائية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور
إلى لجنة الحفائية .

مادة ٥ - على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون وصلى به من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية .

بأمر أن يصح هذا القانون بنظم الدولة وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
شرع المجلس في أخذ الرأي بالملادة بالاسم .

الرئيس - أسفرت النتيجة عن الموافقة على مشروع القانون بإجماع
٩٨ صوتاً (١) .

مجلس الشيوخ

قرار إحالة المشروع إلى لجنة الحفائية

جلسة ٦٦ يومية ١٩٣٢

في الكتاب الوارد من مجلس النواب مع مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

”حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المتقدمة في ٣١ مارس و ٤ و ٥ أبريل وأول

- (١) حضره النائب المحترم محمد عباس بك ، (٢) حضره النائب المحترم وجيه درويش بك ، (٣) حضره النائب المحترم علي عبد الرزاق بك ، (٤) حضره النائب المحترم محمد حسن ، (٥) حضره النائب المحترم حسن حسن ، (٦) حضره النائب المحترم محمود أحمد ، (٧) حضره النائب المحترم عبد الكريم عبد العزيز بك ، (٨) حضره النائب المحترم محمد الطوير بك ، (٩) حضره النائب المحترم عبد الحليم بك ، (١٠) حضره النائب المحترم عبد السلام عبد الوكيل ، (١١) حضره النائب المحترم علي حسن أحمد ، (١٢) حضره النائب المحترم محمد وجيه كديو بك ، (١٣) حضره النائب المحترم عبد العزيز عتيق بك ، (١٤) حضره النائب المحترم محمود زكي بك ، (١٥) حضره النائب المحترم مأمون إسماعيل بك ، (١٦) حضره النائب المحترم إسماعيل فهمي الشاذلي بك ، (١٧) حضره النائب المحترم عبد منصور نصير بك ، (١٨) حضره النائب المحترم عبد مزق عبد الجليل ، (١٩) حضره النائب المحترم إسماعيل إبراهيم مراد ، (٢٠) حضره النائب المحترم إبراهيم مسوق أباظه ، (٢١) سليمان إسماعيل أباظه ، (٢٢) حضره النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (٢٣) حضره النائب المحترم عبد الحليم حسين مصطفى بك ، (٢٤) حضره النائب المحترم عبد الجليل محمود تامل ، (٢٥) حضره النائب المحترم عبد إبراهيم خليل ، (٢٦) حضره النائب المحترم السيد حبيب ، (٢٧) حضره النائب المحترم عبد ليوب قورة بك ، (٢٨) حضره النائب المحترم مصطفى فودة ، (٢٩) حضره النائب المحترم توفيق حسن الكفاري ، (٣٠) حضره النائب المحترم إبراهيم البيهقي مطاوع بك ، (٣١) حضره صاحب المسائل الدكتور محمد توفيق رفعت باشا ، (٣٢) حضره النائب المحترم إبراهيم مراد إبراهيم ، (٣٣) حضره النائب المحترم حسن أحمد كديو ، (٣٤) حضره النائب المحترم كامل حسن زايد ، (٣٥) حضره صاحب المسائل عبد الحليم جوي باشا ، (٣٦) حضره النائب المحترم عبد الجليل مطاوع ، (٣٧) حضره النائب المحترم السيد منصور ، (٣٨) حضره النائب المحترم عبد الجليل حريك ، (٣٩) حضره النائب المحترم السيد أحمد جوي بك ، (٤٠) حضره النائب المحترم محمد السيد إبراهيم حسين بك ، (٤١) حضره النائب المحترم عبد الميم رطلان بك ، (٤٢) حضره النائب المحترم مصطفى الشاذلي ، (٤٣) حضره النائب المحترم الشيخ سليمان بيوم صدار ، (٤٤) حضره النائب المحترم وافي مطاوع بك ، (٤٥) حضره النائب المحترم السيد الشيخ عبد إبراهيم الشاذلي ، (٤٦) سعادة النائب المحترم عبد السلام باشا ، (٤٧) حضره النائب المحترم الدكتور عبد الجليل سيد ، (٤٨) حضره النائب المحترم أحمد أبو النرجس ، (٤٩) حضره النائب المحترم عبد الحليم حلي غنام بك ، (٥٠) حضره النائب المحترم علي المزلاوي بك ، (٥١) حضره النائب المحترم عبد العزيز حنبل ، (٥٢) حضره النائب المحترم عبد العزيز عبد الحليم السويدي ، (٥٣) حضره النائب المحترم محمود مبروك الجبار ، (٥٤) حضره النائب المحترم عبد زكي مطاوع بك ، (٥٥) حضره النائب المحترم مصطفى عبد الله الكفاري بك ، (٥٦) حضره النائب المحترم سليمان الكاتب ، (٥٧) حضره النائب المحترم فتح مهلبان عبد صغور ، (٥٨) حضره النائب المحترم إبراهيم زكي ، (٥٩) حضره النائب المحترم عبد الجليل الجرادسي بك ، (٦٠) حضره النائب المحترم عبد السلام رجب باشا ، (٦١) حضره النائب المحترم الشيخ عبد الرحمن أبو إسماعيل ، (٦٢) حضره النائب المحترم عبد الله مصطفى مدق ، (٦٣) حضره النائب المحترم الشيخ إبراهيم عبد الله الهادي ، (٦٤) حضره النائب المحترم عبد الله سيد أحمد سعاد الله ، (٦٥) حضره النائب المحترم عبد جوي حسن ، (٦٦) حضره النائب المحترم حسن المزلاوي ، (٦٧) حضره النائب المحترم حسن عبد إسماعيل ، (٦٨) حضره النائب المحترم أبو سيف عبد كساب بك ، (٦٩) حضره النائب المحترم عبد قليب مدله ، (٧٠) حضره النائب المحترم نجيب صرمان بك ، (٧١) حضره النائب المحترم أحمد دال الجدي ، (٧٢) حضره النائب المحترم الشيخ عبد العزيز طهطاقي ، (٧٣) حضره النائب المحترم عبد القوي أحمد سيد بك ، (٧٤) حضره النائب المحترم مصطفى عاكف بك ، (٧٥) حضره النائب المحترم أمين عام ، (٧٦) حضره النائب المحترم علي الصباي ، (٧٧) حضره النائب المحترم سيد الله كرم بك ، (٧٨) حضره النائب المحترم مصطفى سيف الصربك ، (٧٩) حضره النائب المحترم عبد مصطفى حريك ، (٨٠) حضره النائب المحترم الشيخ علي عبد النازك ، (٨١) حضره النائب المحترم أحمد دال لوب باشا ، (٨٢) حضره النائب المحترم إبراهيم فوال بك ، (٨٣) حضره النائب المحترم الشيخ عبد الجليل سافلي ، (٨٤) حضره النائب المحترم جوي جوي تاشريك ، (٨٥) حضره النائب المحترم أمين سيد عام ، (٨٦) حضره النائب المحترم عبد الجليل سيد عام ، (٨٧) حضره النائب المحترم الشيخ عبد الجليل الجرادسي ، (٨٨) حضره النائب المحترم أمين عام ، (٨٩) حضره النائب المحترم الشيخ عبد الجليل الشاذلي ، (٩٠) حضره النائب المحترم عبد الجليل الشاذلي ، (٩١) حضره النائب المحترم عبد الجليل الشاذلي ، (٩٢) حضره النائب المحترم عبد الجليل الشاذلي ، (٩٣) حضره النائب المحترم الشيخ عبد الجليل الشاذلي ، (٩٤) حضره النائب المحترم عبد الجليل الشاذلي ، (٩٥) حضره النائب المحترم عبد الجليل الشاذلي ، (٩٦) حضره النائب المحترم عبد الجليل الشاذلي ، (٩٧) حضره النائب المحترم عبد الجليل الشاذلي ، (٩٨) حضره النائب المحترم عبد الجليل الشاذلي ، (٩٩) حضره النائب المحترم عبد الجليل الشاذلي ، (١٠٠) حضره النائب المحترم عبد الجليل الشاذلي .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون

الخاص بتخفيض إيجار الأطنان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

(القررة حفرة الشيخ المحترم محمود أبو الصديق)

بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ قرر المجلس إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفائية . و بتاريخ ١٣ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ انضمت اللجنة وتناقشت فيه وقد تناولت مناقشتها بحث المشروع من جهتيه :

أولا من جهة المبدأ ، وثانيا من جهة الموضوع .

أما من جهة المبدأ

فالأقلية وهي مكونة من ثلاثة من حضرات الأعضاء ترى عدم الموافقة على هذا المشروع لأنه لا يستند على أساس قانوني ولا يتفق مع قواعد المساواة ويتنافى مع قاعدة "القيم بالقيم" وقاعدة أن "الحقوق مبادر واجب" وفيه من المساس بقوة التهمذات والتدخل في ماملات الأفراد والتصرف في حقوقهم المشروعة ما لا ينبغي ولذلك ترفضه .

وترى الأقلية أن هذا القانون تخفيض قواعد العدل والإنصاف ويختمه الضرورة الملحة ويجبره ظروف الأحوال وأنه إن كان لا يتفق مع بعض قواعد التشريع من بعض جهاته فإن لكل قاعدة استثناء فضلا عن أن ثمة من قواعد الثقة وأحوال التشريع ما يستوجب وضعه إذ غير خاف أن التفاوت العظيم من ما كانت عليه أثمان الفطن^(١) قبل سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية وهو الزمن الذي حدده القانون طرقا للتعاقد وما صادرت إليه تلك الأثمان في نهاية السنة المذكورة عقب جنى المحصول - هذا التفاوت ما بين ٢٢٦٦٧ إلى السكالر بدس في شهر مايو ويونيه وأعضاس سنة ١٩٣٠ وما بين ١٠٦ ١٣٦١٥ ريالات في مثل هذه الأشهر من سنة ١٩٣١^(٢) يجعل شرط الرضا الذي هو أساس تلك العقود غير حاصل على الوجه الأكمل ويورد التسلل إلى حد ما ليجرأ قرب على مثل هذا التعديل من عظيم الخيف وشديد الإجحاف .

ومن جهة أخرى إن الأسباب التي من أجلها وضع المشرع المصري قانون تخفيض الإيجار لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لا تزال قائمة فليس بدعا وأحوال كما ذكر أن يجيب تلك الأسباب حسابا وتقدر قيمتها في تنظيم الماملات على أساس الحق والعدل .

من أجل هذا توافق الأقلية على هذا القانون من حيث المبدأ .

وأما من جهة الموضوع

لأن الأقلية تفرقه كذلك وتوافق عليه كما جاء من مجلس النواب . غير أن أحد الأعضاء يشيط أن يعذف من المادة الأولى جملة "إن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لا أكثر من سنة زراعية واحدة" . اشتراط القانون شرطين لا بد من توافرها لئلا يسلم المأجرة بأكثر من سنة اعتبار الإيجار .

الأول : أن يكون المستأجر استأجر الأرض لا أكثر من سنة زراعية واحدة .

الثاني : أن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

عن الشرط الأول

لنظائر أن اشتراط التأجير لأكثر من سنة هو لحكمة تمكن المالك من الحصول من المستأجر في باقي مدة الإجارة على القيمة المتفق عليها في عقد الإيجار وهو مالا يتحقق غالباً لو كان التأجير لسنة واحدة لأنه قد لا يجد مستأجر بهذه القيمة . وهذا في حالة ما إذا كان الزائد من السنة غالباً للسنة التي نحن بصددنا (١٩٣٠ - ١٩٣١) أما في حالة ما إذا كان الزائد سابقاً عليها فتكون حكمته أن المستأجر الذي انقضت إيجارته سنة ١٩٢٩ لا يضار بانخفاض الأسعار في سنة ١٩٣١ مع أن هذا الانخفاض زاد عن انخفاض أسعار سنة ١٩٣٠ وقد خفض الإيجار في السنة المذكورة .

وقد تسامح بعض أعضاء اللجنة عن ملل كلمة أكثر من سنة وهل يدخل فيه ما إذا كان هذا الأكثر سابقاً على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ أو أن مازاد على سنة واحدة لا بد أن يكون غالباً للسنة المذكورة ، وبسند تبادل الآراء انتهى الأمر على أن المراد بكلمة "أكثر من سنة زراعية واحدة" ما يشمل الحالتين .

عن الشرط الثاني

وهو أن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

هذا أيضا يسأل بعض حضرات الأعضاء عن معنى هذا "السبق" وقال ممته أن تكون الإجارة سابقة على تأجير سنة ١٩٣٠ ولكن الرأى استمر بعد المناقشة وتبادل الآراء على أن شرط السبق يحقق بالنسبة لكافة العقود المبرمة قبل أكتوبر سنة ١٩٣٠ سواء تمحرت في أول السنة المذكورة أو في وسطها أو في سنة سابقة عليها .

أما ما تمحور بعد ذلك من العقود فانه يكون قد تمحور وتآمر الأزمة مماثلة أمام المتعاقدين فلا دخل لهذا القانون فيه .

وقد بنت اللجنة رأيا هذا من مراجعة أثمان الفطن في تلك السنين^(٣) وما حصل فيها من التفاوت العظيم بين هذه السنين وسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية كما راعت ذلك في تقدير نسبة التخفيض بتلايين في المائة .

هذا ، وحتى عن البيان أن الأطنان التي لا تجر بجزء من المحصول لا دخل لهذا التشريع فيها لأن التأثير على هذا النوع يجعل المهرم والغني مقاسما بين الطرفين .

من أجل هذا كله

عطلب أغلبية اللجنة من المجلس للموافقة على المشروع كما جاء من مجلس النواب .

دعوى اللجنة
أجدهت

مقبرة الشيخ المزمق قبلي قهجي باشا - لم افهم الغرض من وضع مشروع هذا القانون اللهم إلا إذا كان الغرض منه تخفيف الوطء على المستأجرين فإن هؤلاء المستأجرين بطبيعتهم لا يدفعون شيئاً مما هو مستحق عليهم من إيجار . منهم في ذلك مثل الأسبانيا حيناً طولت بسداد ما عليها من ديون فاشتتت عن الدفع . وقد أدى الحال بالمستأجرين إلى أنهم أصبحوا يستولون على كل ماتنته الأراضي من محاصيل .

(مقاطعة) .

أرجو عدم المقاطعة .

أنا أرى أنه لا داعي لأن تشغل الحكومة بمثل هذا التشريع لأنه فضلاً عن كونه عادماً للقود الزمنية فإن فيه من القوض وعدم احترام الحملات مالية .

وقد اتخذ المستأجرون مثل هذه المصادقات وسيلة لعدم الدفع وخرصة لاستفاهم بكامل ماتنته الأراضي من حاصلات .

وإذا فرضنا - بل الرخ من كل اعتبار - أن من الواجب أن يسن تشريع يقضي بتخفيض إيجار الأسيان الزراعية فهل تضمن الحكومة أن يدفع أولئك المستأجرون الذين يتفقون بهذا التشريع ما يتيق عليهم وفقاً لهذا التشريع ؟

أنا أعتقد أنه إذا كان غرض الحكومة من وضع هذا التشريع خدمة المستأجرين فالأمر على العكس لأن الملاك سيموا بمسألة المستأجرين وفكر أعظم أكلهم في استغلال أراضيهم بأنفسهم دون أن يؤرجعها . وعليه يكون ضرر هذا القانون أكثر من نفعه .

لهذه الأسباب أرى أنه إذا كان ولا بد من التخفيض فيجب أولاً أن تنقص أموال الحكومة لأنه إذا كانت الحكومة تفرض بتقضي هذا التشريع على المالك أن يتك قسطاً كبيراً من إيجار أرضه وجب عليها أن ترفع عن الملاك جزءاً من أموالها وكذلك وجب عليها أن تصل على الاتفاق مع البنوك على تخفيض الديون المستحقة لها على الملاك بنسبة ما ينقص من الإيجارات المسحقة لهم .

لكل هذا أرى أن في وضع هذا التشريع إهانة للمدانة وأرى أنه يجب رفضه .

(تصديق) .

الحرم - جهتم من حضرة الشيخ المزمق قبلي قهجي باشا اقتراحه على هذا القانون من حيث المبدأ والمواقع أنه لم يكن المشيخ الوهيد الذي عارض في هذا التشريع بل وجد من بين أعضاء الهيئة أنفسهم من عارض فيه . وقد امتنعت تحرير الهيئة بيان ذلك لما عارضه في كتبه رأي أقلية أعضائها الذين وجدوا مبرراتهم من جهة هذا القانون في مخالفة بين بعض نواحيه

ملحق رقم ١ التقرير

المتوسط الشهري لأسعار القطن السكلاريدس والباشتون بضاعة حاضرة (على جود قيد) من أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى أكتوبر سنة ١٩٣١

الأسعار بالريال المصري قنطار

الشارح	سكلاريدس (على جود قيد)	الباشتون وناجورا (على جود قيد)
أكتوبر سنة ١٩٢٩	٣٠٢٢٣	٢٠٢٢٤
نوفمبر > ١٩٢٩	٢٧٧٧٥	١٩٢٣٥
ديسمبر > ١٩٢٩	٢٦٩٩٥	١٩٢٠١
يناير > ١٩٣٠	٢٦٨٨٨	١٩٢٠٦
فبراير > ١٩٣٠	٢٦٥٩٩	١٩٢٠٩
مارس > ١٩٣٠	٢٦٨٨٢	١٩٢١٢
أبريل > ١٩٣٠	٢٧٢١٤	١٩٢٣١
مايو > ١٩٣٠	٢٧٢٤٧	١٩٢٤٥
يونيو > ١٩٣٠	٢٧٢٦١	١٩٢٥٥
يوليه > ١٩٣٠	٢٧٢٣٩	١٩٢١٣
أغسطس > ١٩٣٠	٢٦٥٥٣	١٨١٥٣
سبتمبر > ١٩٣٠	٢٦٢٠٦	١٢٢٢١
أكتوبر > ١٩٣٠	١٧٢٩١	١١٢٦٠
نوفمبر > ١٩٣٠	١٧٢٢١	١١٢٨١
ديسمبر > ١٩٣٠	١٥٢٠٢	١٠٢٧١
يناير > ١٩٣١	١٤٢٩١	١٠٢٠٨
فبراير > ١٩٣١	١٧٢٦٥	١٢٢٨٠
مارس > ١٩٣١	١٧٢٦٢	١٢٢٧٧
أبريل > ١٩٣١	١٥٢٨٤	١١٢٥٣
مايو > ١٩٣١	١٥٢٠٢	١٠٢٧٤
يونيو > ١٩٣١	١٢٢٥٢	١٠٢١٤
يوليه > ١٩٣١	١٢٢٨٨	١٠٢٢٧
أغسطس > ١٩٣١	١٢٠٧٩	٧٢٨٤
سبتمبر > ١٩٣١	١١٢٢٥	٨٢٢٣
أكتوبر > ١٩٣١	١٢٢٩٤	٩٢١٥

مجلس الشيوخ

المنافشة التي دارت حول مشروع القانون

جلسة ٢٩ برتبة ١٩٢٢

(المقرر حصة الشيخ المحترم محمد أبو النصر بك) .

للقدر - لقد وقع الطرير على حضراتكم قول من ضرورة ثلاثة ؟
(أصوات : لا داعي للتلاوة) .

الشيخ المزمق قبلي قهجي باشا - هذا هو مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .

أن أرقدها على مسامحك — هذا القانون ليس من الشدوذ أو من البعد عن معنى الحق والعمل إلى هذا الحد الذي وصفه به ، وإنما هو قانون راعي جهة العدل ، راعي ضرورة استحكمت وللضرورة حكما ، والضرورات تبيح المحظورات .

فإذا كان هناك شيء من الشدوذ في القانون كما قالت لجنة الحفانية فإن جهة العدل والحق يجب أن تتبطل على ذلك الأصل التشريعي لأن رعاية القواعد واتساقها وبالجمود عندها قد يضيع كثيرا من الحقوق . أمام هذا الاعتبار إذا لم تهروا هذا المشروع يكون معنى ذلك أنك سلطتم الملاك على أولئك المستأجرين يتقاضون منهم أضعاف ما يمنونه من المصنوع .

صحيح أن مشروع هذا القانون قد لا يتفق مع قواعد المساواة ويتناقض مع قاعدة " التزم بالتزم " وقاعدة إن " الحق معيار الواجب " ولكن إلى جانب هذا ...
(ختمة ومقاطعة) .

ثم إن الملاك قد لا يحصلون على سبعة أعشار بل ولا على خمسين في المائة مما يستحقونه من الإيجار كما يقول حضرة الشيخ المحترم فليق فهمي باشا ، ولكنكم بإقرار مشروع هذا القانون تسوون حالة إذا لم تسو ...
(مقاطعة) .

هل كل حال أرى أثبت البشارة التي سمعتموها من حضرة الشيخ المحترم فليق فهمي باشا أدعى إلى إصدار هذا التشريع لأنه يجب أن تسوى الحالة .

مفردة صاحب السعادة عبد القادر بروي باشا (رئيس بلدياتنا بالحكومة) في طلب قبيل الكلام في الموضوع ، هو أن ينظر هذا القانون على وجه الاستعمال ، لأنه لم يسبق — فيما أظن — أن طلب هذا الطلب من الحكومة بشأن هذا القانون المقدم من أحد حضرات النواب والحال من مجلس النواب ، وهذه أول جلسة ينظر فيها في مجلس الشيوخ .

رأيت من المصلحة — وقد وافق عليه مجلس النواب والجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلطة — أن أعرض طلب نظره على وجه الاستعمال حتى يمكن إقراره في هذه الدورة .
(تصفيق) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعمال ؟
(موافقة) .

مفردة الشيخ المحترم فليق فهمي باشا — لي كلمة أريد بها على كلام حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة .

الرئيس — يلتزم حضرة الشيخ المحترم فليق فهمي باشا حضرة صاحب السعادة ممثل الحكومة من كلامه .

يثير للناظر إليه لأول وهلة أنه لا يتفق مع مبادئ القساوت وأنه يتناقض مع أصول التشريع وأن فيه مساسا بحقوق تهرت بين الأفراد فهو لثلك لا يصح أن يشرع .

أشرا إلى هذا في صدر التقرير ولكن رأي الأغلبية وإن اتفق مع رأي الأقلية في أن هذا القانون هو نوع من الاستثناء في بعض مناحيه — لأنه يتعرض لمفرد أبرمت بين أفراد قد لا يكون سهلا على النفس أن تقبل المساس بما اتفق عليه فيما لها من النتائج إلا أن هذا القانون ليس من الشدوذ إلى هذا الحد ، هذا القانون يختصبه العدالة ويحمته رعاية الحق .

هذا القانون ليس بما في تشريعه ولكنكم أعسكم قررتم في العام الماضي تشريعا كهذا التشريع .

ليس البرلمان المصري هو الوحيد الذي صوّت مثل هذا التشريع فكل المسالك التي هي عريقة في الحياة النيابية وضمت مثله .

كانت فرنسا في إبان الحرب وفي الستين الثلاثين تلتا المائدة وضمت تشريعا حرم على الملاك أن يتقاضوا إلا اجزا يسيرا من مبالغ الإيجار الذي تم الاتفاق عليها ، ومع ذلك خفضت بنسبة حائلة تلك المبالغ باعتبار أن ما يؤخذ من المستأجرين أكثر بكثير مما يمنونه من ثمار هذه الأقطان ، ويعتبر من بعض الوجوه كأنه إهتان لأموال بدون مقابل أو بزيادة أخرى .

Sénat au dépend d'autrui

تعلون حضراتكم من جهة أخرى وهي الجهة التي اعتبرها القول الفصل في وضع الأساس لهذا التشريع — تعلون أنه لا بد لصحة العقود على إطلاعها من رضى المتعاقدين وإتقانها . وتعلون أن العقود التي أبرمت قبل سنة ١٩٣٠ — ومعنى أبرمت قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية أنها أبرمت قبل شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ — استلقت قيمة الإيجارات التي اتفق عليها بمقتضى تلك العقود في أكتوبر سنة ١٩٣٠ .

أرجعوا حضراتكم إلى ذلك البيان الملحق بتقرير لجنة الحفانية تبيينوا منه كم كانت أسعار الأقطان في ذلك الوقت الذي تحد لمفرد الإيجار التي هي موضوع هذا القانون ، تبيينوا كم كانت أسعار القطن في ذلك الوقت وإلى أي حد تدهورت في سنة ١٩٣١ ، كانت الأسعار حتى أكتوبر سنة ١٩٣٠ تتراوح بين ٣٦ و ٣٧ ريالاً لأن هبطت إلى سبعة عشر ريالاً وكسروا وهي أدنى درجة من درجات الانحطاط .

فإذا كان المتعاقدين عندما أبرموا تلك العقود — كان المستغرق أنعامهم أن أسعار القطن كانت في ذلك الوقت قيمتها العشري ١٨ ريالاً ، ثم لم يليها حتى رابعا في نهاية السنة تسعة ريالات أو أقل — أظن يصح أن يقال إن الرضى لم يحقق بمناه الكمال في تلك العقود ، ومن هذه الجهة يصح أيضا أن يقال إن هذا التشريع ليس من الشدوذ إلى هذا الحد . على أن العدل لا يحضرات الزيادة يحتم وضع هذا القانون .

أريد أن أتمتد بهذا التشريع عن كلمة الشدوذ إلى ما عدا ذلك ولا أدعي ما عدا ذلك .

سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وجب عليه للاجبار نفسه أن يبالغ حالة الإيجار المستحق لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ حينما يكون عقد الإيجار أبرم قبل ذلك في ظروف البسر والرخاء غير الموجودة وقت استحقاق دفع الإيجار ، أى أن عقود الإيجار يتم بسمر واحد من سنة أو سنتين أو ثلاث ولكن الاختلاف بين الأسفار وقت إبرام العقد وبين وقت تنفيذ هو الذى مؤخر للشارع التأجيل أو الإسقاط أو عدم قبول الدعوى .

وكان البرلمان إذ ذاك في عطلة ، وكان يجب على الحكومة أن تتدبر الأمر حتى يعلم الناس وقت استحقاق الإيجار ماذا يفعلون ، جرت الحكومة على هذه السنة نفسها . وعلى قاعدة أنه لا يمكن البت في شأن الإيجار حوالى أكتوبر بأكبر من التأجيل . على أن يترك البرلمان أن يحول التأجيل إلى إسقاط إذا غلظت الحال في سنة ١٩٣٣ على ما هي عليه . ففسس مرسوم بقانون رقم ١١٠ ، وأجل به ثلاثة أشهر الإيجارة . وبذلك لا لأن الحال قد اخففت في سنة ١٩٣١ عما كانت عليه في سنة ١٩٣٠ ، لأنه إذا كان التفاوت بين سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ مسوّغا لتأجيل الخمس ، فإن التفاوت الذى انتهى إليه الحال في سنة ١٩٣١ يسوّغ تأجيل أكثر من الخمس ، وانفق لهذا على أن يكون التأجيل بالغا ثلاثة أشهر الإيجارة باعتبار كونها مبيداً سبياً لتفاوت الأسعار بين زمين .

صدر إذن مرسوم بقانون أجلت به ثلاثة أشهر الإيجارة بشرط أن المستأجر دفع سبعة أشهر أضعافا . ودب نظام التأجيل الذى سن في السنة الماضية على نفس الأسس التى اعتمدت للتأجيل الأول ، وإن كان الشارع فيها أكثر تسبهاً لأنه أسقط بعض الشروط ، لأنه أنه على أى حال اعتبر شرطاً أساسياً للتأجيل . أن الإيجار يكون أبرم قبل سنة ١٩٣٠ ، لأنه إذا كان أبرم سنة ١٩٣٠ الزامية يكون الإبرام حداً والأزمة والعلة . ولم يتعرض الشارع لإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ لأن إيجاراتها حصلت والأزمة قائمة ، وطالما يسرى على المالك والمستأجر . وأما أراد الشارع أن يتدارك هذا القانون حالة واحدة هي الإيجارات السابقة على سنة ١٩٣٠ سواء أبرمت في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ أو في مدة سابقة عليها .

ولما وضعت الوثيقة الثالثة لهذا التشريع وهو المرسوم بقانون رقم ١١٠ قيل فيه :

"إذا كان المستأجر لأرض أو التى استأجرها من المالكين قد استأجرها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزامية لتدفع فقط على الوجه المتعارف وكان قد دفع سبعة أشهر إيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ بالثلاثة الأشهر الباقية ولا يتأخر من الإيجار المستحق عن سنة ١٩٣٣ السابقة على سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزامية بمقتضى نفس البند من الأرض نفسها . كما لا يجوز دفع الإيجار المحالية بينهما وبين دفع الإيجار . ويشترط في ذلك كله أن يكون المستأجر المالك كونه قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن يكون الإيجار سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزامية "

مفكرة صاحب المصلحة جبر الحبر بربى بلشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - لى كلمة صنيعة على مشروع هذا القانون ، لأن قرار اللجنة عنه وشطاب حضرة الشيخ المحترم مقرها كاليان في إيضاح مرامي هذا القانون وأغراضه . وإنما لاحظت في قرار اللجنة بعض الاستشكال في نص الإيجار لأكثر من سنة زراعية واحدة . وقد وجهت اللجنة هذه العبارة إلى أكثر من معنى واحد ، فأردت أن أدلل على حقيقة المقصود من هذه العبارة فأقول إن هذا القانون حلقة من سلسلة بدأت في سنة ١٩٣٠ بالمرسوم بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ وبه أجل أولى الأمر خمس الإيجار من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية . صدر هذا القانون بمرسوم في ديسمبر سنة ١٩٣٠ قبل اجتماع البرلمان ، ثم اتحد ميثاقون آخر أقره المجلس وهو رقم ١٠٣ ، وبه جعل التأجيل إسقاطاً نهائياً في صورة عدم قبول الدعوى .

مبدأ الشارع في هذا كان أساسه أنه لو حظ في ابتداء الأزمة أن عقود الإيجار التى عقدت في سنة ١٩٢٩ ، سواء أكانت لسنة واحدة أم لثلاث سنوات ، وسواء أعقدت في سنة ١٩٢٩ أم قبل ذلك التاريخ وكانت سارية في سنة ١٩٢٩ ، لو حظ أن هذه العقود المختلفة صدرت في جو مالى مختلف كل الاختلاف من الحالة التى يراد تنفيذها فيها .

ولما كانت مسألة الأزمة مستعصية ولم يكن يرى انحلالها في زمن قريب ، رأى الشارع أن يحدد موقف المالك والمستأجر بأن يؤجل للمستأجر خمس الإيجار المستحق عن سنة ١٩٢٩ ، كل تلك العقود المختلفة سوى المحل فيها ، وأجل عن المستأجر خمس الإيجار المستحق من هذه السنة . وقد أجلت ديون أخرى بشروط خاصة ذكرت في المرسوم رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠

على أن البرلمان لما عرض عليه الأمر في ربيع سنة ١٩٣١ لم تكن الحالة المحل ، أو صدرت إلى غير ما كانت عليه في أكتوبر سنة ١٩١٠ أو إلى ما كان يتوقع لها من رخاء ويسر . لذلك رأى البرلمان أن يقر هذا العمل نهائياً .

واخففت في ذلك المحل في طريقة إقرار هذه الحالة نهائياً ونما إذا كانت تجري على طريقة الإسقاط أو الإبراء . أو على طريقة أخرى . ودعى في آخر الأمر أن يتم ذلك بطريقة إجرائية . وهي أن الدعوى لتأجيل . وهذا يساوى في العمل الإسقاط أو الإبراء .

فكان أن الشارع لا يميل به أن يعطل آثار العقود بين الناس ، وقد اكتفى في تلك الظروف الاستثنائية بأن يمنع الحاكم من نظر الدعوى . وهذا حد ما يمكنه . وهذه الطريقة معروفة في النظر القضائية الترمية والأخيلة . ولذلك قرر عدم قبول نظر الدعوى وميل ذلك القانون رقم ١٠٣

وطباً بنافذ سنة ١٩٣١ كانت التركة فيها وقيل إن هؤلاء أبرمت في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بإيجارات مسببة ، وكانت الإيجارات خمسة ولا حوالى العقود سارية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، أو كانت من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٣ ، كان هناك هؤلاء أبرمت في سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، كما يكون ثلاث سنين انتهى في سنة ١٩٣٠ ، كما كان من شأنه أن يبالغ حالة الإيجار

إن الصورة التي شرحها سادته هي الصورة الغالبة في عقود الإيجار وهي التي تمثّل في سنة ١٩٢٩ المسكين أو ثلاث . إنما هناك صورة تركها المشرع وهي كثيرة الحدوث وخصوصاً في الصعيد .

الحكمة في وضع هذا التشريع هي أن العقود التي حررت في سنة ١٩٢٩ عقدت في أحوال مالية تختلف عن الحالة المالية في الوقت الذي يحمل فيه دفع الإيجار . هذه هي الحكمة والسبب مسلم به فإذا كان الأمر كذلك فما العمل في عقد عمر في سنة ١٩٢٩ أي في وقت الرضا لسنة واحدة هي سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية ، ولم لا تطبق أحكام القانون على هذه الحالة ؟ لا يمكن أن يطبق القانون بالنص المطروح على حضراتكم فقد اشترط في المادة الأولى ألا ينقض المستأجر القانون إلا إذا كانت التاجر لاكثر من سنة بينما الحالة التي أشير إليها هي حالة مستأجر عقد إيجاراً بمر من سنة ١٩٢٩ لزراعة لسنة واحدة هي سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ .

لقد راعى هذا المستأجر عند التعاقد سعر الحاصلات ثم جاءت سنة ١٩٣١ التي حل فيها دفع الإيجار فوجد الأسرار قد هيئت فهل يستحق أن تطبق عليه أحكام القانون ؟ أم لا ؟ إن حالة هذا المستأجر كحالة المستأجر لاكثر من سنة لأنه تعاقد في ظروف مختلفة عن الظروف التي عقد فيها العقد فلم ينفع بالتخفيض مع أن الحكمة واحدة في الحالتين ؟ هنا يظهر الغرض من نص المادة ولهذا أقترح أن يخلّف منها عبارة " لاكثر من سنة . "

الحكمة التي ودرت في القانون السابق وهي " اشترط أن يظل المستأجر مستأجراً للأرض عنها لسنة الزامية الحالية " قصده منها ضمان حق المالك فيكون عند الأمل في استيفاء حقه من الزراعة القادمة . أما جعل النص ماما لاكثر من سنة واحدة فيخرج حالة المستأجر الذي تعاقد في سنة ١٩٢٩ عن سنة ١٩٣١ هي الحالة التي تشرع يمرضها بل حضراتكم .

الأمر الثاني أن مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة في الدورة الماضية قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى خمس الإيجار اطلاقاً قلنا إن في هذا الإطلاق ضيراً على المالك وتشجيعاً للمستأجر على عدم سداد الإيجار وقلنا إنه يمس أن يكون حق الإخفاء من الخمس قاصراً على المستأجر الذي ثبت حسن نيته وسدد أربعه أثمان الإيجار بمعنى أن يحصل السداد شرطاً لتجاوز، وهذا صدر القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ وهو الخاص بإيجارات سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ حيث اشترط لتجاوز أن يسدد المستأجر سبعة أثمان الإيجار فقد جاء في المادة الأولى منه " إذا كان المستأجر لأرض أو الذي استأجرها من الياطن قد استأجرها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لتجوز قلنا على الوجه المعتاد وكان قد دفع سبعة أثمان السنة المذكورة فلا تجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢ بالثلاثة الأثمان الباقية . "

هذا كلام حسن فقد اشترط للاعتناء بهذه الرحمة سداد سبعة أثمان الإيجار فلما جاء بعد ذلك مشروع القانون الذي يجمع مفاع الدعوى في الثلاثة الأثمان والى لم يشط هذا الشرط قلنا إن في ذلك ضرراً على الإيجار فإن عليهم التزامات بما أن على المستأجر من التزامات فإذا وجبت الرحمة لمستأجر فيجب للمالك أن يوجب اشتراط دفع سبعة أثمان الدعوى في الثلاثة الأثمان الباقية قبل سداد الباقي . المستأجر لم يطل ولا يجب أن يطالبه عند الرحمة .

وأرد الشارع أن يظل في نفس الباترة التي رسمها من مبدأ الأمر وهي أن يعمل سنة بسنة، بل يماثل حالة ابتدأت في سنة ١٩٢٩ ولا تزال متفتحة على ثلاث سنين بسبب تعدد سنّي الإيجار ، فإن الأراضي توجب لسنة كما توجب لسنة نادراً وكثيراً ما توجب ثلاث سنوات فكان على الشارع أن يماثل حالة إيجارات سنة ١٩٣٠ الزراعية وألا يقصر نظره على الحالة التي يكون فيها الإيجار لسنة واحدة أي سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، لأن هذه حالة مستثنى وإنما ينظر لكل الحالات التي تدخل في هذه الدائرة الزمنية فالإيجارات التي عقدت في سنة ١٩٢٨ ثلاث سنوات تدخل فيها مستثى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ الزراعية . كما أن الإيجارات التي عقدت في سنة ١٩٢٩ ثلاث سنوات تدخل فيها كذلك سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية فالشارع بكل الفكرة الأولى التي ابتدأ بها في أول تشريع وضعه :

حل المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ١٠٣ مشكلة سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ والمعالجة الآن هي في الحالات التي تكون فيها الإيجارات لاكثر من سنة وهي بطبيعة الحال إما أن تكون بدأت في سنة ١٩٢٨ فتكون سنة ١٩٣١ هي ثالث سنة كما تكون هذه السنة ثاني سنة للعقد التي أبرمت في سنة ١٩٢٩ ولتأخذ معنى الشارع بالإيجارات المفردة لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ووضع صيغة قد تشر بجزء أن يكون العقد أبرم في سنة ١٩٣٠ أراد أن يخرج هذه الحالة وأن يدل على أن الحاشية قاصرة على من كانت لإيجارته تشمل هذه المدة بين ذلك بوضوح كاف ، إذ وضع شرطاً عاماً في آخر المادة هو " أن يكون المستأجر مستأجراً للأرض لاكثر من سنة زواجية واحدة . " دلل الشارع بهذا على أنه لا يزال يماثل حالة بدأت في سنة ١٩٢٩ على نظام العقود الزراعية ولم يكن يستطيع في سنة ١٩٣٠ أن يسيق الأحوال فينظر في إيجار الثلاث السنوات مرة واحدة وإنما أراد أن يسار الزين وأن يماثل الأحوال في حينها فكلمها عرضت مسألة حلها .

هذا مادام لا اشتراط أن تكون الإيجارة لاكثر من سنة واحدة ولا بلز أن تشمل حماية المستأجر الذي يتعاقد في سنة ١٩٣٠ وهي لم يباغت فيها المستأجر فانه يكون مستأجراً للأرض لسنة قائمة . إن المشرع يريد حماية المستأجر لسنة واحدة لسنة ١٩٣١ من تعاقدوا في سنة ١٩٢٨ أوفى سنة ١٩٢٩ لمدة ثلاث سنين أو سنتين .

مفكرة الشيخ المرحوم الشيخ عبد الرحيم سليم . لكن النص عام .

مفكرة صاحب المراجعة عبد الحميد بديوي باشا . - رئيس لجنة قضايا الحكومة . ولكن التصديق يوجب تعدد سنّي الإيجار ويبقى على سنة ١٩٣٠ قاطع .

مفكرة الشيخ المرحوم حبيب دوس . - أبدأ حيث انتهى حضرة صاحب المساعدة عبد الحميد بديوي باشا في مناقشة البقرة الواردة في المادة الأولى وهي " ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لاكثر من سنة زواجية واحدة . "

أجازت هذا التشريع جعله يشمل الدكاكين والمنازل وغيرها ولكن في مصر انصرف به على الألبان فقط دون الدكاكين والمنازل التي لم تخضع لإيجاراتها قرضا واحدا وكل التخصيص منصف على إعانات الألبان .

لذلك أصعب رغبتي في رفض المشروع وأوافق عليه بعد إدخال التعديل الذي أبداه حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك .

(تصفيق) .

فقرة الشيخ المحترم داور قصبر بك — تشترط المادة الأولى من المشروع شرطين الأول أن يكون الإيجار لا أكثر من سنة والثاني أن يكون عمرا قبل سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية . وأرجو أن يوضع لنا سعادة متعوب الحكومة هذه السنة الزراعية هل هو في ١٥ أكتوبر أو في أول نوفمبر وهل قصد الشارع من الشرط الثاني أن العقود التي تصفد في أول أكتوبر سنة ١٩٣٠ أو في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠ لا يسرى عليها هذا القانون ؟

إن كلمة " قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية " — معناها أن كل عقد يبرر قبل هذه السنة الزراعية ولو بيوم واحد يستفيد صاحبه من هذا التشريع .

والذي فهمته من سعادة متعوب الحكومة هو أن المستأجر الذي استأجر ألبانا على اختيار أثمان حاصلات معينة كانت مرتفعة لا يصح أن تسرى عليه قيمة الإيجار عند هبوط الأسعار فإذا كان عقد الإيجار مبرما في سنة ١٩٢٩ يستفيد المستأجر سنة ١٩٣٠ ومن باب أولى في سنة ١٩٣١ لأن الأسعار كانت في سنة ١٩٣١ أقل منها في سنة ١٩٣٠ .

وهل يستفيد المستأجر الذي استأجر في سنة ١٩٣٠ في الوقت الذي كانت أسعار الحاصلات فيه منخفضة أو يلاحظ أنه استأجر وهو عالم بهذه الحالة البسيطة .

لقد كان من رأي وأنا عضو لجنة الحماية أن يمر القانون كما هو نظرا لقرب انتهاء الدورة البرلمانية وأن يترك تفسيره للحكمة .

أما الآن وقد فتح الباب على مصراعيه فأرى من الواجب علينا متذرك هذا النص في المشروع ، لذلك أرجو أن يبين لنا سعادة متعوب الحكومة ما هو المقصود من عبارة " قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية " حتى لا يتيسر الأمر في ذلك على الحاكم والمتقاضين وهل في اشتراط المستأجر لا أكثر من سنة أن تكون السنة سابقة أو لاحقة لسنة ١٩٣٠ — أرجو تفسيرهذين الشرطين .

فقرة الشيخ المحترم أحمد طه بك — هل تطلب تفسيراً للقانون أو ترطب في تعديله ؟

فقرة الشيخ المحترم داور قصبر بك — إذا كان التفسير واضحاً قال: أكتفي به .

القرار — أملت نظر حضراتكم في الأمرين ثمرة اللجنة تعرضت لهماين القطعتين بصرى العامة .

عند ما أثير هذا الرأي في العالم الماضي قالوا إن ذلك يمنع وزارة الأوقاف من تطبيق القانون على مستأجري فلا يتعمدون بالتخصيص لأنها قد تخطط الباقى عليهم وقالوا كذلك إنظار الأوقاف الأهلية والأوصياء والقوام لا يمكنهم تطبيق هذا التشريع . فإذا كان هذا هو المله فبممكن أن ينص في القانون بصرائه على مستأجري ألبان الأوقاف وعدنى الأهلية .

فقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا — هل يرى حضرة الشيخ المحترم إلى تعديل للمشروع ؟

فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك — نعم ، إنني أتمك الآت عن المبادئ العامة وعند مناقشة المواد سأقدم باقتراح التعديل بالطريق القانوني .

الرئيس — لحضرة الشيخ المحترم ألا يرد على من لم يأخذ الكلمة .

فقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك — لهذا أرى أن من المبادئ العامة المتعريض عليها في المشروع عدم اشتراط وجوب سداد السبعة الأضمار للانتفاع بالتخصيص . وثانيا اشتراط التجار لا أكثر من سنة واحدة وذلك للأسباب التي أبديتها لحضراتكم التي تحرم المستأجر الذي تعاقده في سنة ١٩٢٩ من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ من مزاييا التشريع فليس من العدل أن يجرم مثل هذا المستأجر من التخصيص وهو في نفس مركز المستأجرين الذين يتعمدون منه فقد يكون التعاقده قائما على اجترار لإيجار التمدان خمسة عشر جنيها فبوقت كانت الظروف تسعح بهذا الإيجار ثم هبطت الأسعار . كيف لا يجرم هذا للمستأجر ويحرم من استأجر بسنتين وهو إن خسرت سنة قد يتخفى في الثانية . لهذا ترون حضراتكم أن هذه المبادئ هي على اعتراض شديد وسأقدم بتعديلها عند مناقشة المواد كما سبق لي القول .

فقرة الشيخ المحترم فقيص فهمي باشا — أرجو أن يسمح لي بالكلام .

الرئيس — هل لدى حضرة الشيخ المحترم كلام جديد غير الذي قيل ؟

فقرة الشيخ المحترم فقيص فهمي باشا — أرجو أن لا يصير على في الكلام لأن الموضوع خطير وقد يترتب عليه خراب أو عمار .

الرئيس — تفضل ، وليس فيما قلته حجر على حريتك وكل ما أدرجه ألا يتكرر ما قبل .

فقرة الشيخ المحترم فقيص فهمي باشا — بعد البيان العظيم الذي ألقاه حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي بإظهار إعطى موافق السابق إذا أخذ بالتعديل الذي يقترحه حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك وهو أن التخصيص لا يتحقق إلا من سنة ٧٠٪ من الإيجار .

فعل حضرة المحرم إن هذا التشريع معمول به في أوروبا وليس مصر وأرجو أن لا يتخذ في تطبيقه ، فليسمح لي أن أصرح بغيره بأن أوروبا إذا

على أن الحكم الذي أراد الشارع أن ينص عليه لا ينعى العقود التي أبرمت في سنة ١٩٣٠ بل التي أبرمت في سنة ١٩٢٩ أوستة سابقة عليها أي في أحوال اقتصادية مختلفة لم يكن المستاجر يتوقعها .

فإذا أبرم في أكتوبر سنة ١٩٣٠ أو أواخر ديسمبر سنة ١٩٣٠ فإن الشارع لم ير أن يرضى له .

فإذا أردتم حضراتكم غير هذا — أي تحديداً قاطعاً — تكونون قد خربتم على التواجد التي سبق أن قررتوها ويكون المجلس في سنة قد قضى على غير ما قرره بالأمر مع أنه ليس في المسألة أوضاع جديدة تحتاج في معالجتها إلى نص جديد .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور قصيري بك — عقود الإيجار المسبوبة في سنة ١٩٣٠ لا تستفيد من هذا القانون .

مقرر صاحب السادة جبر الحبيب بروي باشا — (رئيس لجنة قضايا الحكومة) — عقود الإيجار التي أبرمت في أكتوبر أو ديسمبر سنة ١٩٣٠ بطبيعة الحال لم تكن في يوم من الأيام محل رعاية أو عطف من جانب الحكومة والوحدات هنا هي وحدات صيغ .

القرار — إذن الحكومة متفقة مع اللجنة تماماً فيما جاء بتقريرها .

مقرر الشيخ المحترم جيب دوس بك — مساعدة مندوب الحكومة تخالف رأى اللجنة .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور محمود عزمي باشا — أنا موافق على رأى اللجنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ وينقل الآن إلى مناقشة مواد مادة المادة .
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

فرد جلس الشيخ وجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروا :

مادة ١ — لا يهمل دعوى المالك أو المستاجر الأصيل فيما يتعلق بالإيجار سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ عن أطيان استؤجرت لتزود قطعا على الوجه

مقرر الشيخ المحترم حسن صبري بك — أعلن بعد الاستغناء الوجه الذي جاء به حضرة الشيخ المحترم أدوار قصيري بك لا يمكن أن يفصل في هذا النزاع بالإحالة على التقرير وأمانة الحكومة ومثلها أكبر من فيينا فمن زبد من الحكومة جواباً صريحاً على أسئلة حضرة الشيخ المحترم أدوار قصيري بك .

مقرر صاحب السادة جبر الحبيب بروي باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) — أثار حضرة الشيخ المحترم دوس بك مسألة العقود التي أبرم في سنة ١٩٢٩ عن سنة ١٩٣٠ وتساؤل ما حكم الشارع في هذا . وجوابي على ذلك نص التشريع الصريح في أن هذه الحالة عند ما تكون لسنة واحدة وتكون مبرمة في سنة ١٩٢٩ — أي أن تاريخ العقد في سنة ١٩٢٩ والإيجار يتبدى في سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ يعني أن المستاجر يكون يبيده دولة لينفذ ما تسلمه الأرض بعد تحريرها بسنة — هذه الحالة لا نزاع في أنها حالة شاذة ولا أخرى إن كانت شاذة في الصعيد أم لا .

فإذا افترضنا أن الشارع وهو يشرع لتلبية الأحوال لا يمكنه أن يلبس هذه الحالة أو أن يعطى لمثلها مهما كان فيها من العدل ولا تدل على مفردات وحريجات المسائل وأدخل التشويش على الأحكام القانونية .

لا يمكن أن تشرع ما يكون في السدل المطلق وإنما هو ينظم نالية الأحوال .

ولا شك في أن المستاجر يقبل الاستعانة عادة بالقيمة التي يراها مناسبة مع أسعار المعاميل ومراعاة هذا التناصب يلحظ فيه تهارب من تحرير العقد وتثنيه .

مقرر الشيخ المحترم جيب دوس بك — شأنه شأن من يتقدم عقد المدة ثلاث سنوات .

مقرر صاحب السادة جبر الحبيب بروي باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) — لكنه يختلف عن حالة الثلاث السنين فإن تمتد سن الإيجار أدنى إلى ثلاثين الحلال بما يحصل من هبات الأسعار ، وعلى أي حال فلا يستطيع الشارع أن يدخل في مفردات المسائل ولا يمكنه وهو في مقام تشريع استثنائي أن يتعمد على الأحوال النادرة إنما يكفيه أن يصيب الصورة العادية الشائعة .

أما ما تسأل عنه حضرة الشيخ المحترم أدوار قصيري بك فيما يتعلق بالسنة وفي هذه السنة فانه بدأ بملاحظته بقاعدة فروها على سبيل التلطف والجزم وهي أنه السنة الزراعية يتبدى في ١٥ أكتوبر أو ١٥ نوفمبر مثلاً .

لم يكن الشارع يتعبد مبدأ السنة الزراعية وإنما ترك ذلك للحرف العام وفي هذا التيسير كل التيسير .

قائمه الذي أبرم في ديسمبر سنة ١٩٣٠ عن سنة ١٩٣٠ هو عقد أبرم في سنة ١٩٣٠

مقرر صاحب السعادة عبد الحميد بروي باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - في التبدل للمعرض حكان : حكم بشرط وجوب السداد لعدم قبول الدعوى وقد أشار حضرة الشيخ الفخيم مقدم الاقتراح إلى ما جرى في هذا الشأن في العلم الماضي من اعتراض وزارة الأوقاف وآخرين ومن وجود أحوال كثيرة يؤثر فيها هذا الحكم . ولقد قضى المجلس في العام الماضي برفض هذا الحكم وأقر النص كما هو مرسوم على حضراتكم اليوم .

الفرض من هذا القانون هو تخفيف العلاقة النهائية بين المالك والمستاجر وليس الفرض منه تنظيم طريقة البيع كما هو الحال في القانون الذي سبقه إذ تقدم هذا القانون مرسوم بقانون آخر أجل البيع لمدة سنة واشترط بطبيعة الحال الإسكان الانتفاع بالتأجيل لأن يظهر المستاجر صحة دفعه وحسن قصده بلغ سبعة أعمار الإيجارة . ولكن هذا القانون للمعرض الثالث لا يرى إلى الفرض الذي ربي إليه القانون الأول فهو لا يزيد على أنه ينظم ما بين المالك والمستاجر من العلاقات وأن يرد هذه الحقوق إلى القواعد العامة .

ليس هذا القانون وسيلة لحل المستاجر على السداد وإنما هو إعلان - لما بين الزمين من مخاوف - بتقص حقوق المالك قبل المستاجر .

وليس من شأن الشارع التدخل الشديد بين المالك والمستاجر لأن مثل هذا التدخل فيه إخراج العلاقات الاقتصادية وعدم العدالة . والأصل أن الشارع لا يتدخل في مثل هذه الشؤون إلا أدرا بقدر ، وهذا القدر هو تقرير مبلغ دين المالك على المستاجر ، وقد قرر هذا القدر في المرسوم بتفصيل معين في المادة من قيمة الإيجار . أما كيف يمكن أن يحصل هذا المبلغ لئلا يهد الأجر فيه إلى القواعد العامة من تنفيذ وفيه . ليس الفرض مطلقاً تنظيم طريقة السداد حتى يحصل شرط هذا التنازل النهائي أو الإسقاط التام في حصول سداد الفمل .

في الواقع يكون هذا الاشتراط خروجاً بقانون عن عرضه ومعناه ،

فقد رأى الشارع بقانون أول أن يؤجل جزاً من الإيجار . واعتبر ذلك تأجيل إسماعاً مؤقتاً إذا انتهى أجله عمل من الإيجار المؤجل . فقرر الشارع تدخله الأول في هذا الوجه لأنه منذ افتاد ذلك التدبير لا يرى أطول الحال أم تدبير إلى أحسن أو إلى أسوأ فهو يسحب ويتنظر . ويتنقص تأجيل جزء ومنهوه هو أن المستاجر يستطيع تمجيل ما لم يؤجل . لذلك يكون سداد هذا القدر شرطاً في الانتفاع بالتأجيل .

على أن الشارع يتدخل مرة ثانية حين تقضي به مراقبة الأحوال في مدة الانتظار إلى الاقتناع بأن المستاجر لا يستطيع بأية حال دفع المبلغ المتأجل . عند ذلك يقرر إبراءه منه . أو ما حكم ذلك وفي هذا الحالة لا يصبح الحكم وقتياً ميباً على مجهول بل نهائياً مؤسلاً على مشاهدات حاسمة . ولذلك لا يمكن أن يكون إسماعاً يشترط في الانتفاع به إظهاراً ولا احتفاظاً . بل عليه واقع لاشك فيه : وهو أن المستاجر لا يستطيع على أية وجه . وما رأى حال أن يدفع حصة الأعمار . أما أنه يستطيع دفع سبعة الأعمار ، فلا مانع

المعاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أعمار الإيجار المذكور . ويشترط في ذلك أن يكون للمستاجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ الفخيم حبيب دوس بك بتعديل هذه المادة على أن يكون نصها كما يأتي :

« لا تقبل دعوى المالك والمستاجر الأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية من أطيان استؤجرت لزراعة قطعنا على الربو المتاد إذا كان المستاجر قد سدد سبعة أعمار الإيجار وأن يكون عقد الإيجار سابقاً على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية » .

ولما تأيد هذا الاقتراح من عشرة من حضراتكم بطرح لائحة طبقاً لقانون النظام الداخلي للبرلمان فإن رؤيده من حضراتكم يفضل بالوقوف . (وقد أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء) .

الرئيس - إنذ يطرح هذا الاقتراح بالتعديل للاقتضا .

مقرر الشيخ الفخيم حبيب دوس بك - الفرض من التبدل الذي اقترحه أمران : الأول أن يسدد المستاجر فعلاً - - ليطلع بالجنف - سبعة أعمار الإيجار . والأمر الثاني عدم التبدل بأن يكون عقد الإيجار لأكثر من سنة إذ يكفي أن يكون عقد الإيجار من سنة قبل بدء سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مقرر الشيخ الفخيم أحمد طهيت بك - أرى أن يؤخذ الرأي على التبدل أولاً .

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على هذا التبدل فيفضل بالوقوف . (وقف بعض حضرات الأعضاء) .

الرئيس - لم تترين النتيجة وذلك تأخذ الرأي بصورة عكسية فمن لا يوافق من حضراتكم على هذا التبدل فيفضل بالوقوف . (وقف بعض حضرات الأعضاء) .

الرئيس - لم تترين النتيجة كذلك وبهذا يجب أخذ الرأي بطريقة المبادرة بالإسراع .

مقرر صاحب السعادة عبد الحميد بروي باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - لم تجر مناقشة في هذا التبدل حتى يؤخذ الرأي عليه .

مقرر الشيخ الفخيم حبيب دوس بك - قد تأيد الاقتراح من أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء فهو إذن مطروح للاقتضا وإذا كان سداد المستاجر للحكومة يرد أن يبل برأيه فيه فيفضل .

مقرة الشيخ الحرم أحمد طهعت بلشا - لماذا لا يرى حضرة المقرور المدولة الآن ؟

القرر - أوافق على أن تكون المدولة الآن .

مقرة الشيخ الحرم أحمد طهعت بلشا - أنا ومعي حضرة الشيخ الحرم عبد الحليم البيل بك تريد حضرة المقرور أن تكون المدولة الآن .

مقرة الشيخ الحرم محمد اسماعيل أبابك - هل من مصلحة الفلاح أن تطول المناقشة إلى هذا الحد ونحن نعمل على ما فيه مصلحته . من رأي الصديق على مشروع هذا القانون الآن لأنه إذا طال البحث فيه على هذا النحو ضاعت الفائدة المرجوة منه .

مقرة الشيخ الحرم حسن صبرى بك - أخشى أن تكون قد ذهبتا بعيدا . فقد جاء في المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلى للبرلمان النص الآتى " فإذا كان التعديل بعد أن يشرحه واضعه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا يجرى فيه مناقشة ولا يعرض للاقتراع "

أما التعديلات المؤيدة على الوجه المتقدم فتجرى فيها المناقشة في الحال ثم تحال بعد ذلك على اللجنة التي عهد إليها بوضع التقرير عن المشروع (إلا إذا وافق المقرور على المدولة فيه فورا وأيده في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة) . يظهر أنه يراد أن يفهم من هذه المادة أنه بعد أن يتقدم الاقتراح ويؤيد مقدمه عشرة من الأعضاء لا تكون مناقشة بعد ذلك إلا إذا أَرادها المقرور وأيده اثنان من الأعضاء .

والواقع أن ما يفهم من هذه المادة غير هذا . يفهم منها أنه بعد أن يتقدم الاقتراح ويؤيد من عشرة من الأعضاء تجرى حتما المناقشة فيه . ويفهم أيضا أنه يراد بعد هذا أن يقرر عليه فيقبل أو يرفض وقد يكون هذا القبول أو الرفض مؤثرا على مجموع القانون في ذاته .

وهناك المدولة التي أَرادها الشارع ووضعها بين قوسين أى أن مجرد تأييد عشرة من حضرات الأعضاء لاقتراح التعديل - يستتبع المناقشة حتما والمناقشة تستتبع حتما الاقتراع على الاقتراح .

إذن لا معنى لما دار من الحوار الآن حول موافقة المقرور أو تأييد اثنين له من أعضاء اللجنة .

كيف يجب أن نصبر عبارة " تجرى فيها المناقشة في الحال " معروفة أن كل مناقشة تجرى يجب أن تنتهى لرأى . هذا لا شك فيه . فإذا ما أقر التعديل المقترح بعد المناقشة يكون حيز هذا إبطال فتصير على نص المادة الأصلية .

إذا ما قبل هذا كانت النتيجة أن المادة جديدة أو حكا جديدا وبعد في القانون قد يؤثر على مجموعته .

فيه متروك لنشاط المؤرخين وحسن احتياظه لنفسه والظروف وطرق التنفيذ المختلفة . فإذا لم يقدح جميع ذلك أفيجوز إذن أن يقال إن دين المستشار يجب أن يراد حتى يبلغ مائة في المائة . أما فيما يتعلق بالشطر الثانى من التعديل وهو الحالة التي ترى إلى أن مقدا أريم في سنة ١٩٢٩ لا يقع على سنة ١٩٢٩ وإنما يقع على سنة تالية ، فهذه حالة شاذة نادرة ولا يمكن أن يضع الشارع حكما لكل هذه الحالات .

مقرة الشيخ الحرم حبيب دوس بك - طبقا للمادة ٦٤ من قانون النظام الداخلى للبرلمان يجب إعادة مشروع هذا القانون الآن إلى لجنة الحاقية إلا إذا وافق حضرة المقرور على المناقشة فيه فورا وأيده في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة وهذا نص المادة :

" لكل عضوان يقرح أثناء المدولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تبديلا أو حذفًا) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تقدم للرئيس .

فإذا كان التعديل بعد أن يشرحه واضعه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا يجرى فيه المناقشة ولا يعرض للاقتراع "

(وبالحالتين حكى هذه الآن لأن أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء أبدوا الاقتراح) .

تقول المادة بعد ذلك :

" أما التعديلات المؤيدة على الوجه المتقدم فتجرى فيها المناقشة في الحال ثم تحال بعد ذلك على اللجنة التي عهد إليها بوضع التقرير عن المشروع (إلا إذا وافق المقرور على المدولة فيه فورا وأيده في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة) " .

مقرة صاحب العمل محمد عمر جيسى بلشا (وزير المعارف العمومية) - هل تأيد الاقتراح كتابة من عشرة من حضرات الأعضاء ؟

مقرة الشيخ الحرم حبيب دوس بك - لا ضرورة لتأييد الكتابي ؛ هذا حكم القانون . فإما أن يحال التعديل إلى لجنة الحاقية أو يؤيد الرأي عليه فإذا رأى المقرور المناقشة فيه فورا وأيده اثنان من حضرات أعضاء اللجنة .

القرر - أرى أن يحال التعديل إلى اللجنة وأظن أن من بين حضرات أعضائها من يوافقنى على ذلك .

مقرة الشيخ الحرم أحمد طهعت بلشا - ولماذا لا نقاش الآن ونحن في ذلك .

مقرة الشيخ الحرم حبيب دوس بك - حضرة المقررين في خاتبة تأييد من اثنين من حضرات الأعضاء إذا كان لا يوافق على المدولة في التعديل فورا - أما إذا وافق عليها فيجب أن نعلم الحالة أن لا يصح عطلها .

مقرر صاحب السعادة عبد الحميد بروي بلشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) - أوبالغالب باب المناقشة .

مقرر الشيخ المرمم حسن صبري بك - أريد أن أحد هذه المناقشة . فتم الاقتراح بتأيد من عشرة من حضرات الأعضاء ثم تناقش فيه المقترح وقام آخرون بالمناقشة ضد الاقتراح فالحمد الذي فصل في المناقشة هو أخذ رأى المجلس ، أما إذا قلنا إن المناقشة لا يوضع لها حد فلا يمكن أن تنتهى .

جرت المادة أن المناقشات تنتهى بقرار وهذا حد وهو إقبال باب المناقشة ولا بد من أخذ الرأى بعد ذلك فإذا كان الفرض أن تناقش فقط بدون أن تأخذ الرأى بالقبول أو الرفض لأدى ذلك لاستمرار المناقشة بغير حد .

منى نظرية المحكمة أن تستمر المناقشة وقد يكون من ورائها أن تبين فلا وجوب رفض الاقتراح قبل مثل هذا الاقتراح يحال إلى اللجنة حتى بعد المناقشات التى تبين فيها المجلس وجوب رفضه ؟

مقرر الشيخ المرمم عبد الحميد بلشا - المسألة تقديرية .

مقرر الشيخ المرمم حسن صبري بك - نظري أن الاقتراح متى قبل وحصلت المناقشة فيه يجب أن يتبقى إلى الحد الطبيعى . إن المناقشات فى الجلسات البلسانية يجب أن تنتهى بأخذ الرأى .

مقرر الشيخ المرمم عبد الحميد بلشا - إلا فى هذا الموضوع .

مقرر الشيخ المرمم حسن صبري بك - إذا أمكن أن يعمل بالصن فلا يصبح مطلقا إعماله ولا معنى لإحالة الاقتراح إلى اللجنة بعد أن تبين المجلس من المناقشات وجوب رفضه وهذا تكون وفرا حلقة من حلقات العمل لأن الاقتراح ينتهى بقبوله أو رفضه فإذا اتفق المجلس بالرفض فلا حل لإحالة المشروع إلى اللجنة . أما إذا كان المجلس يرى بقبول الاقتراح فيعاد المشروع للجنة لئلا إن كان الاقتراح يتفق مع نصوص المشروع أولا .

إن تقضى لهذه المادة يعمل كل أجزائها معمولا بها . أما التفسير الذى تتولى به الحكومة فىأتى فى صورة هى البت لانه يؤدى إلى إحالة الاقتراحات المرفوضة إلى اللجنة وهذا أمر غير مقبول .

مقرر الشيخ المرمم صبيب دوس بك - يظهر أن حضرة المقرر موافق على المناقشة الآن وأرى لهذا أن لا عمل للإحالة .

مقرر الشيخ المرمم حسن صبري بك - هو كذلك ، وهذا أحسن حل .

مقرر الشيخ المرمم عبد الحميد بلشا - لقد جعلتم المناقشة فعلا فى الاقتراح بالتعديل .

مقرر الشيخ المرمم أحمد طه بلشا - ليؤخذ الرأى آنذا .

والعبارة التى وضعت فى المادة بين قوسين هى : " إلا إذا وافق المقرر على المداولة " معناه موافقة على المداولة بعد قبول الاقتراح بالتعديل . لانه فى هذه الحالة قد يكون هذا الاقتراح من شأنه أن يغير مجموعة التشريع وفى هذا يرجع إلى رأى المقرر ، فانا وافق على المداولة بعد التعديل وأيدته فى ذلك عضواً من أعضاء اللجنة فيه ، وإلا يباد المشروع إلى اللجنة .

هذا ما يمكن أن أهمه من نص المادة وغير هذا لا يستقيم مطلقا لأن المادة تقضى بوجوب المناقشة فى الحال دون انتظار لرأى المقرر وتأيد عضوين له .

مقرر صاحب السعادة عبد الحميد بروي بلشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) ليسمح لى حضرة العضو المحترم أن أشير إلى أن المادة ٩٤ التى عرضت للتصديلات قد ربيت سلسلة من الاحتياجات لأن التصديلات على العموم ينظر إليها من حيث حسن سياق القوانين وتنسيقها نظرا سببا بعض التى لأن التعديل يمرض على المجلس فتجربى فيه المناقشة فى حوزة الارتجال وربما يغوت على المتكلمين ربط أجزاء المشروع بعضها ببعض أو ويلعب القوانين القائمة لذلك أراد الشارع فى القانون رقم ١٩٣١ أن ينظم التصديلات على صورة تخفف على قدر الإمكان من اضطراب وسيئات الارتجال والمناقشة العنيفة أو الرأى الفعلي الذى لم يتحس فاشترط أولا أن يؤيد التعديل عشرة من الأعضاء حتى يستبعد التصديلات غير الجدية . ولاحد فى ذلك أن التعديل إذا قال به عضو ولم يحصل على هذا العدد من المؤيدين فإن هذا التعديل يمكن أن يقال إنه غير جدى ولذلك أراد أن يستبعد الشارع . أما إذا يؤيد التعديل عشرة من الأعضاء جازت المناقشة فيه لإثارة الموضوع دون أن يعرى فى ذلك اقتراح أى أن الشارع فصل بين المناقشة والاقتراح ، إذ يجب أن تكون بين الإثارة والصياغة مسافة تحرك للتدبر فى التعديل لأن اللجنة وسيطة بحسب الأوضاع البرلمانية فى التشريع بحيث يجب أن يمر بها شروط القوانين فى الأودار المختلفة حتى يمكن مناقشتها فى هدوء . ولقد قصد من المناقشة فى المجلس أن يثار الموضوع من كل نواحيه وبعد ذلك إذا كان الأمر واضحاً جاز للمقرر أن يطلب إلى المجلس المداولة فيه على أن يؤيد اثنتان من أعضاء اللجنة ولا خطر فى هذه الحالة من صياغة التعديل فى الحال . أما إذا لم يرتك أوم يجد من يؤيده من أعضاء اللجنة وجب أن يمر التعديل على اللجنة لتناقش فيه على ضوء مناقشات المجلس ثم تعرض تقريرها كما فعلت فى المشروع الأول . أى أن التعديل يسامل معاملة مشروع القانون وحكمة المناقشة فى التصديلات هى أن تضع اللجنة بكل المناقشات حتى إذا ما خلت إلى نفسها أمكنها أن تربط بين التصديلات المقترحة والنصوص الأصلية فإذا رأت قبول التعديل قمت بالقرار بذلك وبالعكس .

مقرر الشيخ المرمم حسن صبري بك - فهمت فيما أدلى به حضرة صاحب السعادة محفل المحكمة أنه بعد أن يؤيد مقدم الاقتراح عشرة من الأعضاء تحصل المناقشة فيه ، وأن المناقشة لا حد لها مع أن المناقشة تنتهى عادة بأخذ الرأى فيها .

القرار — هل اكتفيت بما حصل من المناقشة ؟

مقرر الشيخ المحترم محمود اسماعيل إمام بك — نحن متفقون مع حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك .

القرار — أنا ممن يرفضون هذا الاقتراح . أرفضه فيما يخص بالإيجار لمدة سنة واحدة لأن هذا هو الإجماع بينه . وإذا أراد المشرع أن يخفف من المستأجر بعض الشيء فيجب عليه كما يراعى المستأجر أن يراعى كذلك المالك وفي اشتراط السنتين تكافؤ بين الحق والواجب لأن المستأجر قد يضرر في سنة ويكسب في أخرى ولذلك أرى رفض هذا الشئ من الاقتراح وإيفاء شرط السنتين كما هو .

ولما يخص باشتراط السداد فإن في هذا تضييعاً لحكمة التشريع لأنه إذا اشتراط دفع السجعة الأعمار فإنه لن يصل إلى ذلك إلا السداد القليل من المستأجرين ونضع النهاية التي من أجلها وضع المشروع .

ولذلك غانق أرى رفض الاقتراح بشقيه .

(تصفيق)

الرئيس — الآن نأخذ الرأي على الاقتراح . فالواقف على قبوله يتفضل بالوقوف .

(وقف بعض حضرات الأعضاء)

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك — لم تبين النتيجة .

الرئيس — خير المواقف على الاقتراح بالتعديل يتفضل بالوقوف . (وقف بعض حضرات الأعضاء)

الرئيس — بما أنه لم تبين النتيجة فلنؤخذ الرأي بطريق النداء بالامم .

مقرر الشيخ المحترم حبيب دوس بك — يجب أن يتل الاقتراح أولاً . تل الاقتراح وهذا نصه :

« اقترح التعديل الآتي :

لا تحيل دعوى المالك أو المستأجر الأصل في يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزايع من أطيان استلجرت لترفع قطعاً على الوجه المعتاد إذا كان المستأجر قد سد مسجعة أعمار الإيجار وأنى يكون عقد الإيجار سابقاً على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزايعاً ما

حبيب دوس بك

أخذ الرأي على الاقتراح بالتعديل والنداء بالامم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الحاضرين ٥٨

عدد الأغلبية المطلقة ٣٠

الموافقون ٢٥ (١)

غير الموافقين ٣٣ (٢)

(١) إبراهيم راتب بك . أحمد زبد طقاري بك . أحمد السنباري بك . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . الدكتور أحمد فهمس الرشيد بك . أمين طالي باشا .

حاج نجيم الله . حبيب دوس بك . حسن سيد باشا . حسن صبري بك . الشيخ حسين صالح طلقه . حسين واصل باشا .

ملكان مكي باشا بك .

ميد البرز بيهون بك . ميد الله سمير بك . علي أحمد الطقاري بك .

لطفى فهمي باشا .

الدكتور عبد طاهر بك . عبد صفي بكن بك . عبد فهمي باشا . عبد جب باشا . عبد حبيب شكر بك . الدكتور محمود عبد القرباب بك . مدعني رشيد بك .

يوسف طقاري باشا .

(٢) إبراهيم وبيد باشا . أحمد طالت باشا . أحمد نصري بك . الدكتور أسد يوسف طلقه . أمين حسين يوسف الله .

حافظ الشناري بك . حسن علي جازي بك . الشيخ حسين وال .

ملكان السلي بك .

صالح سن باشا .

الشيخ عبد الباقي طاهر بدان . ميد الخليل بك . السيد عبد الحيد البركي . ميد الرحمن وشا باشا . ميد البرز يوسف الصبر بك .

ميد افتخار يحيى باشا . ميد الكرم شعيد بك . القراء ميد الحيد فريد باشا . القراء علي أحمد باشا . علي فهمي باشا .

الشيخ عبد الأحدي الطقاري . عبد توفيق مهنا بك . عبد خورشيد باشا . القراء عبد صادق يحيى باشا . عبد خيت بك . محمود أبو الصبر بك . محمود إسماعيل إمام بك .

القراء محمود حزي باشا . الدكتور حسن محمود . الدكتور مصطفى صقر بك .

نصر حامد بك .

غريب بيارى حيد بك . يحيى إبراهيم باشا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .
ليت المادة الخامسة وهذا نصها .

مادة ٥ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

بأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والآب ليل مشروع القانون ليؤخذ الرأى عليه بالبناء بالاسم مادمت قد قررت نظره على وجه الاستجبال .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه وقد صلبناه عليه وأصدرناه .

مادة ١ — لا تعجل دطوى المسالك أو المستاجر الأصلى نيا يتعلق بإعجار سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ، من أطيان استويرت اقترح قطعاً على الوجه للمطاد — فى المطالبة بأكثر من سبعة أعشار الإيجار المذكور — ويشترط فى ذلك أن يكون المستاجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ — لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التى تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التى يكون الإيجار فيها محمداً على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ — تسرى أحكام هذا القانون على الدطوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التى لم ينص صراحة على مخالفتها .

الرئيس — يقرر المجلس رفض الاقتراح بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ٢٥ صوتاً . هذا وقد تقدم اقتراح^(١) من حضرة الشيخ المقيم الدكتور أحمد نهى الرشيد يك بتعديل المادة الأولى من مشروع القانون وهو لا يختلف فى مرماه عن الاقتراح الذى رفضتموه حضراتكم الآن، ولذلك لا أرى داعياً لمرضه على المجلس .

إذن هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .
ليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التى تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التى يكون الإيجار فيها محمداً على أساس أسعار القطن .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .
ليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ — تسرى أحكام هذا القانون على الدطوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التى لم ينص صراحة على مخالفتها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .
ليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ — فى حالة التنفيذ بمحكمة أو بسند أو عقد رسمى لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعشار الإيجار المشار إليها فى المادة السابقة مضاعفاً إليها المصاريف والمخلفات .

(١) مسطرة صاحب المحلة رئيس مجلس الشيوخ .

اقترح تعديل المادة الأولى من قانون الإيجارات المبرر بطبقا لقانون كالاته .

مادة ١ — لا تعجل دطوى المسالك أو المستاجر الأصلى نيا يتعلق بإعجار سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ، من أطيان استويرت اقترح قطعاً على الوجه المتباد — فى المطالبة بأكثر من سبعة أعشار الإيجار المذكور — ويشترط فى ذلك أن يكون المستاجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية وأن يكون قد دفع نصف إيجار السنة المذكورة .

وتفصلوا بشهره فى الاستام .

الدكتور أحمد نهى الرشيد

الرئيس - لبيد حضرة الشيخين المحترمين الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك وحييب دوس بك أسباب امتناعهما .

فقرة الشيخ الحرم الدكتور أحمد فضحي الرشيد بك - استنتجت لأنني قدمت اقتراحاً بتعديل المادة الأولى بأن يضاف عليها اشتراط دفع المستاجر نصف إيجار السنة لكي لا تقبل دعوى المالك إلا أنه لم يفتض - كما يخص الاقتراح الذي سبقه .

هفتره الحج القرم میب دوسن بله -- مهب امتناعی آئی لا آری
قبول المشروع کا ہو۔ ولا آری رفضه۔ فلہذا لا یکن إبداء رأی بالقبول
أو الرفض۔

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بأغلبية ستة وثلاثين صوتاً من سبعة وخمسين صوتاً.

(تصفيق) .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعشار الإجماع المشار إليها في المادة السابقة مضاعفا إليها للمصاريف والمخفقات .

مادة ٥ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالنداء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٥٧

الأغلبية المطلقة

الموافقين ... (١) ٣٦ ...

غير الموافقين ٢١ (٢)

امتنع اثنان (۳)

(١١) إبراهيم وبيته إفا ، أحمد طلمت إفا ، اندرار قصري بك ، الدكتور أحمد يوسف صلي ، أمين حسين يوسف أفندي ، أمين طال إفا .

حافظ المنشاری بك • حایم قاسم القندی • حسن علی جازید بك •

• سلطان البعدي بك

• صالح بن باشا

الشيخ عبد الباقي حامر بدوان • جد الحليم البلي بك • السيد عبد الحميد البكري • عبد الرحمن رضا باشا • عبد العزيز سيف النصر بك • عبد الفتاح يحيى باشا • عبد الكريم شديد بك •

عبد الله سميك بك . اللواء، عبد المجيد فرید باشا . اللواء، علي أحمد باشا .

الشيخ محمد الأحدي الظواهري . محمد توفيق مهنا بك . محمد خيرت راضي بك . اللواء محمد صادق يحيى باشا . محمد خيت بك . محمد نفيس باشا . محمود أبو النصر بك . محمود اسماعيل

أبانه بك ، الراء ، محمود عزى باشا ، الدكتور مرسى محمود ، مصطفى رشيد بك ، الدكتور مصطفى صفوت بك

فهرست چاپد يك .

يقرب پای علیہ السلام ، یحییٰ ابراهیم پاشا .

(۲) براہم راتبك . أبوزید طغای بك . أحمد السبای بك . الدكتور أحمد رشید عبد الله بك .

حسن سعيد باشا • حسن صبرى بك • الشيخ حسين صالح خليفه • حسين راضى باشا • الشيخ حسين والى •

سلمان حیات آباد مکہ .

بد العزيز البسوس بك . الشيخ عبد المجيد سلم . علي أحد المطاوي بك . علي فهم باشا .

قلبي نهدي يا شا .

الدكتور محمد طاهر بك . عبد الحميد بك . عبد الحليم بك . عبد الحليم بك . الدكتور محمد طاهر بك .

یوسف قطاری باشا .

(٢٧) الدكتور أحمد فهمي، الرشيد بك .

• حبيب دوس بک

القانون كما صدر

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢^(١)

عن تخفيض أسعار الأفيان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، عن أفيان استؤجرت لتزوع قطننا على الوجه المتعارف - في المطالبة بأكثر من سبعة أعمار الإيجار المذكور - وبشروط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محمدا على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم تنص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بمحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعمار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها للمصاريف والمخفقات .

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وبمعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مديرى القبة في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٧ يريه سنة ١٩٣٢)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير الحفانية (بالنيابة)

سيد الفتاح يحيى

(١) نشر بالوقائع المصرية في العدد ٥٩ الصادر في ١١ يريه سنة ١٩٣٢

القسم الثالث

القانونان والاقتراح بمشروع قانون الخصاص بإيجارات الأطنان الزراعية
عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

إعلان

قد صدقت الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢، وبغا السادة الثانية عشرة من القانون المدني المختلط على المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ بمنح مهلة لدفع الإيجارات الزراعية المدرجة بالعدد رقم ١٠٨ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢

(ب)

اقتراح مشروع قانون

بتخفيض إيجار الأطنان الزراعية عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية

قدم من

حضرة النائب المحترم خليل إبراهيم عبد المال

نحن قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - المستأجر أو المستأجر من الباطن لأرض تزرع قطناً يعني نهائياً من سداد ٣٠٪ من قيمة الإيجار من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية فيما إذا كان عقد الإيجار عمرًا قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية ؛ وأما إذا كان عقد الإيجار عمرًا في سنة ١٩٣٠ الزراعية ، فإن المستأجر يعني من سداد ٢٠٪ من الإيجار المستحق من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية ؛ كما وأن المستأجر لأرض لا تزرع قطناً على الوجه المتسدد يعني من سداد ١٠٪ من قيمة الإيجار من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية سواء أكان عقد الإيجار عمرًا في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية أم قبلها .

مادة ٢ - لا يمسرى هذا القانون على الإيجارات الصدد دفع قيمتها على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تسمى أحكام هذا القانون على النصوص المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام الذي لا ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بمخاتم البعثة وينفذ كل ما في شأنه من قرارات

الحفانية

(١)

مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢
بمنح مهلة لدفع الإيجارات الزراعية

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبما أن توالي الميول في أسعار القطن يوجب اتخاذ تدابير من نوع ما لتخفيف المرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ بشأن إيجار السنة الزراعية ١٩٣١ - ١٩٣٢ المستحق تنفيذًا لإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ونظرًا لضرورة المبادأة منذ الآن بإتخاذ تلك التدابير ووجوب الالتفات للرخصة التي نصت عليها المادة ٤١ للتقدم ذكرها . وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - إذا كان المستأجر لأرض أو الذي استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية لترجع قطناً على الوجه المتاد وكان قد دفع سبعة أثمان لإيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ بثلاثة أثمان الباقية ولا بالتأخر من الإيجار المستحق عن السنة السابعة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية بمقتضى نفس العقد عن الأرض ذاتها . كما لا يجوز فسخ الإجارة الحالية بسبب عدم دفع الإيجار وبشروط في ذلك كله أن يكون المستأجر المذكور قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - يجوز دفع السبعة الأثمان المشار إليها بالمادة السابقة في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة إلى يجوز دفعها في أي وقت أثناء التنفيذ . على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأعيان المصدرة أو قبل دفع أو إبطاء القيمة المصدرة عليها تحت يد الغير .

على الحالة الأولى إذا حكم القاضي ببلغ الثلاثة الأثمان الباقية وبتأخر الإيجار يأمر بالاحتفاظ بالتفويض قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٣

وفي الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ إلى التاريخ المذكور . وإذا كان دفع السبعة الأثمان مصحوباً ببلغ مصاريف التنفيذ والمشتقات تبصر الإجراءات ملغاة .

مادة ٣ - تسمى أحكام هذا القانون على النصوص المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لا ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر به في ٢ شعبان سنة ١٣٥١ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢)

قواد

بإمر حضرة صاحب الجلالة

بإمر مجلس الوزراء

بإمر مجلس الشيوخ

وزير الحفانية

على ما أمر

مجلس النواب

تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بمشروع قانون

(المقرر: حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل)

تأسس المجلس على لجنة المالية بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة النائب المحترم خليل إبراهيم عبد المال بخصوص تخفيض أسعار الألبان الزراعية عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، فيجته اللجنة بجلسي ٢٨ مارس و ٨ مايو سنة ١٩٣٣ وسمعت رأى الحكومة فيه .

وبعد المناقشة والمداولة وتبادل الرأي بين حضرات أعضاء اللجنة والاطلاع على العرائض التي أحيلت عليها بطلب تطبيق قانون تخفيض الإيجارات الزراعية على هذا العام ، رأت اللجنة أن ترفع إلى المجلس تقريرها عن الاقتراح فيما يلي :

لما حلت الأزمة العالمية وبذلت آثارها ، قدم اقتراح مشروع قانون المجلس ، وكان مبنيا أن حالة الأزمة لم تكن متوقعة ، وأنه لذلك - وبطريق الاستثناء - يجوز للشرع أن يتدخل بين المورج والمستهلك ، وبهذا أقر البرلمان مشروع القانون ، وجرى التخفيض عن سقي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ و ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعيين .

ونظرا لأن الأحوال لم تتكشف ، وأن الأزمة ازدادت شدة ، فتمسك حضرة النائب المحترم خليل إبراهيم عبد المال باقتراحه الحالي وضمن المادة الأولى منه وجوب إجراء التخفيض عن العقود التي أبرمت أثناء الأزمة ، إلا أن اللجنة رأت أن يقتصر التخفيض على العقود التي أبرمت قبل ظهورها .

لذا رأت اللجنة أن تمثل المشروع على الوجه الآتي ، وترسي من المجلس الموافقة عليه كما أقرته اللجنة وبطريق الاستئصال :

مشروع قانون

تخفيض الإيجارات الزراعية من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ بمجلسي ١٢ و ١٣ نوفمبر ١٩٣١ تصديقهم عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لاقتبل يجرى الملك أو المستأجر الأصلي استعارة على إيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية عن ألبان استجرت لتزود قطعا على الوجه المتداول في المظالمية ؟ كل من سبعة أشتار الإيجار المذكور ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠

مذكرة إيضاحية

عن الاقتراح بمشروع قانون

ما زالت الفاشية المالية أخذت بالهتاف ، وهي كلما طالت كان تأثيرها أثر بين في جميع المراتق الاقتصادية ، لذلك نجد الأمة اليوم أشد إحساسا وأكثر شعورا بالأزمة منها في السنة الماضية ، كما أنه بالنسبة لتوالي هبوط أسعار المحاصيل الزراعية ولضعف الإنتاج الزراعي ضعفا محسوسا كانت أكثر طبقات الأمة تأثرا بفعل هذه الأزمة هو فريق المستأجرين .

وقد يكون من تحصيل الحاصل التوصل إلى حضرات قوابل الأمة في وصف ما آلت إليه حال هؤلاء المستأجرين ، ولئن كانوا في السنة الماضية موضع السخط من حضراتهم فإنهم أحق بموالاة هذا السخط مما يجتنب إقدام بقانون يخفف عن كواهلهم المتلفة بعض صبه هذه الأزمة الخالقة .

وإذا كانت قد تفرق في السنة الماضية إحصاء المستأجرين من دفع ٣٠ ٪ من قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية وقد كانت حالة الزراعة إنتاجا ونمسا أحسن منها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية ، لكن ابتعادا عن مواطن الفلوراء إلى عامل يمثل ماحول في السنة الماضية وأن يبقى من دفع ٣٠ ٪ فقط .

ولقد كانت لحضرات قوابل الأمة - بالنسبة لارتفاع أسعار الغلال في سنة ١٩٣١ - قدر في جسد الإحصاء فاضرا على عقود الإيجار المقررة قبل سنة ١٩٣٠ - الزراعية ، وكذلك لهذا المذخر في حيزان المستأجرين لأرض لا يجرع قطعا على الوجه المعتاد ، لكننا إذا قارنا اليوم بين أسعار حاصلات الغلال سنة ١٩٣١ وبين أسعارها سنة ١٩٣٢ وجدنا فرقا كبيرا إذا أخيف إليه عامل المجرع في محصول القطن لسنة ١٩٣٢ الناشئ من تعديد زمام زراعته إلى الرعي وتعين على حضرات قوابل الأمة النظر في عقود الإيجار المقررة سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية بين الرابطة والسلف وإعفاء المستأجرين في هذه السنة من سداد ٢٠ ٪ من قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية ، كما وأنه لتدهور أسعار الغلال وهبوط أسعارها هبوطا كبيرا أدى أن يبقى مستأجرو الألبان التي لا تزرع قطعا على الوجه المعتاد بنسبة ١٠ ٪ من قيمة إيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية سواء كان عقد الإيجار عمرا في سنة ١٩٣٠ أو قبلها ما

خليل إبراهيم عبد المال
نائبه

بمحرر في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٢

مجلس النواب

الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة المالية

المرسوم - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح بمشروع قانون إلى لجنة المالية ؟

(ما وافقة عامة)

"أقترح تعديل نص المادة الأولى من مشروع قانون تخفيض الإيجارات حتى يصبح نصها كما يأتي :

لا تحبل دعوى المالك أو المستأجر الأصيل فيها يتعلق بإيجار سقي ١٩٣١-١٩٣٢-١٩٣٣ الزراعية من أطيان استؤجرت لقرع قطن أو زراعة شوية في المطالبة بأكثر من سبعة أعتار الإيجار المذكور ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة ، وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٣-١٩٣٠ الزراعية "

حضرة النائب المحترم لطيف نخلة : يا حضرات الزملاء : إن المادة الأولى قد تضمنت ثلاثة شروط ، (الأول) أن يكون تخفيض من سنة ١٩٣١-١٩٣٢ الزراعية ، (الثاني) ألا تكون الأطيان مؤجرة لقرع قطن على الوجه المعتاد ، (الثالث) أن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية .

المقرر : - لقد وقع خطأ مطبعي في التقرير الذي وزع على حضراتكم ، إذ وددت فيه هذه العبارة .

"وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ الزراعية" وصحتها "وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠" وقد صححت هذه العبارة عند مناقشة المادة الأولى على حضراتكم الآن .

حضرة النائب المحترم لطيف نخلة : - ألفت اقتراحى يقوم على الأساس الآتي : يرى هذا المشروع إلى تخفيض إيجار السنة الماضية فقط في حين أن الآن في يونيو سنة ١٩٣٣ وقد قدل ميعاد دفع إيجارات هذه السنة ، فإذا انتهت الفترة قبل أن تجب في إيجارات سنة ١٩٣٣ أصبح في غير وسع المجلس أن ينظر فيها في الوقت المناسب ، لذلك فصلت من اقتراحى أن نضيف كلمة واحدة على المادة الأولى - وهي أمانتنا الآن - بدلا من أن تقع إجراءات طويلة في البورصة القادمة لكي تصدر تشريعا جديدا على سنة كانت تنهى .

ذكرت أيضا أن المادة تشترط أن تكون الأرض استؤجرت لتزوع قطن ، وقد اقترحت أن يسرى التخفيض على إيجار الأطيان التي تزوع زراعة شوية ، لأن أسعار المحصولات الشوية قد هبطت نسبيا إلى أدنى من أسعار القطن .

أما من اجزاء الأخير من اقتراحى فإني أتنازل عنه مادام حضرة المقرر قد صرح بإسقاط الوارد بالتقرير تصحيحا لجعل نص المادة متفقا مع اقتراحى .

حضرة النائب المحترم عبد الله الموم : - أقترح حضرة النائب المحترم تخفيض إيجارات سنة ١٩٣٣ ، فجاءت بيده حضيرته أن يشاؤك أسرا في عالم القريب ، خصوصا أن سعر القطن اليوم قد قفز إلى ١٢ درهما تقريبا ؟

حضرة النائب المحترم لطيف نخلة : يقول حضرة الموم بك إن القريب لم يتكشف بعد عما يكون عليه الأمر من انخفاض في سنة ١٩٣٣ ؟ وليس مع لي حضيرته أن أسأله لماذا لا يذهب إلى هذا المسار فأنه أجيبته من الآن في حكم المجهول بالنسبة للقطن مثلا . وهو من الواجبات الشورية التي أشرت

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها معددا على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على المدعى في المطالبة أمام الحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي ، لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعتار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها المصاريف والمصنفات .

مادة ٥ - على وزير الحسابة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

فأمر بأن يسم هذا القانون بقائم للنوبة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة "

مجلس النواب

مشروع مناقشة القانون

(١) جلسة ٢١ مارس ١٩٣٣

الرئيس : هل توافقون على الانتقال إلى مناقشة المواد ؟

(موافقة طمة) .

المقرر :

" نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا تسرى دعوى المالك أو المستأجر الأصيل - فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣١-١٩٣٢ الزراعية من أطيان استؤجرت لقرع قطن على الوجه المعتاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أعتار الإيجار المذكور ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ "

الرئيس : قدم النائب المحترم لطيف نخلة الاقتراح الآتى نصه ، وقد أبدى ١٢ أكثر من عشرة أعضاء :

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية - قبل أن يؤخذ رأى عليه يجب أن يحال على اللجنة المتوصو عليها في المادة ٩٦ من الدستور، لضبط صياغته القانونية والتوفيق بينه وبين التشريع القائم .

المقرر - ليس هناك ما يدعو لإحالة هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية ، إذ أن نصوصه لا تختص في شيء عن نصوص قانون تخفيض الإيجارات السابق الأهم لولا في التواريخ .

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية - يحتمل الاستدور إحالة القوانين على اللجنة المشار إليها ، وأظنكم لا ترتضون أن تكون هناك سابقة لا تتفق ونصوص الدستور مهما كان الباحث على ذلك .

المقرر - إن الفكرة في التحيد بهذا النص لا تحققت لعل لأن هذا القانون كما ذكرتم لحضراتكم قد أخذ بنصه من قانون سابق مرر على اللجنة الاستشارية التشريعية طبعاً .

حضرة النائب المحترم عبد حسن - هناك نص دستوري يجب احترامه وإلمية التشريعية أول من يحافظ على القانون ، ولذا يجب إحالة للمشروع على اللجنة المتوصو عليها في المادة ٩٦ من الدستور .

المقرر - دامت الصياغة هي التي ورفت في قانون سابق ، فمن العيب أن يحال للمشروع على اللجنة لأبأن في تغييره شيئاً ، ولا شك أن في هذه الإحالة مضية الوقت دون مبرر .

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية - إذن يكون من يراعى غرضه هذا المشروع ألا تجد اللجنة الاستشارية التشريعية ما تأخذ عليه سواء أكان ذلك في صياغته أم في التوفيق بينه وبين التشريع القائم . ولا خوف من ضياع الوقت إذ قد تفتى منه اللجنة ويقدم المجلس يوم الاثنين المقبل .

الرئيس - يحال هذا المشروع على اللجنة المتوصو عليها في المادة ٩٦ من الدستور .

(ب) جلسة ٢٠ ليلة ١٩٢٢

الرئيس - ورد على المجلس كتاب من وزارة المالية هذا نصه :

«حضرة صاحب المال رئيس مجلس النواب
تشرف بالإفادة ما يليك أننا قد اقتضينا حضرة صاحب المرحومة حسن بك ميهناز ملك زواجة المالية مفضولة بصفاته وفضلاته التي ستفخر فيها مشروع قانون تخفيض إيجار الأحياء الزراعية لسنة ١٩٢١-١٩٢٢»

ويستعمل بمالك قبوله على الإجماع
لما يرد في قانونه من حيث لا يشاء
(بعد تحقيق)

في غاية الضيق والألم من الإيجار ، وقد مارست وزارة الأوقاف على طريقة حسنة بالنسبة لاستجاري أراضيها وهي تأجيل تحصيل الإيجارات لآجال طويلة ، وقد عقدت سابقة من الحكومة لهذا الغرض . فهل يرى معالي الوزير أن يطبق هذه الطريقة على مستأجري أراضي الحكومة أيضاً ؟

حضرة صاحب المال وزير المالية (بالنيابة) - لا يمكن أن أعد حضرة النائب المحترم شيء هذه الليلة ، ولكني سأبحث هذا الموضوع بكل عناية .
الرئيس - هل توافقون على المادة الأولى ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

«مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٢١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محدداً على أساس أسعار القطن» .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

«مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون السام التي لم ينص صراحة على مخالفتها» .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

«مادة ٤ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقدي ، لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أضعاف الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضاعفاً إليها المصاريف والمخلفات» .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

«مادة ٥ - على وزير الخزانة تنفيذ هذا القانون وجعل به من لا يخفى نشره بالجريدة الرسمية .

نأسر بأن يعم هذا القانون نظام الدولة وأن يفتقر في الجمهورية المتحدة ويتخذ قانون من قوانين الدولة» .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر - انتهى المجلس من الموافقة على مواد مشروع القانون ، وبما أنه قد تم تأجيل العمل بظهوره على الاستعمال ، فيمكن أن يؤخذ في العمل عليه الآن بالامانة بالإجماع .

فهل يأذن المجلس في ذلك ؟

« إذن المجلس » .

(وهنا حضر حضرة صاحب المزة محمود حسن بك مستشار ملكي
وزارة المالية) .

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب المال رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى ممالككم مع هذا مشروع القانون الخاص بتفويض
إصدار الأطنان الزراعية عن سنة ١٩٣١-١٩٣٢ الزراعية بالصيغة التي أقرتها
الجنة المنصوص عليها بالمادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٦ من القانون
النظامي السابق للبرلمان رجاؤكم بمرصه على المجلس الموقر لأخذ الرأي عليه .

وتفضلوا ممالككم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في ١٨ ربيع سنة ١٩٣٢
رئيس لجنة المالية
محمود زكي »

الرئيس - يفضّل حضرة مقرر اللجنة عن هذا المشروع بتلاته مواد
مشروع القانون .

حضرة النائب المقيم عبد الرحمن البيلي (المقرر) :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصل - فيما يتعلق بإيجار
سنة ١٩٣١-١٩٣٢ الزراعية عن أطيان استقرت لترجع قطعاً على الوجه
المعاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أعشار الإيجار المذكور ويشترط
في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة
وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يبرئ هذا القانون من الإيجارات التي تكون قد جرت
بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على
الإيجارات التي يكون الإيجار فيها عمداً على أساس أسمار القطن .

مادة ٣ - تفسر أحكام هذا القانون على المنازعات المتنازعة أمام المحاكم
وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي ، لا يجوز التنفيذ
بأكثر من نسخة أعشار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافاً إليها
المصاريف والمخاضات .

مادة ٥ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية .

نص بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرى في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

هذا ، والغرض من عبارة « وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠-١٩٣١
الزراعية » الواردة في نهاية المادة الأولى من مشروع القانون أن يكون
التماقد قد تم في سنة ١٩٢٩-١٩٣٠ الزراعية أو قبل هذا التاريخ ، وهذا
ما قصده بفتح المالية وأعتقد أنكم تقررون عليه ، وإنما أشرت إلى ذلك
حتى لا يحصل تأويل في التفسير أمام القضاء عند تطبيق هذا القانون .

الرئيس - لئن مشروع القانون يؤخذ عليه الرأي بالنهال بالأمم .

على مشروع القانون وهذا نصه :

« نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصل - فيما يتعلق
بإيجار سنة ١٩٣١-١٩٣٢ الزراعية عن أطيان استقرت لترجع قطعاً على
الوجه المعاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أعشار الإيجار المذكور ويشترط
في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة
وأن تكون الإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يبرئ هذا القانون من الإيجارات التي تكون قد جرت
بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على
الإيجارات التي يكون الإيجار فيها عمداً على أساس أسمار القطن .

مادة ٣ - تفسر أحكام هذا القانون على المنازعات المتنازعة أمام المحاكم
وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي ، لا يجوز التنفيذ
بأكثر من نسخة أعشار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافاً إليها
المصاريف والمخاضات .

مادة ٥ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية .

نص بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرى في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حضرة النائب المحترم خليل ابراهيم عبد المال بتفويض الإجازات الزراعية
عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية - ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .
فأتشرف بأن أرسل مع هذا لمالك مشروع القانون وتقرير لجنة المالية
ومحاضر الجلسات المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .
وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق دهمست

٢٠ يريته سنة ١٩٣٣

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى
لجنة المالية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة
المالية .

أخذ الرأي على مشروع القانون بالامادة بالاسم .

الرئيس - أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن الموافقة على المشروع بأغلبية
٨٩ صوتاً^(١) ضد صوت واحد^(٢) .
فيحال المشروع على مجلس الشيوخ .

مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة المالية

بلدة ٢٠ يريته سنة ١٩٣٣

على مجلس النواب هذا نصه :

محضره صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ (التاليه)

نظر مجلس النواب بصفة مستعجلة جلساته المنعقدة في ١٨ و ٣١ مايو
و ٢٠ يريته سنة ١٩٣٣ تقرير لجنة المالية عن الاقتراح بقانون المحتم من

- (١) حضرة النائب المحترم علي حسن أحد بك ، (٢) حضرة النائب المحترم موديس بك ، (٣) حضرة النائب المحترم وجيه دوس بك ، (٤) حضرة النائب المحترم أحمد رضى ، (٥) حضرة النائب المحترم محمد حسن ، (٦) حضرة النائب المحترم حسن ، (٧) حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، (٨) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نعلبي بك ، (٩) حضرة النائب المحترم حسن عد حسين ، (١٠) حضرة النائب المحترم عبد السلام حنايه بك ، (١١) حضرة النائب المحترم علي حسن أحد ، (١٢) حضرة النائب المحترم عبد الله أرسلان بك ، (١٣) حضرة النائب المحترم عبد وجيه كسيه بك ، (١٤) حضرة النائب المحترم صفاه السيد سليم ، (١٥) حضرة النائب المحترم عبد العزيز همدى بك ، (١٦) حضرة النائب المحترم محمد زكى بك ، (١٧) حضرة النائب المحترم مأمون اساميل بك ، (١٨) حضرة النائب المحترم امجد علي الشقلا بك ، (١٩) حضرة النائب المحترم عبد مريز بد اياقة ، (٢٠) حضرة النائب المحترم محمد بد الأحمي ، (٢١) حضرة النائب المحترم ابراهيم دموق اياقة ، (٢٢) حضرة النائب المحترم سليمان اساميل اياقة ، (٢٣) حضرة النائب المحترم فريد نمر الدين ، (٢٤) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بد خضر ، (٢٥) حضرة النائب المحترم حسن السيد واك بك ، (٢٦) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى طلي بك ، (٢٧) حضرة النائب المحترم عبد الحظي حسين مصطفى بك ، (٢٨) حضرة النائب المحترم عبد المجيد محمود باع ، (٢٩) حضرة النائب المحترم حسين حلال بك ، (٣٠) حضرة النائب المحترم سعيد حبيب ، (٣١) حضرة النائب المحترم مصطفى فوده ، (٣٢) حضرة النائب المحترم توفيق علي المكاري ، (٣٣) حضرة النائب المحترم ابراهيم البليسيوني مطاوع بك ، (٣٤) حضرة صاحب المال الدكتور محمد توفيق دهمست باشا ، (٣٥) حضرة النائب المحترم ابراهيم مراد أبو مده ، (٣٦) حضرة النائب المحترم حسن أحد كسيه ، (٣٧) حضرة النائب المحترم كامل حسن زيد ، (٣٨) حضرة النائب المحترم عبد المجيد طيه ، (٣٩) حضرة النائب المحترم الحاج عبد الرحمن طيبي حسن ، (٤٠) حضرة النائب المحترم السيد منصور ، (٤١) حضرة النائب المحترم عبد الحيد هريك ، (٤٢) حضرة النائب المحترم مصطفى ابراهيم عمارات الحوازي بك ، (٤٣) حضرة النائب المحترم السيد أحد بك ، (٤٤) حضرة النائب المحترم عبد المنعم رسلان بك ، (٤٥) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان يونس نصار ، (٤٦) حضرة النائب المحترم محمود السيد ، (٤٧) حضرة النائب المحترم أحد أبو الفتح ، (٤٨) سادة النائب المحترم مراح الدين شامخ باشا ، (٤٩) حضرة النائب المحترم عبد القليل علي خاتم بك ، (٥٠) حضرة صاحب العزة علي المزالقي بك ، (٥١) حضرة النائب المحترم عبد الرحمن الليل ، (٥٢) حضرة النائب المحترم عبد العزيز عبد القليل الصوفاني ، (٥٣) حضرة النائب المحترم عبد كزى صالح بك ، (٥٤) حضرة النائب المحترم شيبان الكلاب ، (٥٥) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بد خضر ، (٥٦) حضرة النائب المحترم عبد الحيد الرادى بك ، (٥٧) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرسم بد الواسد أبو اساميل ، (٥٨) حضرة النائب المحترم خادى الزور بك ، (٥٩) حضرة النائب المحترم مصطفى صفيق ، (٦٠) حضرة النائب المحترم سيد أحد سيد أحد فقط ، (٦١) حضرة النائب المحترم أوسيت بد كباب بك ، (٦٢) حضرة النائب المحترم عبد طيب جد الله ، (٦٣) حضرة النائب المحترم عبد سليم جابر ، (٦٤) حضرة النائب المحترم نجيب مريان بك ، (٦٥) حضرة النائب المحترم أحد حادي الجبسي ، (٦٦) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد أبو زيد الخطاوي ، (٦٧) حضرة النائب المحترم عبد القوي أحد مبد بك ، (٦٨) حضرة النائب المحترم توفيق دهمست بك ، (٦٩) حضرة النائب المحترم مصطفى خاليد بك ، (٧٠) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٧١) حضرة النائب المحترم علي الباسي ، (٧٢) حضرة النائب المحترم موسى ابراهيم جاد الحول بك ، (٧٣) حضرة النائب المحترم عبد الله ، (٧٤) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٧٥) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٧٦) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٧٧) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٧٨) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٧٩) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٨٠) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٨١) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٨٢) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٨٣) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٨٤) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٨٥) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٨٦) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٨٧) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٨٨) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٨٩) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٩٠) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٩١) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٩٢) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٩٣) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٩٤) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٩٥) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٩٦) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٩٧) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٩٨) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (٩٩) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد ، (١٠٠) حضرة النائب المحترم يوسف التبريد .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون

(المقرر من قبل اللجنة المحترمة إدار قسرى بك)

أحال المجلس على هذه اللجنة بمجلسه المنعقدة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصاً بتخفيض إيجار الأطنان الزراعية من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد نظرت اللجنة هذا المشروع بمجلسه ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ فتبين لها - من البحث والمناقشة والرجوع إلى التشريع الاستثنائي الناقلاً - أن هذا المشروع يرى إلى استكمال ما أظهره المشرع من الرأفة بمسأجرى الأطنان التي استؤجرت لترقع قطعاً على الوجه المعتاد . وقد لاحظت اللجنة أنه بالنظر لتدهور الذي أصاب محصول القطن في السنوات الأخيرة اضطر المشرع للتدخل بالعمل على تخفيف وطأة هذا التدهور من المستأجرين أولاً بتأجيل المطالبة بجزء من الإيجار ، وبثانياً جهة ما روى أن هذا العلاج غير كاف ، بتخفيض ذلك الجزء .

وهذا هو مجمل التشريع السابق :

مرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٠ بتأجيل ٢٠٪ من إيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية .

قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ بتخفيض ٢٠٪ من إيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية .

مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ بتأجيل ٣٠٪ من إيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٢ بتخفيض ٣٠٪ من إيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ بتأجيل ٣٠٪ من إيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية .

..

لشروع القانون موضوع البصير يرى إلى أن أهم جملة الخطة التشريعية الاستثنائية بالتجاهل المتأخر للأطنان المزروعة قطعاً من ٣٠٪ من إيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية .

ويتجه إلى أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لا أكثر من سنة واحدة وأحد وأن يكون الإيجار سابقاً على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

لذلك أقرت اللجنة مشروع هذا القانون بالصيغة الآتية :
جلس الشيوخ في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣
رئيس اللجنة
أحمد طاهر .

مخبر فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - لا يحيل دعوى المالك أو المستأجر الأصل - فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية عن أطيان استؤجرت لترقع قطعاً على الوجه المعتاد - في المطالبة بأكثر من سبعة أشتار الإيجار المذكور ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لا أكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها معدداً على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تسمى أحكام هذا القانون من النصوص المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي ، لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أشتار الإيجار للشار إليها في المادة السابقة مضاعفاً إليها المصاريف والمخلفات .

مادة ٥ - على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ..

نأمر بأن يصح هذا القانون بتمام الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مجلس الشيوخ

مناقشة مشروع القانون

جلسة ٢٧ برهة ١٩٣٢

كل خطاب من وزارة الحفائية هذا نصه :

الحضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أرجو دكتوركم التفضل بالسلح لمحضري محمد محمود أندي مدير إدارة المحاكم للأطنان ومحمد السيد شلوهون القدي للسرير الذي لحقته بالمشور ومجلسات المجلس أثناء النظر في تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون الخاص بتخفيض إيجار الأطنان الزراعية من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وتفضلوا بتعديلي عليه على الأوامر

الظاهر في ٢٥ برهة ١٩٣٣
وزير الحفائية
أحمد طاهر

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون ؟

مقدرة الشيخ المزمع قتلها - بأشأ - ما أهمهم القرض الذي وضع من أجله مشروع هذا القانون . إن المستأجرين لا يدفعون الآن ما عليهم من الإيجارات ، فإن تريد الحكومة التبرؤ من هذا المبلغ ربما ؟ إن كانت الحكومة تنسى إلى الإشفاق على فريق من الأمة بسبب الضائقة المالية الجديرة بها . ثم إن هذه الضائقة بالنسبة لجميع من ملاك والمستأجرين ، وكما خفضت من ٢٠ ٪ من قيمة الإيجارات لا يقل ذلك تخفيض ٣٠ ٪ من الأموال والأرباح ولا أقل معنى لأن تتأذى الحكومة سمها كالأثم تفضي على الملاك بالتأخر عن جزء غير كبير من حقوقهم .

لقد واظمت بالأسس على قانون عيز لوزارة الأوقاف بتوقيع الجيز الإداري
الوصول على أوامركا أن حلصنة الأموال المقدرة حق توقيع الجيز الإداري
وبيع الجيزات في سلة امتناع الأهل من دفع الأموال الأيمرية . فالخكومة
هذا عمل ما ف مصلحته ولا فتهم لسان الملكة ، وقلتك أطلب إلى المجلس
عند الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ لأنه يتبركه على
أصحاب الأراضي الأيمرية ومفسدة الأهل المتأجرين فضلا عن كونه يخلف
الفرضى في الماملة من المستأجروالمك .

ولا أستطيع أن أفهم معنى لتدخل الحكومة بمثل هذا التشريع ما دام هناك اتفاق قائم بين المالك والمستأجر يتاملان على مقتضاء .

لكل ما جئتم أرجو عدم المواقفة على مشروع هذا القانون .

عقرة الشجر الخمر الضرب موسى فؤاد بلبل... سلفا يخص الحكومة الأرض التي استقرت لزور قلنا بهذا التشرح دون باقي الأرض التي تزور حيويا مع أن المحصولات الزراعية الأخرى قد هبطت نسبيا تزيد على نسبة هبوط ثمن القطن، وفوق هذا فإن فائض القطن الآن يقل بمحصول جيد قد يزيد في قيمته على محصول فائض بزور حيويا .

لهذا أرجو أن يشمل المشروع الأراضي التي تزرع حبوباً :

كذلك أرى أن يشمل هذا التشريع الإيجارات التي عقدت في سنة ١٩٣٠
لأنه أراضي الحكومة التي أجرت في سنة ١٩٤٥ أجرت ضمن الإيجار السابق
على تلك السنة .

مقررة التجزئة لقرنم حجر فندك بالبحر. أما فيه حضرة الشيخ المصطفى
 قلبي نعمي باشا فيا ذهب إليه . إن إصدار هذا القانون ضروري لأنه سبق
 أن صدر مرسوم تخفيض ٢٠٪ موقعا في ١٠/١٢/١٩٠٠

مقدمة صاحب المصنف على الخزانة (دور النشر) في سنة ١٩٤٠

فقرة الشيخ الحرم محمد غنيبك - لقد حصل من رسوم بتفويض

حسن إخراجاته سنة ١٩٩٠

(حضر حضرات محمد محمود افندی مدیر إدارة المحاكم الأهلية ومحمد السيد شاهین افندی السكرتیر الفنی لمكتب وزیر الحضانة).

عفيرة صاحب العزة محمود حسن بك (المستشار الملكي لوزارة المالية) -
أرجو أن يوافق المجلس على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال ؟

(مواقفة) .

المرئىسى - يقرر المجلس نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

علم تلاوته ؟

الرئيس - إذن يتلى مشروع القانون .

تل مشروع القانون وهذا نصه :

نحمن فؤاد الأول ملك مصر

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدّقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ٩ - لا يقبل دعوى الملكية أو المستأجر الأصلي - فيما يتعلق بالتملك
سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزاوية من أطياف استجرت قروح قطعا على الوجه
المعاد - في المطلة بأكثر من سبعة أعشار الإجماع المذكور وبشروط
في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زواجة واحدة
وأن تكون التجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزاوية .

مادة ٢ - لا يبرى هذا القانون على الإجراءات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بدءاً من ١ أكتوبر سنة ١٩٦١ ولا على الإجراءات التي يكون الإحصار فيها معسلاً على أساس أسهم التطن.

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على السماوى المنظورة أمام المحاكم
وتحسب دون إخلال بقواعد القانونين العام والخاص لم يمتح صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التفتيز بحكم أو عند انعقاد رعي لا يجوز التفتيز
بأكثر من سبعة أشجار الإجماع المشار إليها في المادة السابقة مطلقاً إليها
المصاريف والمخالفات .

مجلس الوزراء
على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون مع عدم جواز
الرجوع الى وزير الداخلية

تأمر بالسير على هذه القوانين في جميع الولايات والولايات في جميع الولايات
ويضد القوانين من قوانين الولايات المتحدة في جميع الولايات

المقرر - هذا صحيح .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - لقد كان هذا الإجراء موقفاً ولم يكن التفضيخ نهائياً وذلك بين معلقات بين كثير من المتعاملين وبخاصة من كانت لهم صفة الوصاية أو النظارة إذ لا يمكنهم تركها قطعياً، لهذا السبب تقدم أحد حضرات النواب الموقرين - وليست الحكومة - بهذا المشروع الذي يقضي بترك المشرى في المائة التي خفضت من إعانات سنة ١٩٣٠ نهائياً ...

مقرر صاعب المزة على الزوردي بك (وزير الأوقاف) - لا . لا .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - ما دام هذا الإجراء قد حدد في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية فيكون تخفيضه واجباً بنسبة ٣٠٪ ولا اعتراض على المشروع بل يجب إصداره لنقض المآخذ القائمة بين الملاك والمستأجرين وإني أوافق على المشروع وأرجو الموافقة عليه .
(تصفيق) .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك - إن حظ هذا المشروع سيئ كظ سابقه لأنها كلها عرضت في تكميم من الدولة .
إن في هذا المشروع عيوباً قد لا تسع الوقت لإصلاحها وقد حصل مثل هذا في المشروعين الآخرين مرضاً على المجلس في العودتين السابقتين .

الرئيس - كان ذلك بأمل تحسن الأحوال .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك - إنني لا أنكم عن موضوع القانون في ذاته ولكن عما ورد في بعض عباراته منصوصاً فامضة اختلف الحاكم في تأويلها وكان الواجب عند ما عرض علينا مشروع القانون مرة أخرى أن تصحح عباراته بحيث تصبح لا لبس فيها ولا إبهام، لهذا أريد أن أقف على تفسير العبارات الآتية :

أولاً - جاء بالمادة الأولى ما يأتي : " وأن تكون الإحصاءة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية " فهل المقصود بها سنة الإحصاءة أو تاريخ تحرير القيد ؟ فإن كان المقصود بها تاريخ تحرير القيد فيكون في حق حضرة الجليلة إلى أي تاريخ يكون القيد حتى يسرى عليه هذا القانون .

الرئيس - سيد المقرر هل هذا ؟

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك - يصبح أن يكون القيد صادراً في سنة ١٩٣٠ أي فيما قبل شهر سجنبر فلذا كان كذلك صحيحاً .
يقرر ذلك في محضر الجليلة إذ لا تسع الوقت لتعديل المادة .

الرئيس - هذه المسألة كانت على بحث فيما مضى .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك - إن تغيير هذه العبارات في محاضر العودات السابقة لا يسرى على المشروع المروض، خصوصاً وقد اختلفت وجهات النظر بين الحاكم الأصلية وإلحاق المخططة في هذا النص ويصح أن يقرر ممثل وزير الخزانة الآن المقصود به .

ثانياً - أريد أن أتهم الحكومة من قصر التفضيخ على من استأجروا أكثر من سنة زراعية واحدة . وما ذنب من استأجروا سنة زراعية واحدة . فقد يجوز أن يكون التماقد قد تماقد في سنة ١٩٢٩ لسنة واحدة هي سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية .

أريد أن أتهم السبب الذي يجعل مستأجر السنة الواحدة لا يتفخ بهذا التفضيخ وأن يتفخ به من استأجروا أكثر من سنة واحدة فقد أصابت الاثنين مضاربة بسبب هبوط أسعار القطن .

ثالثاً - في القانون يجب كبر لانه يشجع المستأجرين على عدم السداد لأنهم إذا سددوا كل الإيجار أو ما يزيد من سبعة أعشاره ليس لهم حق استرداد هذه الزيادة إذ تصبح حقاً للمالك وكان الواجب يقضي بتشجيع المستأجر على الدفع فتعصب له المبالغ المنفوخة لزيادة من السبعة الأعشار من السنة المقبلة أو تزد عليه .

أما القانون بمحالة المروضه فإنه يضطر المستأجر إلى عدم السداد وانتظار ما يتقرر تخفيضه . وهذا عيب في المشروع .

رابعاً - كنت خدمت المجلس باقتراح مشروع قانون لا لبس فيه ولا إيهام بوجوب تخفيض إعانات الأطنان التي زودت خلالها . ثم عملت نسبة وتناجى بما زود خلالها وما زود قلنا ووجدت أن من يزرع القطن - ليستفيد بالتفضيخ - مثله في هذا مثل من يزرع القطن . وهذه النسبة استخرجتها من جداول الحكومة ولا أدري السبب في عدم تقديم مشروع القانون الذي خدمت به .

الرئيس - المانع إن مشروع هذا القانون قلم قبل المشروع الذي قدمه حضرة الشيخ المحترم وتناقش فيه مجلس النواب ثم انتهى منه .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك - لقد قبلت اقتراح في مارس سنة ١٩٣٣ ولم يكن هذا المشروع قد قلم .

الرئيس - كان قد قلم في مجلس النواب وتناقش فيه فلما لم يكن لنا أن نتنظر المشروع الذي قبله حضرة الشيخ المحترم طبقاً للقانون النظام الداخلي للمجلس .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب برادو بك - إن المشروع الذي قدمته يشمل أيضاً تخفيض إعانات الأراضي التي زرع خلالها . أما القانون المروض فيختلف من مبروري لأنه قاصر على الأراضي التي زرع قلنا فقط .
وكان واجبو الزيادة والتفاوتين يطبقان على مبروري مع المشروع المروض طيناً البلية نظراً لما في جلسة وإصلاحها .

لقد أبدى حضرة الشيخ المحترم قلقه ففى بشأن كلفته بأنه لم يجهز المحكة
في وضع هذا التشريع فيحسن بسماحته أن يتبركى لأعين ما التمس عليه
فهو .

مقبرة الشيخ المحترم ففى ففى بشأن - أنا أنهم السبب جيدا وأعرف
أن المقصود من عبارة "أن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١
الزراعية" هو أن تكون الإيجارة عمرة في سنة ١٩٢٩ وهذا يخالف ما يقوله
حضرة المقرر .

المقرر - اشترط الشارع في قانون إيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية
أن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ فكان الرأي أن يكون
تاريخ الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ فإذا عرفنا أن السنة الزراعية
تبدأ عندنا عادة حسب العرف الزراعى في أول نوفمبر فنقد الإيجار السابق
على نوفمبر سنة ١٩٣٠ يومين أو بأسبوع أو بعشرة أيام مثلا يسرى عليه
التخصيص في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مقبرة الشيخ المحترم محمد نبيب براده بك - أرجو أن ينته
بالحضر بطريقة واضحة لأن الحاكم سوف تأخذ بهذا التفسير .

المقرر - أصرح كما قلت بأن المقصد من عبارة أن تكون الإيجارة سابقة
على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية هو أن تكون عمرة قبل أول نوفمبر
سنة ١٩٣٠ .

مقبرة صاحب الميزة دى المزدوى بك (وزير الأوقاف) - لا المقصود
من هذه العبارة أن يكون العقد عمرا في سنة ١٩٢٩ وهذا ما قصدت مجلس
النياب .

المقرر - هذا غير ظاهر في مشروع القانون ومع ذلك فالحكومة بمثلة
في المجلس وستسمع ما تنلى به في هذا الموضوع .

مقبرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك - نريد أن نعرف متى تتبدى
سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

المقرر - تتبدى سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية في أول نوفمبر سنة ١٩٣٠
وتنتهى في آخر أكتوبر سنة ١٩٣١ وكذلك تتبدى سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢
الزراعية في أول نوفمبر سنة ١٩٣١ وتنتهى في آخر أكتوبر سنة ١٩٣٢ .

مقبرة الشيخ المحترم محمد فخرى بك - إمامنا ثلاث سنوات زراعية
هى ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ثم ١٩٣٠ - ١٩٣١ ثم ١٩٣١ - ١٩٣٢ فيجب أن
يكون العقد عمرا قبل نوفمبر سنة ١٩٢٩ .

المقرر - في سنة ١٩٣١ صدر قانون يخص الإيجارات لسنة ١٩٢٩ -
١٩٣٠ الزراعية بنسبة ٣٠ / ١٠ واشترط أن يكون عقد الإيجار سابقا على بد

الرئيس - هذا غير ممكن .

مقبرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك - تنقيا على ما قاله حضرة
الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك أريد أن يقرر في حضر الجلسة أصحاب
أصحاب الأقطان على علم حثاية الحكومة والبرلمان بأحوالهم ، إذ أننا نرى
الاحتياج كله يوجه إلى المستأجرين هل حين أن أصحاب الأقطان - كما قال
حضرة الشيخ المحترم ففى ففى بشأن - عليهم القرم وليس لهم القرم .

وكان الواجب بعد الشرح الذى سمعناه من حضرة الشيخ المحترم أحمد
نجيب براده بك أن يقدم إلى البرلمان قانون يصرح للمستأجرين بأن يتأجروا
الأقطان بلا مقابل .

(ضحك) .

لأن كل المصلحة الآن تعود على المستأجر .

لهذا أنضم بكل جوارى إلى حضرة الشيخ المحترم ففى ففى بشأن فيا
قاله وأرجو من المجلس الاحتياط ولو قليلا بمصلحة الملاك وأن يرفض مشروع
هذا القانون .
(تصفيق) .

مقبرة الشيخ المحترم الرئيس موسى فؤاد بك - أرى أن يقرر
مشروع هذا القانون إلى الدورة المقبلة .

المقرر - إن هذا المشروع مكل لمشروعين سبق أن أقرهما المجلس
في دورتين سابقتين .

لقد تناقشنا وتخذ في المبدأ في ذاته وفيما إذا كان يصح أن يترك المستأجر
شئ بسبب هبوط أسعار القطن أم لا وبعد مناقشات طويلة أقر المجلس
تخفيض جز من الإيجار مقابل نزول أسعار المحاصيل .

وكانت وجهة النظر وتخذ أن الإيجارات قد تم التعاقد عليها في وقت
كانت أسعار المحاصيل مرتفعة ، ولكن حدث بعد هذا أن هبطت
أسعار المحاصيل الزراعية فأعطا حساب المستأجر وغاب الله ، وبذلك
خفضت الإيجارات بنسبة ٢٠ ٪ من قيمتها عن سنة ١٩٣٠ الزراعية ثم
٢٠ ٪ عن سنة ١٩٣١ الزراعية .

مقبرة الشيخ المحترم ففى ففى بشأن - وماذا يكون الحال إذا كانت
الأسعار قد ارتفعت ؟

المقرر - كان يمكن أن نقدر أن ندرج تشريع ليجح حظر الخالة ومع
ذلك فهذا عرض غير موضوع .

أن سبب التفسير في الماضي لا يزال قائما ولذا كما قد اتفقنا على تخفيضات
من الإيجارات سنة ١٩٣٠ و ١٩٣١ فيجب أن نقرر هذا الشيخ المحترم
فيما إذا كان له الحق في زيادة الإيجار .

القرار - لم يختلف حضرات أعضاء اللجنة في تصدير المشروع .

أما ما اعترض به حضرة الشيخين المحترمين أحد نجيب براده بك والفريق موسى فؤاد باشا عن تمييز الألبان المترزمة قطعا على غيرها فقد خُطرت هذه الفكرة للجنة الحفانية فطلبت من مصلحة التجارة والصناعة إحصاء ظهر منه أن أسمار الغلال لم تنزل نزولا فاحشا في الفترة التي ينصب عليها مشروع هذا القانون لأن محصول القمح يظهر في شهر مايو ويأبغ في شهر يونيو فقبل سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية وجدنا أن الأسمار متسكة وبدأ النزول بعد ذلك .

مقبرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - الجائز الذي فقتنه مع اقتراح يحد أسمار الغلال في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ كانت منخفضة جدا .

مقبرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - لا أرى عملا للفاشنة في موضوع الغلال لأن المشروع الذي نحن بصدد لا يشملها .

الرئيس - أرجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم أحد نجيب براده بك أن اقتراحه لا يزال قائما أمام لجنة الحفانية ولم ترفضه .

مقبرة الشيخ المحترم علي أحمد المظفر بك - اعترض على هذا المشروع لأنه مرقع اللامع ومشجع للتجار من الماطلة وعدم السداد .

كان الواجب عند وضع هذا التشريع أن تراعى فيه مصلحة الملاك أسوة بمصلحة المستأجرين بأن ينص على وجود ضمان لسداد سبعة أعشار الإيجار وألا ينفع المستأجر من التخفيض إلا إذا سدد هذه القيمة كاملة .

(تصفيق)

إذنا لا نعلم أن تمنى الحكومة بالمستأجرين ولا بمنى الملاك ، كما لا نعلم أن تلك القوانين المفاداة للهيئة بمشكوك في المستأجرين منهم ولا تساهم الحكومة بمثلها فتمن لم تشربا لتخفيض لمصالحهم وقد جالوت الأزمة

(تصفيق)

الرئيس - هذا صحيح .

مقبرة الشيخ المحترم مهدي براده بك - بالإنابة أن هذا القانون في جميع أدواره كان سيئا الخط ، لأسف في الدورات السابقة هذه المرحومة ، هذه مشروعات القوانين الخاصة بتخفيض الإيجارات الزراعية كانت تعرض دائما إما في جلسة أو في جلسة السابقة عليها لا تسالوا لتسحبها وتجيبها لذلك رأينا نحنا شديدا من الحكم عند كل مرة على هذه القوانين .

الهيئة الزراعية . ثم جاء قانون سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية فاشترط شرطين الأول أن يكون المستأجر مستأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة ، والشرط الثاني أن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية وهذا يتفق ورأي لجنة الحفانية في تصديرها أن يكون تاريخ العقد سابقا على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية أي قبل أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ .

مقبرة صاحب المقبرة على المنزلة بك (وزير الأوقاف) - المقصود هو أن يكون العقد تم في سنة ١٩٢٩ .

مقبرة الشيخ المحترم فليحي قاضي باشا - وهذا رأيي أيضا .

القرار - من أين أتى بهذا التصدير ؟ إنكم تريدون تغيير الفكر الفكري للجنس . ولكني أتمك عن المفهوم من المشروع .

مقبرة الشيخ المحترم فليحي قاضي باشا - هذا غير الواقع .

القرار - حكمة الشارع واضحة ، وهي أنه أراد تخفيف السب من كاهل المستأجرين فقد كانت أثمان الحاصلات مرتفعة عند التعاقد ثم تدهورت الأسعار بعد ذلك ، فقصده الشارع أن يفرد الإيجار التي تمت قبل نوفمبر سنة ١٩٣٠ - وقت ارتفاع الأسعار هي التي يتناولها التخفيض .

يسأل حضرة الشيخين المحترمين أحد نجيب براده بك والفريق موسى فؤاد باشا عن الحكمة في أن مشروع هذا القانون يميز الأراضي المترزمة قطعا عن الأراضي المترزمة قسما

مقبرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - دعنا من هذه التعلل لأن الذي أريده من حضرة المقرر هو أن يفل بتصریح واضح يقطع كل ذلك في أبريل عبارة " أن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية " .

من العيب وأنا عضو في مجلسي للتشريع أن أقف أمام الحاكم فأسأل عن القرار من هذه العبارة فأقول إني لا أتعلمها .

الرئيس - إن كنت تريد تعديل مشروع القانون بعبارة أخرى فقدم اقتراحا لذلك .

مقبرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - الذي أطلبه الآن هو تغيير وضع المرحومين القانون .

مقبرة الشيخ المحترم إبراهيم زكي بك - إذا كان حقبة الشيخين المحترمين أحد نجيب براده بك لا يوافق على مشروع هذا القانون فإنه أن يرحب

مقبرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - أعز حضراتكم أن مشروع القانون غير مفهوم وسوف يتبين أمه على الحاكم عند تطبيقه . هذا نصيبي أن أنا أتعلم أن أحسن هذه القوانين فمفهوم في صدره ومن على

لا يمكن أن ترك هذا الإهمال ونحن هنا نشرح ولا يمكن أن ترك الحاكم
تخطيط هذا التخطيط لجهد أننا في آخر الدورة أو أوفى ونذكر ذلك في كل
سنة .

هذا لا يجوز للحكومة إذا أدلت بتصريح لا يتفق مع ما أقول فيجب
أن يقرر النص لأن النص الموجود في المشروع لا يحتمل تأويل آخر .
وبناء عليه أرى أن النص في هذه النقطة فاضل ويجب تحديده بصورة
قاطعة ولو اقتضى الأمر تأجيل نظر مشروع هذا القانون .

مقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا — سمعنا أن الحكومة لم تكن
راغبة في سرعة إقرار مشروع هذا القانون . وأنها لذلك كانت تتربص حركة
الأسعار ترى : هل سترتفع ، أم تبقى على هبوطها . ونحن الآن نرى أن
الأسعار أخذت في الارتفاع ...
(ضحكة)

المقرر — إننا نتكلم على أسعار القطن .
(ضحكة)

مقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا — فإنا أرى أنت أفضل
طريقة هي تأجيل النظر في مشروع هذا القانون إلى الدورة المقبلة
لضيق الوقت الآن ، ونحن في آخر الدورة البرلمانية ، ولا ضرورة هناك
للاستعجال .

مقرة صاحب الميزة على المزودى بك (وزير الأوقاف) — الحكومة
تريد أن تتكلم .

الرئيس — يحسن أود استمع الحكومة كلمتي إلى ما بهد سماع حضرات
الشيخ المحترمين الذين يرضون في الكلام .

مقرة صاحب الميزة على المزودى بك (وزير الأوقاف) — الحكومة
أن تتكلم في أمه وقت شامته .

الرئيس — أرى أن ترد الحكومة مرة واحدة على حضرات الأعضاء .

مقرة الشيخ المحترم عثرب باشا — مشروع القانون المروض
على حضراتكم هو مشروع استثنائي اقتضاه تنحيز أسعار القطن . وهو

المجهول الرتبة . فبديت الحكومة التدخل على هذا الأساس . وما دام
الأساس هو سعر القطن . فقد أوصحت لجنة الحائزين بضرورة مشروع القانون

المائل له في الدورة الماضية أن أسعار القطن في سنة ١٩٣٠ نهاية سبتمبر
من تلك السنة : ٣٩٠ ريالاً الجسكلايدس و ١٩٨٠ ريالاً

الاستثنائي .

تقول ذلك عن خبرة وأقول بصفتي كوني علمياً لاحظت بنفسه اضطراباً
شديداً في الأحكام نتيجة غرض بعض نصوص تلك القوانين مما أشار
إليه حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك .

الواقع أنه حصلت تفسيرات مختلفة لمادة ٣٠ أن تكون الإجازة سابقة على
سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية .

وقد أثرت هذه المسألة هنا في العام الماضي ، وكان مندوب الحكومة
حضرة صاحب السعادة عبد الحيد بوى باشا ، تفسر نصها يختلف عما
أدلى به حضرة المقرر قصير بك في هذه النقطة ، ويتفق مع مقالته حضرة
صاحب الميزة وزير الأوقاف إذ قال إن الغرض من هذه المادة أن يكون
المقد قد تم في سنة ١٩٢٩

هذا التفسير هو التفسير الذي به سعادة عبد الحيد بوى باشا وثابت في حاضر
المجلس . ولكن رأيي شخصياً أن نص المادة المروضة الآن لا يحتمل هذا
التأويل لأنه يقول " أن تكون الإجازة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١
الزراعية . "

هذا التحديد للسنة الزراعية أنهم منه أن يكون تاريخ عقد الإجازة سابقاً
على بدء السنة الزراعية أي قبل أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ لأن العرف جرى على
أن السنة الزراعية تبدأ في أول نوفمبر وتنتهي في آخر أكتوبر .

مقرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — هذا هو محل الخلاف ،
والأوفق أن تفسر هذه النقطة تفسيراً واضحاً ومن السبب أن تفسر شيئاً فاضلاً .

مقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك — أنا متفق معك في الرأي .

مقرة الشيخ المحترم اضرين موسى فؤاد باشا — هل من الضروري أن
نوافق على مشروع هذا القانون في هذه الدورة ؟

مقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك — إننا لم نقنع فلا نوافق عليه
بطبيعة الحال .

مقرة الشيخ المحترم اضرين موسى فؤاد باشا — فيمكننا لاعتناق عليه .

مقرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك — لك ذلك النص بجائه الواردة
في مشروع القانون حادثة زراعية معينة لا سنة عادية ، فقد كرت فيه سنة

١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية وهي السنة التي تبدأ في أول نوفمبر سنة ١٩٣٠
وتنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣١ كما أسلفت .

أما والنص قائم أمام حضراتكم فإذا ما أقرروه وجب أن يثبت في المصهر
— كما طلب حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — أن المقصود

بهذه المادة هو أن يكون تاريخ التصديق سابقاً على أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ .

فيصير القانون مشاعراً عليه حتى يقرروا الجمعية كان شاعراً في الجلال فيلكم

لعنى سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية السنة الزراعية كلها . وما يسبقها
هو السنة الزراعية كلها السابقة عليها أيضا .
(ختمة - مقاطعة) .

مقبرة الشيخ المحرم عبد المليم البلي بك - هذا رايه فانزوه يتكلم .

مقبرة محمد محمود افندي (مدير إدارة المحاكم الأهلية بوزارة الحفانية) -
لأجل حضراتكم ذك بوضوح أشرب لكم مثلا . فالقعود المحروقة في نوفمبر
سنة ١٩٣٠ من سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية لا تشملها الحماية .

مقبرة الشيخ المحرم حبيب دوس بك - ليرك حضرة مندوب الحكومة
شهر نوفمبر ، ويمثل لنا بما عقد في شهر سبتمبر .

مقبرة محمد محمود افندي (مدير إدارة المحاكم الأهلية بوزارة الحفانية) -
البيرة هنا بوحدة الستين ، لا بتاريخ العقد المحرر في تلك السنة .

والقرض من التشرين هو سلسلة تتجدي من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠
واللتشريع المروض الليلة خاص بسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢
هذا هو ما تقتضيه الحكومة من هذا التفسير .

مقبرة الشيخ المحرم حبيب دوس بك - لم تقرر الحكومة شيئا ، وأما
طلبت مثلا من عقد حرر في سبتمبر سنة ١٩٢٩

مقبرة محمد محمود افندي (مدير إدارة المحاكم الأهلية بوزارة الحفانية) -
المسألة خاصة بوحدة الستين ، لا بالتاريخ .

مقبرة الشيخ المحرم حبيب دوس بك - هذا كلام عام .

مقبرة محمد محمود افندي (مدير إدارة المحاكم الأهلية بوزارة الحفانية) -
البيرة هنا بالسنة الزراعية .

بقيت المسألة الثانية التي أثارها حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب بولده بك
فيما يتعلق بهذا ...

مقبرة الشيخ المحرم أحمد نجيب بولده بك - إن لم أقدم ما قاله حضرة
مندوب الحكومة عن المسألة الأولى .

فلذا كان القدر حرر في محرم سنة ١٩٣٠ ، فهل يسرى عليه هذا
القانون أم لا ؟

مقبرة محمد محمود افندي (مدير إدارة المحاكم الأهلية بوزارة الحفانية) -
ليست البيرة بالتاريخ ...

(ختمة)

مقبرة الشيخ المحرم حبيب دوس بك - ليرك حضرة مندوب
الحكومة بوضوح في هذا أنه كان يفتقر إلى دليل محقق بضميمة ما سبق

في عقد حرر في سبتمبر سنة ١٩٢٩

فيجب عدلا ما دام الأساس هو سحر الطعن أن يشمل التخفيض جميع
العقود المبرمة لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٠ . وليس من العدل أن لا ينضم به
المستأجرون الذين استأجروا قبل سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية أي في غضون
سنة ١٩٣٠ . وفلتان الإحصاء مرتفعة ارتفاعا لا تسوه الأسعار الحالية .

مقبرة الشيخ المحرم محمد فتيه بك - الذي أريد أن أقوله هو : إن
مسألة شرط كون العقود مبرمة قبل سنة ١٩٣٠ . أي في سنة ١٩٢٩ .
لا يتفق مطلقا مع سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لأن العقود المبرمة
في سنة ١٩٢٩ تكون أول سنة من إحصاء ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٢٩ لغاية
أكتوبر سنة ١٩٣٠

وهذه يطلق عليها سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . وأما سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١
فتتضمن من نوفمبر سنة ١٩٣٠ لغاية أكتوبر سنة ١٩٣١

فالقول باختيار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية ، أول سنة من سنى عقود
نوفمبر سنة ١٩٢٩ قول مفار للقيقة ، لأن أول سنة للعقود المبرمة في نوفمبر
سنة ١٩٢٩ بحسب حرف الزمارة هي سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، وأما
سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية فتكون عقودها من نوفمبر سنة ١٩٣٠

وما دام المروض طينا هو مشروع قانون خاص بسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١
فيكون قصد الشارع أن العقود المبرمة لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٠ تدخل ضمن
هذا التخفيض .

مقبرة محمد محمود افندي (مدير إدارة المحاكم الأهلية بوزارة الحفانية) -
هذا التشريع المروض الليلة لم حضراتكم ، هو ثالث تشريع خاص بتحديد
العلاقة بين المالك والمستأجر . علاقة إسقاط وإبراء . وكان السبب فيه
كما عرفت حضراتكم . هو هذا التدهور الذي أصاب أعمارا لحاصلات . والذي
كان سببه أن المستأجر سبق له أن استأجر أطبعا لستين متصلة ، من غير
أن يلتزم حين تاريخ العقد الذي عقد فيه ذلك بالإيجار ، الستين التي أعقبت
ذلك . وكانت الأسعار فيها تتدهور .

فلأرادت الحكومة - كما أوردتم حضراتكم - رافة بذلك المستأجر للسكن -
بتحديد هذه العلاقة ، وأن تشفى على هذا المستأجر ، بإقتصاص جزء من الإيجار ،
وإبراء ذمته منه ، على سبيل مدم سماح الدعوى . ومدم سماح الدعوى فيه
معنى الإسقاط والإبراء . وأما تحديد السنة التي عليها مثار التلافى . فقد
أقررت ذلك التشريع في السنة الماضية ، كما أقررت تشريعا مماثلا له . وكان
التشريع كله بصبغة واحدة واتفاق واحد . وطبقت المحاكم هذا التشريع .
ولم يكن هناك خلاف فيه .

والقانون ينص على أن العقود الزراعية إذا كانت لستين متصلة . وكانت
سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية ...

مقبرة الشيخ المحرم حبيب دوس بك - لجندل حضرة مندوب الحكومة
سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية

مقبرة محمد محمود افندي (مدير إدارة المحاكم الأهلية بوزارة الحفانية) -
المقصود منه سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية بوحدة الستين لا بالتاريخ المحرم

مقررہ التبع الترميم من صيرى بك - ليس هذا من عمل المجلس .
والطرح علينا هو طلب التأجيل .

مقررہ التبع الترميم من صيرى بك - لم تطلب الحكومة التأجيل
ولكنها عرضته .

مقررہ التبع الترميم من صيرى بك - لقد طلبت الحكومة للتأجيل .
وقد سمعت حضراتكم المناقشة ما بين حضرة ممثل وزارة الخفانية وحضرة
المقرر وبعض حضرات الأعضاء وتبين لهم على خلاف في أساس جوهرى .
فالجنة وحضرة مقررها وبعض حضرات الأعضاء يذهبون إلى رأى وزارة
الخفانية تتحمل برأى آخر . أمام هذا - وقد طلبت الحكومة التأجيل -
لا أنهم معنى لعدم إجابة هذا الطلب .

الواقع أن مشروعات القوانين المروضة علينا الآلية إنما تنظرها مرشحين
لأن الوقت ضيق فإنما ما طلبت الحكومة تأجيل مشروع هذا القانون الذى
ظهر به هذا الخلاف بين اللجنة ووزارة الخفانية فلا يسمعا مطلقا إلا إجابة
طلب التأجيل .

أما ما جاء على لسان حضرة المقرر من أن التأجيل يستلزم إصدار مرسوم
بمد أجل تأخير المطالبة فليس هذا من عمل المجلس لأنه بعد انتهاء الدورة
تكون الكلمة في كل هذا الوزارة ، والوزارة فقط .
(تصفيق) .

المقرر - أساس هذا القانون ...
(ضجة) .

مقررہ التبع الترميم من صيرى بك - لقد طلبت الحكومة
تأجيل نظر مشروع هذا القانون فلا معنى بعد ذلك الاستعجال في نظره ..

المقرر - أساس هذا القانون الزاغة بالمستأجر ، وقد أصدرت الحكومة
مرسوما بتأجيل ٣٠٪ من الإيجار إلى أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ في فكرة
صدور هذا القانون قبل حلول هذا التاريخ ، وإنما ما تأخر صدوره إلى ما بعد
الأيام طوبى للمستأجر بالتأخر بعد أول سبتمبر سنة ١٩٣٣

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على تأجيل مشروع هذا القانون
إلى الدورة المقبلة فيفضل بالوقوف .

(وقت أغلبية)
(تصفيق) .

الرئيس - لأن قد قرر المجلس تأجيل مشروع هذا القانون إلى الدورة
المقبلة .

(تصفيق) .

(انصرف حضرة محمد محمود أفتنى مدير إدارة المحاكم الأهلية ومحمد الصيد
شاهين أفتنى المدير القضائي لمكتب مجلسي وزير الخفانية) .

مقررہ صاحب الميزة على المزدوى بك (وزير الأوقاف) - لى كلمة
أمام الإتيانك في تحديد الوقت المقصود ، وعدم الاتفاق عليه ، أبى - أنه
من المصحح - أن يرمى المجلس إقرار مشروع هذا القانون إلى الدورة
المقبلة ، لأن وزارة الأوقاف تأثر من هذا القانون .

والذى تفهمه الحكومة ، هو أن مشروع هذا القانون يفيد اللين تماقدا
في سنة ١٩٣٩ ، وسببه أن سعر قطار القطن في سنة ١٩٣٩ وصل إلى
ثلاثة وثلاثين ريالاً ، فقصدت الحكومة للتدخل - وهى تعلم أن التدخل
في شؤون المعاملات أمر ليس بمقبول - فتدخلت على الرغم منها ، لما
بأن لك أسعار القطن تتعثر من ثلاثة وثلاثين ريالاً إلى اثني عشر ريالاً ،
ورأت أن هناك بعض الفاتمة ، والأوصياء ، والنظار ، والحراس لا يمكن
التنقل والاتفاق مع المستأجرين ، بينا الملاك يتصرفون في أملاكهم بما
يشاءون ، فتدخلت الحكومة بتمشرك كي تتحكم هذه الفئة الكبيرة أصحاب
هذه الصفات - وهم الفاتمة ، والأوصياء ، والنظار ، والحراس - من
تركهم من الإيجار للمستأجرين .

فأنتدأت بإصدار مرسوم يوقف تحصيل عشرين في المائة من الإيجار .
ثم أقر مجلس النواب والشيخ قانوناً يخفض هذه العشرين في المائة .

ثم قامت الحكومة فأصدرت مرسوماً بقانون يقتضى المادة الحادية
والأربعين من الدستور بتأجيل تحصيل ثلاثين في المائة من إيجار سنة
١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية . ثم أقر البرلمان مشروفاً بعدم تحصيل هذا
المقدار .

وفي سبتمبر سنة ١٩٣٣ أصدرت الحكومة مرسوماً بتأجيل تحصيل ثلاثين
في المائة من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية .

ولأن عرض الحكومة من كل هذا ينبغى على أن التعاقد الذى حصل
في سنة ١٩٣٩ . أى وقت أن كان سعر قطار القطن ثلاثة وثلاثين ريالاً .
لاعل الوفود التى حوت في سنة ١٩٣٠

لأنما كان مجلسكم الموقر يريد أن يتأكد من حقيقة الأمر وينظر في
مشروع هذا القانون في وقت ممتع له وينظر في مسأله من سائر وجوهها
استمكن تأجيل إقرار هذا المشروع إلى العام المقبل . ولا ضرر في ذلك .
(تصفيق) .

مقررہ التبع الترميم من صيرى بك - إذا ما طلب تأجيل وجب أن
يفصل فيه أولاً وأن تفي المناقشة في الموضوع .

ولقد طلبت الحكومة للتأجيل فيجب أن يفصل فيه أولاً .

المقرر - لتأجيل شرط . ولقد سمعت حضراتكم من حضرة صاحب
الميزة وزير الأوقاف أن الحكومة أصدرت مرسوماً بقانون بتأجيل ٣٠٪
من الإيجار إلى أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ فتأجيل نظر مشروع هذا القانون
في الدورة المقبلة التى تبدأ في ديسمبر سنة ١٩٣٣ يستلزم صدور مرسوم
جديد بمد الأجل .

رسمتا بما هوأت :

مادة ١ - تتحمل الهيئة المنفوعة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ لدفع الإيجارات الزراعية المستحقة تنفيذاً لإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية إلى أول أبريل سنة ١٩٣٤ مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون المذكور .

ويكون تاريخ أول أبريل سنة ١٩٣٤ بدلاً من تاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ هو المعمول عليه لتطبيق جميع أحكام المرسوم بقانون المذكور .

مادة ٢ - على وزير الحفائية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برأي المذرة ٧ بجامى الأول سنة ١٣٥٢ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٤)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

محمد شفيق

وزير الحفائية

أحمد على

(ج)

مرسوم بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٣٣

بمد أجل المهلة المبنية في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ بشأن دفع الإيجارات الزراعية ^(١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

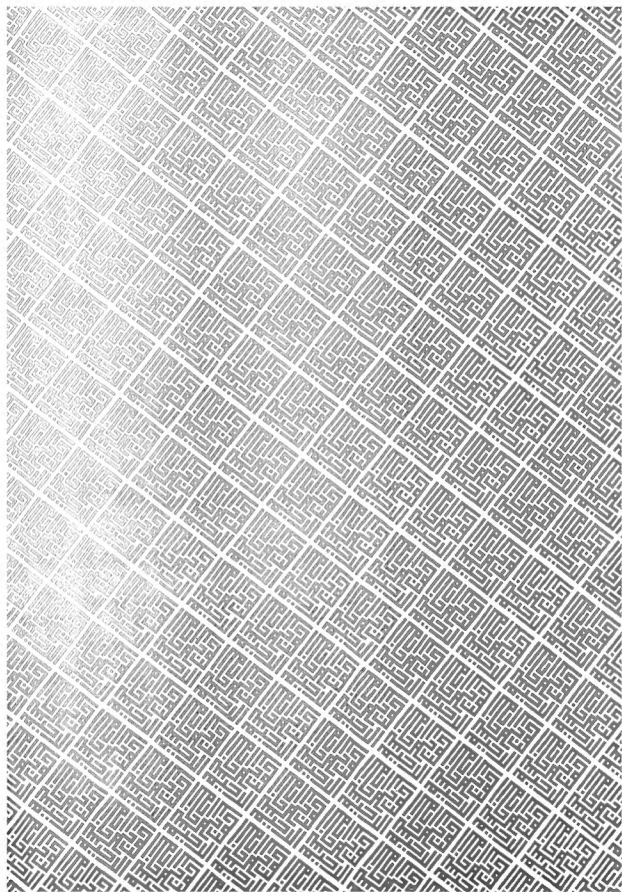
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

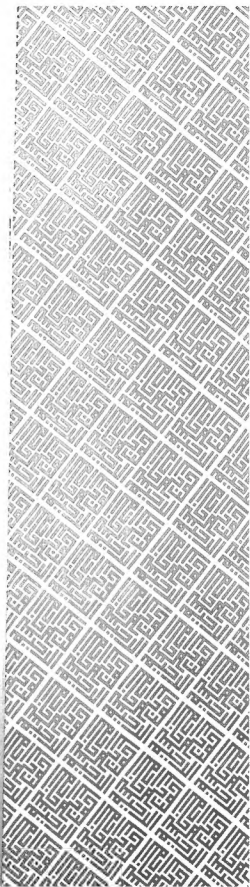
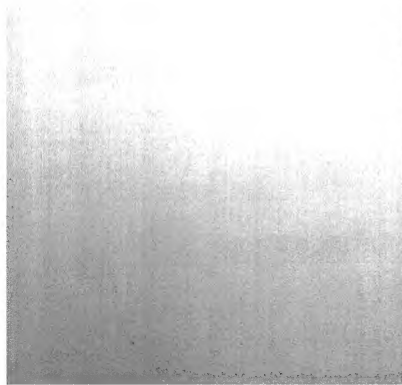
وبالنظر إلى حالة المبيوط في أسعار القطن تدعو الضرورة إلى مد أجل المنصوص عليه في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ بشأن الإيجارات المستحقة تنفيذاً لإجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

ونظراً لضرورة المبادرة لاتخاذ التدبير المذكور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفائية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

(١) نشر بالعدد ٧٨ من " فرعان المصرية " الصادر ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٣





Biblioteca Nacional



0261385